الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- إتفاق الطائف:
  عناوين الوحدة الوطنية والتحديث
- الأكراد أو الدولة المتعثرة
  بين الوقائع والوعود
- إسرائيل في استراتيجيات شارون التوسعية
  (مفاهيم - مخططات - أبعاد)
- العلاقات الإستراتيجية الصينية - الروسية

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد السادس والخمسون - نيسان ٢٠٠٦

مهلاً للعولمة

لعلّ في أذهان البعض من الكبار في العالم، أن حضارة الكرة الأرضية تدور على نفسها، خلال تطورها وتقدمها، كما تدور الأرض، بحيث أننا لو انطلقنا من معلومة ما، أو قيمة، أو إبداع ثقافي، أو نظام سياسي، وسلّمنا أمرنا للحركة الدائرية، لأدركنا في النهاية أننا وصلنا من جديد إلى تلك المعلومة أو القيمة أو الإبداع الثقافي أو النظام السياسي. بذلك يظن البعض المذكور أن نظام المشاعية الذي عرفه الإنسان في بداياته، حين لم تكن هناك حدود وأوطان ودول وتنوّعات حضارية، عاد ليطل بأذنيه في مشاعية جديدة تلغي الأوطان وتمحو الدول وتزيل الحضارات الصغيرة عن سطح المعمورة، ومن جوفها على السواء.

يأتي ذلك كلّه في سياق ما اتفق على وصفه بتحويل العالم الكبير إلى قرية كونية (والقرية بأي حال كيان صغير جميل، ولم تكن في أي وقت كبيرة)، وما اتفق على تسميته بالعولمة (أي استعارة «شريعة البحار» من أعماق المحيطات وتطبيقها على البشر ترويجاً لطعم بعضهم بين أنياب البعض الآخر).

أين نذهب بالتنوّع المناخي إن أراد هؤلاء أن يخلطوا بين الحابل والنابل في كل مكان؟ هل رأيتم حزمة من القمح والذرة والعدس والشعير يذهب بها الفلاح مجتمعة إلى البيدر؟ وهل من الطبيعي أن نرى مجتمعاً زراعياً في الصحراء، أو منشآت نفطية في أعالي القمم؟ وهل من الواقعي أن نسمع شاعراً ينفخ في قصبته أمام مصنع للحديد، أو حسناء هيفاء ترقص فوق شريط شائك؟ ثمّ، هل صادفتم جندياً من البرازيل يستميت في الدفاع عن الأرجنتين (كما جاء في إحدى مسرحياتنا الشعبية)؟ وهل يستطيع «الإنترنت» أن يمحو الدبكة اللبنانية والرقصة الأفريقية ورقصة الدانوب، وهل كل طقوس الهند إلى زوال، وحالات الوجد والتصوّف في كل تكيّة؟ وفي الختام، هل أن كلمة «فولكلور»، أو فن شعبي، إلى زوال؟

لا لقضاء حضارة على أخرى وإلاّ بطلت عنها صفة الحضارة، ولا لتوحيد العادات والمبادىء والقيم وإلاّ زالت عنها صفات الوحدة والتعاون. ثمّ، على الأقل، لا للإكتفاء بوجبة غذائية مشتركة، وإلاّ أضحى الطعام عادة تملأ الجوف، لا طعماً تهفو إليه الأذواق.

العميد الركن صالح حاج سليمان

مدير التوجيه

الفهرست

العدد السادس والخمسون – نيسان 2006

إتفاق الطائف:
عناوين الوحدة الوطنية والتحديث..... الدكتور شفيق المصري 5

الأكراد أو الدولة المتعثرة
بين الوقائع والوعود..... الدكتور نسيم الخوري 25

إسرائيل في استراتيجيات شارون التوسّعية
(مفاهيم - مخططات أبعاد)..... إحسان مرتضى 59

العلاقات الإستراتيجية الصينية - الروسية..... علي حسين باكير 93

خلاصات

عدالة منظمة الأمم المتحدة..... ريان ب. عساف 119

أهمية أنظمة الأمان الإقليمية..... الدكتور طلال نظام الدين 120

إتفاف الطائف:
عناوين الوحدة الوطنية والتحديث

د. شفيق المصري*

تتقسم وثيقة الوفاق الوطني أو ما تعرف عادةً بـ «اتفاق الطائف» بوجوه عديدة ومتكاملة من الأهمية. ولا يزال هذا الاتفاق، على الرغم من مرور بضعة عشر عامًا، يشكّل المرجعية الأولى لاستقرار الوطن وبناء الدولة وتثبيت وحدة المواطنين.

ولعلّ أهمية اتفاق الطائف تتمثّل، من بين وجوه عديدة، بالقيمة القانونية الاقليمية والدولية التي حظي بها الاتفاق كوثيقة أساسية، وبالمضمون الميثاقي الأساس من جهة والتنظيمي الدستوري من جهة ثانية وبالبنود أو على الأقل العناوين الانمائية من جهة ثالثة.

أولاً: إتفاق الطائف في قيمته القانونية

حظيت هذه الوثيقة بوجهيها القانوني والسياسي بدعم إقليمي ودولي بارز إستطاع، منذ البدء، أن يحصّنها ويكفل استقرارها واستمرارها. فهي لم تعكس إجماعًا برلمانيًا لبنانيًا وحسب وإنما جاءت نتيجة مناخ إقليمي ودولي مؤاتٍ من دون أية مواجهات إقليمية حادة. وإذا كان من المعروف،

* أستاذ القانون الدولي المحاضر في الجامعتين اللبنانية والأميركية

تاريخيًا، أن الساحة اللبنانية تتأثّر سلبًا أم إيجابًا بالتطوّرات أو الأزمات الاقليمية المتأثّرة بدورها بالتجاذبات الدولية، فإن وثيقة الطائف عبّرت عن هذا المناخ التوافقي العام. ولعلّ هذا المناخ المؤاتي سهّل صياغتها وإقرارها ووفّر لها الدعم العربي والدولي المناسبين.

وبذلك شكّل اتفاق الطائف الإطار السياسي والقانوني الذي تعهّدته اللجنة الثلاثية العربية (المغرب والجزائر والسعودية) ووافقت عليه الدول العربية الأخرى كافة في مناسبات عديدة منفردة أو مجتمعة.

وبذلك أيضًا أقرّ مضمونه مجلس الأمن الدولي في بيانيه المؤرّخين في ١٩٨٩/١١/٧ و ١٩٨٩/١١/٢٢، واللذين أكّد فيهما دعمه لبنود هذا الاتفاق كافة الذي نجح في «تسوية للأزمة اللبنانية بكلّ جوانبها مع ضمان سيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامة أراضيه والوحدة الوطنية فيه». وحرص مجلس الأمن كذلك على التأكيد أن اتفاق الطائف «هو الدعم الأساسي والضمان لحرية واستقلال ووحدة لبنان». كذلك حظيَ اتفاق الطائف بموافقة ودعم المجلس الأوروبي المعلن (في ١٩٨٩/١٢/٩) والذي كرّر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف وعبّر «عن اقتناعه بعدم وجود بديل وذلك في الظروف الحالية للعملية التي يرتئيها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام».

أما على المستوى اللبناني فتجدر الإشارة إلى:

- إن المجلس النيابي اللبناني صدّق، في جلسته المنعقدة في ١٩٨٩/١١/٥، على هذا الاتفاق - وثيقة الوفاق الوطني- من دون أي تحفّظ ولا استثناء. وهذا يعني أن الاتفاق بكامله (أي حتى البنود التي لم تدخل في الدستور) يكتسب صفة قانونية ملزمة.
- وإن القسم الأكبر من هذا الاتفاق دخل في سياق التعديلات التي تناولت الدستور اللبناني إعتبارًا من ١٩٩٠/٩/٢١. وبالتالي أصبح من جملة المواد الدستورية الملزمة.
- وإن الدستور اللبناني حرص في مقدّمته على تكريس القوة الدستورية لهذا

الاتفاق عندما أكّد أن «لا شرعية لأية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». وعلى الرغم من أن هذا النص قد يصبح مثار جدل قانوني حول من يحكم بوجود هذا التناقض وإلى أي مدى يمكن أن يصل... على الرغم من ذلك، فإنّ الأهمية الدستورية لهذا الاتفاق تبقى قائمة ومحفوظة.

- وإن سائر الخطب الرئاسية والبيانات الوزارية والتصريحات الرسمية الأخرى ما فتئت تؤكّد على ضرورة التشبّث بهذا الاتفاق واحترام نصوصه وتفعيل مواده الدستورية كافةً.

ثانياً: اتفاق الطائف في سياق الأسس الميثاقية

الأسس الميثاقية للبنان تنطلق من تجارب تاريخية أثبتت صدقيتها في ضمان استمرار هذا البلد واستقراره، كما حصّنته في مواجهة التحديات الداخلية والاقليمية والدولية الطاغية.

ولعلّ أهم الدروس التي يمكن أن يستخلصها أي قارئ واعٍ لتاريخ لبنان، ولا سيما بعد تواجه طوائفه المختلفة هي الآتية.

- إن اللبنانيين الذين صمدوا في مواجهة بعض التحديات الخطيرة في الماضي إستندوا إلى عدد من التفاهمات المتمحورة حول حسن التقديم والتوقيت من جهة، وحول تحصين الصف الداخلي من جهة ثانية، وحول الأُطر القابلة للتعاطي والانعكاسات المرتقبة من جهة ثالثة.

- وإذا كانت الاحداث المؤسفة التي مرّ بها لبنان قد غيّبت هذه المواثيق أو أغفلتها فلعلّ ذلك عائد إلى جهل أو تجاهل لتاريخ هذا البلد أو أنه عائد إلى معاندة غير مضمونة لسياق هذا التاريخ.

- وبذلك فإن أي اتفاق يقصّر عن صوابية ما سبقه من مواثيق وعهود لا يستحقّ أن يعتبر من أركان هذه الأسس الميثاقية.

ولعلّ هذا التقديم يدفعنا إلى استحضار الميثاق الوطني العائد للعام ١٩٤٣. فقد حُكي الكثير عن هذا الميثاق ونُسجت بصدده التأويلات والشروح المختلفة؛ وكُتب حوله ما شكّل بداية شبه إيديولوجية. ولم يكن في انتشار هذه

الإيديولوجية أي ضير إلا أنها لم تستند إلى المرجعية التاريخية السليمة في هذا الإطار. فالواقع أن مرجعية الميثاق الوطني للعام ١٩٤٣ تمثّلت في البيان الوزاري الأول الذي صدر في ١٩٤٣/١١/٨ وقُدّم إلى المجلس النيابي اللبناني كـ «وثيقة استقلال» كما أسماها رياض الصلح، «لا كفاتورة حساب».
وإذا أردنا أن نعرف الأطر العامة كافة وحتى البنود التفصيلية التي تضمّنها هذا الميثاق يجب أن نعود إلى هذا البيان ونتّخذه مقياسًا لسائر الروايات والتفسيرات الأخرى. إلا أن ما حصل، مع الأسف، إن هذه الأخيرة طغت على جوهر هذا النص المكتوب الذي هو بالفعل الميثاق الوطني المكتوب والمقترن، حينذاك، بالاتجاهات والمواقف كافّة التي تمثّلت في المجلس النيابي.
والواقع أن هذا الانحراف أو التحريف أساء للانماء السياسي اللبناني مرّتين: مِن قِبَل مَن تحمّس له على أساس اعتماد سلبيتين لبناء الدولة ومن ثم لتطبيق التوزيع الطائفي المعروف، ومِن قِبَل مَن انتقده واعترض على الأمرين معاً من دون البحث عن صدقية المرجعية.
ولو تسنّى للبنانيين التعّرف على هذه المرجعية المتمثّلة بالبيان الوزاري الأوّل أساساً للميثاق الوطني الأول لكانت المتغيّرات المرتقبة قد أدّت إلى ارتقاء ما في الحياة السياسية اللبنانية سواء على مستواها السياسي العام أو على المستوى الرسمي الحكومي أيضاً.
والواقع أن اتفاق الطائف للعام ١٩٨٩ جاء بعد حوالي نصف قرن على البيان الوزاري الأول يؤكّد على الأسس الميثاقية التي أوردها هذا الأخير أو يحدّد مفاصلها الأساسية. وعلى سبيل المثال لا الحصر:
- إن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية مستقلّة، وإن اللبنانيين لا يريدون بلدهم للاستعمار مقرًّا ولا ممرًّا.
- إن الحكومة اللبنانية تعتبر الطائفية والاقليمية من أخطر عوامل التفرقة والبغضاء. والحكومة عازمة، خلال وقت قريب، على القضاء عليهما معًا.
- إن لبنان يؤمن بسيادة شعبه على مقدراته كافة. وهذا الشعب مصدر

السلطات وصاحب السيادة التي يمارسها عبر مؤسّساته الدستورية.
- إن لبنان يؤمن بضرورة فصل السلطات واستقلال القضاء واعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة من خلال المجالس المحلية المنتخبة.
- وهو يؤمن أيضًا بضرورة ترشيد المناهج التربوية وتعزيز وطنيّتها وتعميم التعليم الابتدائي ومراقبة المدارس الخاصة والكتاب المدرسي.
- وهي مطالبة باعتماد قانون انتخاب ذي صدقية وطنية بحيث يتمثّل فيه الشعب اللبناني بفئاته ومناطقه وأجياله كافة.
- ولم يغب عن الحكومة، في البيانين الأول ١٩٤٣ والأخير ١٩٨٩ أن تؤكّد التزامها الاصلاحات كافةً بعد إقرارها مبادئ الكفاءة للوظيفة العامة والكفالة للأمن الاجتماعي والكفاية لمستلزمات الحياة الكريمة.
وإلى جانب هذه البنود - الأسس التي وردت في وثيقتي الوفاق الوطني (١٩٤٣ و ١٩٨٩)، حرص اتفاق الطائف على بعض النقاط التي أتت بمثابة تأكيد وتحديد لبنود سبق أن تناولها الميثاق الوطني الأول ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
- إن لبنان الذي عرّفه الميثاق الأول بأنه ذو وجه عربي ورد في اتفاق الطائف على أنه وطن نهائي لأبنائه كافة من دون تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.
- وإن ديمقراطيته البرلمانية تفترض الفصل بين السلطات وتعاونها كما تفترض استمرارية المؤسسات وحكم القانون.
- إن المقدّمة الجديدة للدستور المعدّل بناءً على اتفاق الطائف تشكّل، في المبدأ على الأقل، استكمالاً نوعيًا لهذه الأسس الميثاقية المرتكزة إلى عدد من الاعتبارات الضامنة ومنها:
أ- إلتزام لبنان ميثاقيّ جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وهذا تأكيد لالتزام مقرّر منذ العام ١٩٤٥.
ب- إلتزام لبنان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا أمر في غاية الأهمية للوطن والمواطن معًا بعد أن أصبح هذا الإعلان مادةً دستوريةً ملزمة.
ج- أما الاقتصاد المعتمد فلم يخرج عن نطاقه الليبرالي المبني على المبادرة

الفردية ومرونة التحرّك من دون أن يتحوّل ذلك إلى فوضى متفلّتة ولا إلى جمود متعتّت.

ويقوم الاتفاق بالتأكيد على نهجين إثنين:

- «الانماء المتوازن للمناطق ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا...»
- و«العمل على تحقيق عدالة إجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي».

ولكن ما تبقّى من اتفاق الطائف ولم يدخل في صلب الدستور بقي، بانتظار اعتماده دستوريًا، ذا قيمة سياسية كبيرة بقدر ما حظي الاتفاق ذاته من إجماع نيابي وسياسي في آن ، وبقدر ما تعهّده اتفاق عربي عام، وبقدر ما أيّده دعم عالمي تمثّل بمجلس الأمن من جهة والمجلس الأوروبي من جهة ثانية، ولا ننسى هنا البند الدستوري الذي أكّد أن «لا شرعية لأية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

ثالثًا: اتفاق الطائف في عناوين الوحدة الوطنية وتحديث الدولة

أسهم اتفاق الطائف في تقديم تعريف نهائي للبنان دخل في دستوره كما تقدّم. وهذا التعريف حسم نهائية الوطن اللبناني وسيادته ووحدته الاقليمية من جهة وعروبة هويته وانتمائه من جهة أخرى. وإذا جاز للبعض التساؤل عن طول الانتظار (أي خمسين سنة ونيّف) لكي يصار إلى اعتماد هذا التعريف، فإن السبب يعود إلى الثنائيات المتجاذبة والمتواصلة من دون حلّ إلى أن وضع لها الدستور اللبناني المعدّل وفقًا للطائف حدًّا حاسمًا ونهائيًا. وقد جاء هذا التعريف تطمينًا ملحوظًا للفريق اللبناني حول عروبة لبنان. كما جاء تطمينًا آخر حول نهائية وجوده وسيادته. وبذلك حسم هذا التعريف الدستوري عدّة أمور في آن واحد:

- لم يعُد ثمة مجال، بعد الآن، إلى الحديث عن لبنان ذي وجه عربي وجسم متوسطي وجذور فينيقية وما إلى ذلك.
- ولم يعُد ثمة مجال أيضًا إلى الحديث عن القطر اللبناني وفقًا لأية صيغة

اندماجية وإنما عن الدولة العربية الملتزمة قضايا العرب الأساسية والفاعلة في إطار جامعة الدول العربية.

وطالما أن هذا التعريف بات مادةً دستوريةً ملزمة فإن كل نشاط أو اعتقاد أو موقف مغاير يجب أن يحاسب عليه صاحبه فردًا أو جماعةً أو حزبًا.

- ولم يكتفِ هذا التعريف بالهوية والانتماء وإنما أكّد على الأُطر الديمغرافية أيضًا لأنه اعتبر أرض لبنان أرضًا واحدةً لكل اللبنانيين «فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين».

والواقع أن هذه الفقرة لم يكن لها أي داعٍ لولا ظروف الحرب التي عصفت بلبنان بدءًا من منتصف السبعينات من القرن الماضي من جهة ولولا المشاريع التوطينية الخجولة أو الصريحة من جهة أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العبارة «لا توطين» وردت أصلاً في اتفاق الطائف وتأكّدت، من ثم، في الدستور. ولا يخفى أن هذا الاتفاق إقترن بتأييدٍ عربي وأوروبي ودولي عام. وليس من شك في أن مثل هذا التأييد العلني الجامع يشكّل اعترافًا بحق لبنان في رفض التوطين.

واستكمالاً لمهمّة توثيق الوحدة الوطنية وتمكيناً من إعادة التركيبة التاريخية الديمغرافية إلى أصولها العريقة، طالب الطائف، بقدر ما استوجبته مآسي التهجير، «بحلّ مشكلة المهجّرين اللبنانيين جذريًا وإقرار حق كل مهجّر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هُجّر منه...»

والمعروف أن هذا البند يشكّل المفتاح الرئيس لتوثيق هذه الوحدة وتمتين دعائمها.

وقد أكّد اتفاق الطائف على أن قانون الانتخاب الجديد «يجب أن يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين ويؤمّن صحة التمثيل السياسي لفئات الشعب شتّى وأجياله وفعالية ذلك التمثيل...».

والمعروف هنا أن كلمة «أجياله» تعني ضرورة خفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة وبالتالي تعديل المادة ٢١ من الدستور اللبناني والتي تفرض اكتمال الحادية والعشرين من العمر لممارسة الحقوق السياسية.

ويندرج هذا البند، في إطار حقوق الإنسان بالأساس لأن حقّ الاقتراع يشكّل صيغة من صيَغ حريّة التعبير الواردة في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي بات مادّة دستورية ملزمة على الصعيد اللبناني. هذا مع العلم أن سن الرشد القانوني يستحقّ مع بلوغ الشخص ثماني عشرة سنة، ولا يجوز لذلك تأخير سن الرشد الانتخابي إلى الحادية والعشرين.

وحرص اتفاق الطائف على أن «الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستورية». ويندرج هذا البند، في الواقع، في الإطار الذي حدّده القانون الدولي أصلاً. فالمادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنصّ في فقرتها الثالثة على أن «إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلّى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريًا بالاقتراع العام».

ولا بد هنا من مواجهة السؤال المحوري: هل كان مفهوم «الشعب» الذي ورد في اتفاق الطائف منسجمًا في إطاره العام مع مفهوم الشعب الذي ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟؟... الواقع إن هذا المفهوم الذي ورد في الاتفاق يشمل أبناء المذاهب المختلفة في لبنان. ذلك لأن قوانين الانتخابات فيه تحفظ المقاعد النيابية للطوائف المعترف بها دستوريًا. وهذا يعني أن الاتفاق العام يسعى إلى الإقرار بحقوق هذه الطوائف في إطار وطني جامع. إلا أنّ اتفاق الطائف نفسه لحظ إمكان نشوء مجلس نيابي لا يستند إلى أي توزيع طائفي في المستقبل. وإذا أتيح لهذا المجلس أن يصبح ذا تمثيل شعبي - موضوعي، يصبح الأمر مختلفًا عندئذٍ؛ كما يعود الشعب اللبناني (وليس طوائفه النسبية) مصدر السلطات وصاحب السيادة.

وحرصاً من اتفاق الطائف على تحصين الوحدة الوطنية بين اللبنانيين أكّد أنه «لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين». وقد قصدت هذه الفقرة، بالإضافة إلى تمتين أواصر الوحدة الوطنية، أن يصبح رفض التوطين مادة دستورية ملزمة. وبما أن اتفاق الطائف حظي بهذا التأييد العربي والدولي الشامل من دون أي تحفّظ، تأتي

هذه العبارة «لا توطين» في سياق إجماع لبناني وعربي ودولي.

والواقع أن أهميّة اتفاق الطائف لا تقتصر على تعزيز الوحدة الوطنية وحسب وإنما تتناول الشقّ الثاني الذي لا يقلّ ضرورة وشأنًا وهو المتعلّق بتحديث الدولة اللبنانية وإن كان ذلك قد ورد على سبيل العناوين ولم يدخل في التفاصيل كافة.

ومن وجوه هذا التحديث الذي ركّز عليه اتفاق الطائف:

- إنشاء مؤسّسات جديدة بالإضافة إلى التركيز على جعل السلطات الدستورية القائمة في أُطر مؤسّسية واضحة ومحدّدة. ومن هذه المؤسّسات الجديدة كان المجلس الدستوري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإمكان اعتماد مجلس الشيوخ في المستقبل.
- إعتماد أسس جديدة في التوجّه الدستوري العام بحيث تطرّق إلى التركيز على التعريف الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطية لأنه نادى بالعدالة الاجتماعية وبالإنماء المتوازن طريقًا لها، كما أصرّ على وجوب إجراء إصلاح اقتصادي ومالي واجتماعي.
- ولا يمكن إغفال الآلية التي اعتمدها في إلغاء الطائفية السياسية (المادة ٩٥ من الدستور).

أما بالنسبة إلى الآفاق المستقبلية، حرص الدستور اللبناني على التزام ميثاقيّ الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وكذلك أكّد التزامه أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كافّة وحرص على أن «تجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء». وبمقتضى هذا الالتزام الدستوري بات لكلّ مواطن لبناني الحقّ في التمتّع بالبنود كافّة التي أوردها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الجسدية والمدنية والسياسية. فالمواطن اللبناني (وحتّى الأجنبي المقيم في لبنان بالنسبة إلى بعض هذه الحقوق) يستفيد اليوم من هذه الحقوق كافّة وإن كان الدستور الأساس قد اعترف له ببعضها منذ صدوره العام ١٩٢٦.

ومما لا شكّ فيه أيضًا أن هذا الإعلان العالمي الذي بات يشكّل، في لبنان،

مادّة دستورية ملزمة، يمكن اعتماده مرشدًا أساسيًا - قانونيًا ملزمًا لوجوه التحديث كافّة المتوافرة أو التي ستتوافر في المستقبل.

كذلك أورد اتفاق الطائف - الدستور مجالات استشراقية أخرى تتمثّل بإلغاء الطائفية السياسية وبالإنماء المتوازن للمناطق ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. كما اعتبر إلغاء الطائفية هدفًا وطنيًا أساسيًا والإنماء المتوازن ركنًا من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ومن المتفق عليه مبدئيًا أن هذه البنود الاستشراقية التي حرص اتفاق الطائف على توكيدها، كانت ولا تزال تشكّل الأُطر بل الأركان الأساسية لتحديث الدولة. فهي التي تُخرج الدولة من فدرالية الطوائف إلى رحاب المواطنية الواعية، ولبنان من صيغة «الدولة - المدينة» إلى دولة التحديث المتكامل. أما مسألة الامتناع عن تطبيق هذا الاتفاق - الدستور والتخلّف المقصود أو غير المقصود عن تحقيق هذه البنود الاستشراقية فلا علاقة لها بالاتفاق ذاته، مع أن هذا الأمر يشكّل خرقًا متواصلاً لأحكام الدستور اللبناني ذاته ويستتبع المساءلة القانونية من دون أي تردّد.

أما بالنسبة إلى التوجّهات والمؤسّسات التحديثية، فإن الدستور اللبناني أشار بصراحة إلى أُطرها العامة من جهة وإلى مؤسّساتها الدستورية من جهة أخرى. وإذا كان هذا البحث يقتصر على الأُطر التحديثية وحسب، على أن يعقبه بحث آخر في المؤسّسات وصلاحيّاتها فإن أهمّ هذه الأُطر التحديثية التي أوردها الاتفاق - الدستور هي:

١- ما ورد في أن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل».

والواقع أن الدستور أكّد، في بنود أخرى، على المساواة بين المواطنين وعلى اعتماد قاعدة الكفاءة والاستحقاق... إلخ.

إلا أن المهم في هذه الفقرة أنها أكّدت على النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني الذي يتسم بمواصفات دستورية تحديثية معروفة. أما المزيّة الثانية

الهامة فهي التي تركّز على «العدالة الاجتماعية» التي سنشير إليها في سياق آخر.

وعلى الرغم من أن هذه المساواة المفترضة بين المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم المذهبية غير متوافرة حاليًا بسبب التوزيع الطائفي السياسي والإداري الراهن، فإن اتفاق الطائف - الدستور قد لحظ وجوب إلغاء الطائفية السياسية على أن يصار، مع تحقيق ذلك، إلى تطبيق مبدأ المساواة التامّة بين المواطنين.

وعلى هذا الأساس لا يصحّ انتقاد الطائف لأنه يناقض الأمر الواقع خصوصًا أن هذا الاتفاق لحظ إمكان التحرّر من هذا الأمر الواقع.

وعلى هذا الأساس أيضًا لا يصحّ القول أن اتفاق الطائف كرّس الطائفية بدلاً من أن يلغيها. فالمناصفة في المجلس النيابي وفي وظائف الفئة الأولى أتت بمثابة تطمين لكلّ الطوائف التي تشعر بالغبن من جهة وبالتوجّس من المستقبل من جهة أخرى. والأهم من ذلك أن إجراء المناصفة أتى على سبيل الترتيب المؤقّت بانتظار تحقيق بنود الاتفاق - الدستور كافة بما فيها البند المطالب بإلغاء الطائفية السياسية.

٢- أما الأُطر الأخرى التأسيسية التي لحظها الاتفاق - الدستور فتتمثّل بالاجراءات والصلاحيات والهيئات الدستورية الجديدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- تأطير النشاطات الدستورية بحيث اعتمد صراحة مبدأ فصل السلطات من جهة وإناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء من ناحية أخرى. ولعلّ في ذلك مؤشّرًا بارزًا على فكرة التحديث من أجل تحقيق «دولة الحقّ والمؤسّسات» وإقرار الاستقرار الدستوري والحصانات المطلوبة والمسؤوليات الموضوعية.

- إعتماد النظام الاقتصادي الحرّ الذي كفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة من دون أن يغفل دور الدولة الانمائي والرعائي المطلوب.

والواقع أن هذا العنوان التحديثي قابل للتطوّر والتنويع بحيث ينسجم مع

المتطلّبات الدولية للاقتصاد الجديد والشروط المطلوبة للشراكة الأورو متوسّطية من جهة وللانضمام إلى منظّمة التجارة الدولية من جهة ثانية. كذلك يمكن لهذا «النظام الاقتصادي الحر» أن لا يحول دون الإنماء المتوازن والعدالة الاجتماعية من جهة ثالثة. ولا يجوز هنا إغفال المادة ١٥ مثلاً من الدستور والتي تعتبر الملكية في حمى القانون والتي يمكن نزعها لأسباب المنفعة العامة وحسب.

- تشكيل بعض المجالس والهيئات التي تجسّد الضوابط الديمقراطية الحديثة للوظائف الدستورية ومنها المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء الذي جاء في هيكليته وصلاحيته ممثّلاً لسيادة المجلس النيابي بصفته الممثّل الأصيل للشعب اللبناني.

ولحظ الدستور أيضًا (نقلاً عن اتفاق الطائف) تشكيل المجلس الدستوري الذي ينظر في دستورية القوانين وفي بتّ الطعون المتعلّقة بالانتخابات الرئاسية والنيابية. والمعروف أن هذا المجلس يشكّل ليس الوجه التحديثي الضروري للنظام اللبناني وحسب وإنما أيضًا الضمانة الديمقراطية للاستقرار أو السمو الدستوري.

ولحظ الاتفاق - الدستور كذلك إنشاء مجلس للشيوخ يتولّى القضايا المصيرية للوطن ويترافق مع انتخاب أوّل مجلس نيابي غير طائفي.

رابعًا: العناوين التي لحظها اتفاق الطائف ولم تدخل في الدستور

من الواضح أن البنود التي لحظها اتفاق الطائف ودخلت في الدستور مع تعديله العام ١٩٩٠ أصبحت مادة دستورية ملزمة تتمتّع بمرجعية دستورية سامية. أما البنود الأخرى التي لم يعتمدها الدستور (لأسباب مختلفة) فإنها ذات صفة قانونية عامة لأن المجلس النيابي اللبناني أقرّها في ١٩٨٩/١١/٥ ولأن الدستور اللبناني ذاته يؤكّد أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك» ولأن بعض الهيئات التي اقترحها اتفاق الطائف إنتقلت إلى حيّز التنفيذ كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والواقع أن هذه البنود من اتفاق الطائف والتي لم يعتمدها الدستور في سياق تعديلاته للعام ١٩٩٠ تشكّل أهمية بارزة في عناوين الوحدة والتحديث:

١) الوحدة الوطنية:

أ- أكّد اتفاق الطائف أن قانون الانتخاب الجديد «يجب أن يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين ويؤمّن صحة التمثيل السياسي لفئات الشعب وأجياله شتّى وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسّسات».

والمعروف أن الدستور لا يتضمّن أي قانون للانتخاب مع التفاصيل والتوزيعات المتعلّقة به لأنه يترك ذلك لقانون خاص بالانتخابات. ولكن الإشكال المتعلّق بهذا الإطار يتمثّل في حرص اتفاق الطائف على أن يراعي هذا القانون المطلوب تمثيل لفئات الشعب و «أجياله» شتّى. وكلمة أجياله هنا تشير إلى خفض سن الاقتراع إلى الثمانية عشرة. ولكن المادة ٢١ من الدستور تشترط اكتمال الحادية والعشرين لكل مواطن لكي يكون ناخبًا. وهذه المادة لم تعدّل في العام ١٩٩٠ بناءً على اتفاق الطائف. وبذلك فإن تطبيق هذا الاتفاق لجهة صدقية التمثيل السياسي المطلوب لا يصبح ممكنًا إلا بتعديل هذه المادة الدستورية التي لم تُمّس منذ العام ١٩٢٦.

ب- وحرص اتفاق الطائف على اقتراح الآلية المطلوبة لإلغاء الطائفية السياسية مع أنه لم يحدّد فترة زمنية لتشكيل هذه الآلية «أي الهيئة الوطنية (الاستشارية) لإلغاء الطائفية السياسية». وممّا لا شكّ فيه أن إلغاء الطائفية السياسية يشكّل الدعامة الأولى والأساسية للوحدة الوطنية وتنقل اللبناني من تبعيّته الطائفية الراهنة إلى رحاب مواطنيته المنفتحة الواثقة. والواقع أن الدستور تبنّى هذا البند بكامله في المادة ٩٥ منه ولكنه، بعد مرور خمسة عشر عامًا على تعديل الدستور، لم يعمد المسؤولون إلى تشكيل هذه الهيئة الوطنية المطلوبة، الأمر الذي يمكن اعتباره تقاعسًا في تطبيق الدستور ذاته من دون أي مبرّر.

ج- وورد في اتفاق الطائف أيضًا بنود جريئة تتعلّق بالتربية والتعليم وذلك

من أجل الانتماء والانصهار الوطنيين. ومن هذه البنود «تعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي». إلا أن هذا البند مع بعض النصوص الأخرى المتعلّقة به لم يدخل إلى الدستور اللبناني وبقيت بذلك المادة العاشرة منه محصّنة لم يمسّها أي تعديل منذ العام ١٩٢٦. وهذه المادة تكرّس «حقوق الطوائف» في إنشاء مدارسها واعتماد معظم الصلاحيات العائدة إليها.

كما ورد في اتفاق الطائف أيضًا ضرورة إصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية. إلاّ أن هذا الطلب لم يقترن بأية نتيجة إيجابية. ولعلّ أوضاع الجامعة اللبنانية، بعد الطائف، إزدادت سوءًا وتقهقرًا مع أنها الجامعة الوطنية التي تشكّل البوتقة الثقافية الموحّدة لعشرات الآلاف من الطلاّب المتعدّدي المناطق والمذاهب.

د- أما مسألة «إلغاء الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية» فهي ذات مردود وطني جيد. وقد حرص اتفاق الطائف على ذكرها لكي تكون منسجمة مع البند المندرج في إلغاء الطائفية السياسية وتعزيز الوحدة الوطنية. إلاّ أن هذا الطلب اصطدم في الواقع بإصرار بعض الدوائر الرسمية على وجوب تقديم «إخراج القيد» الذي لا يزال يشير إلى الطائفة والمذهب لصاحب العلاقة. وبذلك لم ينتج هذا البند الأثر الإيجابي المطلوب لأنه يتناقض مع الوثيقة الأخرى التي تعتبرها الدوائر الحكومية أكثر واقعية وأوفى تفصيلاً.

٢) التحديث

أ- إعتبر اتفاق الطائف أن التقسيم الإداري في لبنان يؤمّن في المبدأ الانصهار الوطني ويضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسّسات. ولهذا طالب الاتفاق بالإبقاء على سلطة مركزية قوية مع توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين واعتماد اللامركزية الادارية الموسّعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى.

ولكن الحكومة اللبنانية لم تستطع لغاية الساعة أن تعتمد أي قانون يراعي هذا التقسيم المطلوب والجامع بين اللاحصرية (في صلاحية المحافظين)

واللامركزية (في انتخاب مجالس أقضية). ولكي لا يصار إلى استغلال مثل هذا الوضع توسّعًا وانقسامًا حرص الاتفاق على أن تكون هذه اللامركزية إدارية بحتة من دون أن تتوسّع إلى أي نطاق آخر. والواقع أن هذا البند الإصلاحي الأساسي ينعكس إيجابًا على تحديث الإدارة العامة من جهة، وعلى اعتماد قانون انتخاب أكثر تمثيلاً من جهة ثانية، وعلى تنفيذ سياسة إنمائية متوازنة من جهة ثالثة.

ب- وكان اهتمام اتفاق الطائف بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية أمرًا حيويًا جدًا من أجل استكمال تعريف الديمقراطية في وجهها الاجتماعي والاقتصادي ومن دون الاكتفاء بالوجه السياسي وحسب.

ومع أن اتفاق الطائف لم يعطِ أصلاً لهذا المجلس سوى الحق في «تقديم المشورة والاقتراحات»، لكي لا يقيّد الحق الكامل للمجلس النيابي في التشريع، فإن هذا المجلس - كمشروع - لم يُعتمد في الدستور مع أنه تشكّل بالفعل بموجب القانون ٣٨٩ الذي صدر في ١٩٩٥/١/١٢ أي بعد مرور ست سنوات على اتفاق الطائف. ثم انتظر المرسوم التنظيمي المتعلّق به خمس سنوات أخرى (أي في العام ٢٠٠٠) على صدوره.

والواقع أن هذا المجلس الذي يمكن أن يشكّل إطارًا تحديثيًا بارزًا في أداء الحكومة الاجتماعي والاقتصادي، لم يقم لغاية الساعة بأي إنجاز يُذكر بسبب الإطار القانوني الضيّق الذي حدّد صلاحياته وبسبب إغراقه في المساومات السياسية التي قضت أصلاً على كلّ محاولة لتفعيله كما كان ذلك مفروضًا في إطار التشريع الاجتماعي - الاقتصادي والمنجزات الموعودة في أدائه.

ج- طالب اتفاق الطائف بـ «العمل على تحقيق عدالة إجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي». ولكن هذا البند المتعلّق بعناوين الوحدة والتحديث معًا لم ينتقل إلى الدستور، على الرغم من أهميّته البالغة. فالعدالة الاجتماعية ضمان لدور الدولة الرعائي الذي يشمل المواطنين كلهم في المناطق كلها . وهي مفتاح للتنمية والتحديث. وهي

منطلق للإصلاح على مستوياته كافّة. ومع أن الدستور تبنّى بند «الانماء المتوازن للمناطق ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا واعتبر ركنًا أساسيًا من أركان «وحدة الدولة واستقرار النظام»، فإن هذا الانماء المتوازن لا يختصر العدالة الاجتماعية المطلوبة، فيما تشمل هذه العدالة ضرورة الانماء المتوازن للمناطق. فمفهوم العدالة الاجتماعية يرتّب على الدولة مهام أوسع نطاقًا وأكثر رعاية وأعمق تركيزًا. العدالة الاجتماعية سمة مرافقة للدولة الراعية وملازمة لمهامها الاصلاحية على كل صعيد. ولهذا السبب، ربما، لم يشأ الدستور اللبناني الالتزام بهذا البند الهام خشية أن يتعارض مع «النظام الاقتصادي الحر» من جهة وأن يرتّب على الدولة مسؤولية «الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي». وفي الوقت الذي يمكن تحقيق «الانماء المتوازن للمناطق» من خلال الموازنة العامة ومخصّصاتها للمناطق يبقى النظام المالي والاقتصادي والاجتماعي الراهن قائمًا بكل مساوئه أو نواقصه المعروفة.

والواقع أن اتفاق الطائف أشار في بعض بنوده إلى «اعتماد خطّة إنمائية موحّدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحّدة والاتحادات البلدية بالإمكانيات المالية اللازمة». وهذا البند يمهّد لهدف العدالة الاجتماعية من جهة ويقدّم تفصيلاً لبند الإنماء المتوازن من جهة أخرى.

والواقع أيضًا أن ثمّة دولاً كثيرة في العالم تعتمد النظام الاقتصادي الحر ولكنها، في الوقت ذاته، لا تتخلّى عن رسالتها في تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها في الوسائل كافّة التي تضمن لهم تكافؤ الفرص والضمانات الاجتماعية المتعدّدة والتساوي المجزي في الحقوق والواجبات.

وفي الخلاصة لا بد من بعض الدروس - الاستنتاجات التي فرضتها أحداث ما بعد الطائف خلال سبعة عشر عامًا:

أ- إن العبرة التي انطلقت منذ ما يزيد على نصف قرن من تاريخ هذا البلد «قدر اللبنانيين أن يتّفقوا» يمكن أن تتواصل تاريخًا بدءًا بتكوين لبنان

الديمغرافي منذ القرن السابع الميلادي؛ كما يمكن لها أن تمتدّ مستقبلاً إلى ما شاء الله من مصير هذا الوطن. وعلى هذا الأساس لا بد من التركيز على هذا الاتفاق ولا سيّما في مبادئه العامة وعناوينه الرئيسة. وإذا كان لأيّ حوار أن يُعقد وينجح فلا بد من أن يكون الطائف بكامله (أي ما لم يدخل في الدستور بعد) قاعدة أساسية لهذا الحوار ومنطلقًا محوريًا لمناحيه كافّة.

ب- إن الطائف كوثيقة قانونية يتوزّع على عدّة فصول وتشعّبات. وإذا كان ثمّة آراء أو اجتهادات تقترح بعض التعديلات في هذه الفصول فهي لا تمسّ ولا يجب أن تمسّ الأُطر - المبادئ التي تضمّنها ولا سيّما في مقدّمة الدستور اللبناني. وعلى هذا فإن المطلوب من أيّ حوار مستقبلي أن يلتزم هذا الفصل المنهجي بحيث يؤكّد في إجماعه على هذه المبادئ من دون أي تحفّظ ولا تردّد.

ج- إن سوء تطبيق الطائف أو تحريف بعض بنوده أو إساءة فهم البعض الآخر أو إغفال المفاصل الأساسية له... هذه المحاولات كلها التي حصلت في السابق لا تؤثّر على صدقيته كوثيقة قانونية متكاملة. وإذا كان بعض المعنيّين يتعمّد إغفال بعض بنود الطائف لسبب أو لآخر بحجّة تعديل بعضها الآخر؛ فهذا التصرّف لا يضير الطائف ذاته شرط أن يُقرأ متكاملاً من دون انتقائية ولا محاباة.

د- ليس الطائف منزّهًا عن خطأ ولا معصومًا عن نقص ولكنه في سياق الأسس الميثاقية ضروري كركن من بناء الوطن في مبادئه ومن بناء الدولة في بنوده الاصلاحية الأخرى. وحتى إذا تسنى للبنانيين أن يجتمعوا في طائف رقم (٢) فلا بدّ من أن يحتلّ طاولة حوارهم طائف رقم (١). ويصبح مدار التفاوض عند ذاك متمحورًا حول بعض محاولات التحديث في النصّ من دون الانقلاب عليه.

أما مسألة التفاصيل الأخرى فلا بد من الاتفاق بشأنها ولا بدّ حيال ذلك من الإقرار أن هذه الوثيقة تضمّنت عناوين وليس تفاصيل التحديث المطلوب على أكثر من صعيد.

هوامش ومراجع

1- إسماعيل، عادل، «في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والاديان»، ١٩٩٦
2- البستاني، إميل، «الميثاق الوطني ولبنان المستقبل»، ١٩٥٨
3- الحاج، كمال، «فلسفة الميثاق الوطني».
4- الخازن، فريد، «تفكيك اوصال الدولة في لبنان»، ٢٠٠٢
5- الخوري، بشارة، «حقائق لبنانية»، ج، ١٩٦١
6- الدستور اللبناني (مجلس النواب)
7- ربّاط، ادمون، «الوسيط في القانون الدستوري»، ١٩٧٠
8- زيادة، بيار، «التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان»، ١٩٦٩
9- سالم، يوسف، «٥٠ سنة مع الناس»، ١٩٧٥
10- سعادة، جورج، «قصتي مع الطائف»، ١٩٩٨
11- شمعون، كميل، «مذكراتي»، ج١، ١٩٦٩
12- ضاهر، مسعود، «لبنان: الميثاق، الاستقلال والصيغة»، ١٩٧٧
13- مركز الحريري الثقافي، لبنان في تاريخه وتراثه، ١٩٩٣
14- المصري، شفيق، «إنعكاسات الميثاق الوطني على الانماء السياسي في لبنان» (دراسة غير منشورة)
15- ملحة، جان، «مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية»، ١٩٦٥
16- منسى، بشارة، «بين الطائف والطوائف»، ١٩٩٤
17- منصور، البير، «الانقلاب على الطائف»، ١٩٩٣
18- قربان، ملحم، «تاريخ لبنان السياسي الحديث»، ج١، ١٩٧٨
19- قربان، ملحم، «تاريخ لبنان السياسي الحديث»، ج٢، ١٩٨٠
20- وثيقة الوفاق الوطني (مجلس النواب)، ١٩٩٠

مراجع بالانكليزية

-1 The Constitution of Lebanon after the Amendment of 1990, (Beirut Review, N1, 1990)
-2 El Masri, Samar, Power Sharing 7 Social Transformation, 2004. (unpublished)
-3 Harris, William, Faces of Lebanon, 1986
-4 Maila, Joseph, Prospects for Lebanon, 1992
-5 Khazen, Farid, The communal pact of National Identities, 1991
-6 Khazen, Farid, The Breakdown of the State in Lebanon, 2000
-7 Krayem, Hasan, Lebanese Civil War and the Taif Agreement in "Conflict Resolution in the Arab World, 1998"
-8 Salibi, Kamal, Modern History of Lebanon, 1977
-9 Salibi, Kamal, Cross Roads to civil War, Lebanon, 1976
-10 Salam, Nawaf, Taif Revisited in "Lebaonon in Limbo", 2003

الدفاع الوطني

الأكراد أو «الدولة» المتعثرة بين الوقائع والوعود!

د. نسيم الخوري*

مقدّمات

تتقدّم مسألة الأكراد منذ سقوط بغداد، إلى درجة تثير الباحثين والمتابعين للملف العراقي بشكلٍ واسعٍ لم يسبق أن شهدناه بهذين النشاط والحماس الذين نلمسهما اليوم بين الألفيتين ، والسبب أن ملفات الأقليات تفتح في العالم ككل ولا سيّما في الشرق الأوسط، وهو أمر يتعاظم ويبدو مقلقاً لتعدّده أو لما يختزنه من عنف وصراعات ناتجة عن الصعوبات الهائلة التي تحول دون تحقيقه. يمكن الافتراض بأن حضارة العولمة التي تؤسّس لها وسائل الاتصال ومسألة نشر الديمقراطية التي تتنكبها الولايات المتحدة الاميركية في الكرة الأرضية هي التي تغذّي بشكل ملحوظ ما نشهده في هذا الملف القديم/المتجدّد من تاريخ البشر.

والواقع أن مسألة الأقليات ومشاكلها، ومنها الأكراد، موجودة في القارات الخمس وهي قديمة جدّا عبر التاريخ كونها مرتبطة أساساً بالتناقض القائم بين زاويتين لمثلّث أو فكرتين فلسفيتين هما الوحدة والانقسام.

---

* كاتب ومحلل سياسي
أستاذ ومدير سابق لكلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية

تبدأ معضلة الأقلية غالباً بالإحتجاجات والخصوصيات الدينية والثقافية والفولكلورية وربّما الإقتصادية، وقد تؤدّي إلى تعقيدات وثورات هائلة مكلفة، وربّما إلى نزاعات خطيرة بين الأمم تسقط المقولة التاريخية الراسخة التي ترجّح الغلبة لمن هو أقوى فلا تعود القوّة معادلة للحق.

ويرشح عن الصراع بين فكرتي اللحمة أو الوحدة والانقسام فكرة ثالثة مغرية للأفراد والشعوب وهي تمثّل الزاوية الثالثة من المثلّث غير المتساوي الاضلاع ونعني بها فكرة التمايز والاختلاف التي كادت أن تمحوها النزعة الاشتراكية في العالم الذي انصبّ على الانتاج. إنها فكرة تأخذ مداها بعد سقوط الفكرة الاشتراكية عبر منظومة أوروبا الشرقية التي عاشت لأكثر من سبعين عاما!

تحت هذا الاستهلال نجد أقليات معزّزة وأخرى مقموعة ومضطهدة، للأولى مدارسها وصحفها ووسائل إعلامها وأناشيدها، وللأخرى قهرها أوصراعها الدائم الشاق المتأرجح بين ضفة وأخرى أو بين الحقوق والواجبات في المجتمعات التي تضمّها. وهذا يفترض بالباحث «التمييز الحذر، بالطبع، بين الأقليات من ناحية والمهجّرين أو المجموعات غير الثابتة في العالم، من ناحية أخرى، والتي تتحرّك وفقاً لوطأة الحروب أو التطوّرات الاقتصادية مثل فلسطيني الشتات أو الفيتناميين والكومبوديين أو الإيرلنديين أو الإسكندينافيين والإلمان والسلاف والايطاليين واللبنانيين في الولايات المتحدة الاميركية وغيرها»[1].

في ضوء هذه الملاحظات نضع خطّين بالأحمر تحت المسألة الكردية في العراق والمحيط، لسبب بسيط هو أنّ العراق يبدو المنطقة الأكثر التهاباً فوق خريطة العالم، ومنها يتورّط الكثير من الدول الاقليمية والعالمية، ومعها تستيقظ أحلام الأقليات مجدّداً وتُبعث الافكار التقسيمية والخرائط القديمة التي كان يظنّ الباحث لوهلة بأنها قد طويت أو يبست جذوعه، لكن المحدّق في الخرائط يرى أوراقاً خضراء صغيرة تخرج من تحت الجذور اليابسة وتحاول التشكّل مجدّداً كأقليات لها خصوصياتها وثقافاتها وبلدانها

المستقلة المرسومة.

ويعني الدخول في ملف المسألة الكردية،إذن، وضع الإصبع على النقطة المشتعلة والمتشظية أي الأكثر خطورة فوق خارطة الشرق الأوسط، حيث يتفرّع منها الكثير من الاشكاليات والشروخات الجيوستراتيجية التي قد تتجاوز في تداعياتها أبعاد هذا الملف المزمن الطويل إلى ما يطاول عدداً هائلاً من يقظة الإثنيات الحيّة المختلفة أو «المنقرضة» المشتّتة والتي تحفل بأدبيّاتها وتواريخها القواميس والموسوعات، وهي في معظمها تترقّب الفرص السانحة لرفع خصوصياتها وأحلامها في وجه العالم المنفتح على تساقط الحواجز والحدود والجدران في ما بين الشعوب، أقلّه في عصر العولمة الذي يشغل الكرة الأرضية بمفاهيم مثل الحرية والديمقراطية والتواصل[2].

ويعني هذا الملف في ما يعني، إذن، مجموعات من الدول العظمى والإقليمية الواقعة كلّها في دوائر الضغوط والصراعات المخيفة بين الغرب والشرق، ولهذا يتوسّع المحور بشكل عام ليطاول بلاداً مثل سوريا وإيران وتركيا والعراق والولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها. ولا نغالي إن اعتبرنا بأنه ملف يطاول مستقبل الاتنيات في العالم المشرقي كلّه، خصوصاً عندما ندرك بأن وضع الإصبع فوق الأكراد يعني أيضاً وضعها فوق أراض مغمّسة بالنفط والماء. فحيث هناك أقليات هناك حضور استراتيجي لتلك الاقليات فوق عصبي الحياة والاقتصاد أي الزيت والخصوبة وهما أساس استمرار الصناعة والحروب والغزوات الصغيرة والكبيرة منها، وفي هذا لبّ المعضلة الكردية المعاصر.

من الطبيعي، إذن، أن تشغل المسألة الكردية حيّزاً مهماً من السياسة العالمية وتجذب وسائل الإعلام في المنطقة العربية. ليس في الأمر جديد لأنها مسألة موغلة في التاريخ تفصح عن تاريخ مصفوف متجدّد من الصور التي تبرز رتابة أحلام الأكراد في الجغرافيا، فهم يظهرون بقعاً من الناس المتشابهين المتوزّعين من شمال طهران إلى حوض البحر الأبيض المتوسط يجمعهم حلم واحد قائم في اللاوعي ويطفو على مستوى السلوك السياسي والخطاب مع

كل ظروف جديدة مستجدّة. ويبدو هذا الحلم مشروع دولة قد تكون ممكنة التحقيق على الدوام، لكن، ليس فوق تلك الجغرافيا المتشظية أو المشتّتة والمشتعلة. وما يسهل تحقيقه في لندن أو في واشنطن أو في أية عاصمة بعيدة، يبدو عسيراً السير فيه أو رسمه فوق أرض الواقع أو يبدو،على الأقل، مكلفاً جداً على الرغم من اندفاعة الأتراك الواضحة بعد غزو العراق.

هذا الحلم المتجدّد كان يورث همّ كلمة «الأمة» الكردية الكثير من النزاعات الداخلية في ما بين الأكراد أنفسهم حيث كان القتل يتمّ على الالوان في بعض الاماكن (فاللون الأصفر يمثّل مسعود البرازاني والأخضر جلال الطالباني وحيث اكتست أماكن نفوذهما كل حسب لونه) ، ويتم القتال أيضاً بينهم وبين الأنظمة القائمة في مناطقهم، فبدوا مجموعة من «الأقليات المهزومة في التاريخ»[3] أو التي اعتادت الهزيمة التي يعقبها تحفّز للإستقلالية والخصوصية إلى ما لا نهاية!

وليس أبلغ من عنوان الفصل الذي كتبه «جوناثان راندل» عنهم من أنهم «لا يجدون ما يعوّض هزائمهم المتلاحقة سوى بالاندفاع إلى الامام والمباشرة من جديد، وهذا ما يقرّبهم في شيمهم من العرب الذين لا يعوّضون عن جروحهم النرجسية المفتوحة إلاّ بالهروب إلى الأمام، وهذا ما يجعلهم مع العرب من ضحايا التاريخ المعاصر المدموغة بلادهم بألف ثورة وألف تحسّر»[4]، أو بمعنى آخر، هم البلاد التي تترصّد أو تعيش حالة من الانتفاضة الدائمة والهزيمة الواقعة دوماً ما يقرّبهم من «أمة» الشقاق التي تؤلّف أسطورة سيزيف: يدفعون صخرتهم سراً وبكل الأساليب إلى فوق ثم لا تلبث أن تتدحرج إلى تحت، وهو ما دفع مؤلّف لأن يعنون دراسته للقضيّة الكردية بـ «أوكار الهزيمة»[5]. وهكذا كان لا يمكن أن تُعوّض الهزائم في تواريخهم إلاّ بالمزيد من الغوص في «الاوحال السياسية» ظنّاً منهم أنهم يذهبون نحو المستقبل الموعود الذي بات ماضياً له صفة المتاحف.. والرغبة قائمة دوماً في التطلّع إلى الحكم الذاتي كعنوان دائم للمستقبل.

كان لا بدّ من هذه الأفكار تفسيراً للعنوان المقترح «الأكراد دولة بين قوسين

أو الدولة المستحيلة». وإننا إذ وضعنا «الدولة» أو «الأمة» الكردية بين قوسين فلأنهما قوسان أثبتتهما التجارب الطويلة التي جعلت من الأكراد فكرة شقية وعصية على التحقّق أو «قنبلة محشوّة بالبلقنة» على حدّ توصيف الكاتب اللبناني جوزف سماحة (السفير2004/1/8)، مع ما تحمله هذه الصفة من مخاطر الخلافات الكثيرة التي يحملها الأكراد معهم أنّى ذهبوا... وكيفما فاوضوا أو تطلّعوا!

فما هو واقع الأكراد؟

ولماذا تبدو دولتهم محكومة بالاستحالة مع أن الظروف العامّة المستجدّة تشير إلى دلائل مناهضة لهذه التسمية وهي قد تكون الظروف الاكثر خطورة في تاريخ المنطقة؟

ما هو مستقبلهم بل ما هي ملامح هذا الملف القديم الدائم التجدّد؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة وأسئلة أخرى، لا بدّ من تسليط الضوء على أكراد العراق اليوم، وخصوصاً من زاوية الحضور الاسرائيلي المتنامي في العراق، خصوصاً وأن العراق، كما أشرنا، يعتبر النقطة الخطرة في معطياتها والتي قد تشكّل شرخاً في الجسد العربي قد لا تميّز ارتداداته بين بلد وآخر، وهذا ما يبرّر الاقبال العام للباحثين والإعلاميين على الملف الكردي.

إسرائيل والعراق: محطّتان استراتيجيتان وإشارتان

تقودنا عملية الغزو الاميركي للعراق، إلى محطّتين أساسيّتين إسرائيليتين تتجاوز في معانيهما عادة الأكراد في مقايضة الاحتلالات بمكافآت جغرافية أو بأثمان أخرى، على حساب قوميات أخرى مهدّدة في كياناتها ومصالحها. نقول تتجاوز لأن الأكراد سيجدون أنفسهم، ربما، أمام الاستحالة الجديدة، ويسقطون كذريعة لأجل مزيد من التوغّل الغربي في المنطقة والذي يعني إيقاظ ملفّات أكثر خطورة واشتعالاً يتراجع معها الملفّ الكردي الأساس الموعود.

الإشارة الأولى وبرزت مع تعثّر الخطى العسكرية الاميركية الأولى، في جنوب العراق، وهو ما لم تتّضح معالمه تماماً إن كان تعثّراً استراتيجياً أو تكتيكياً. فقد كان للدخول الاسرائيلي إلى غرفة العمليات العسكرية الاميركية بصفة مشارك، إن لم تكن الآمر (بعدما كانت إسرائيل الوكيل الشرعي الأوحد لأميركا قبل غزو قوات هذه الأخيرة إلى العراق) الدور الحاسم في كشح هذا التعثّر وفتح أبواب بغداد لتسقط أمام الجيوش الأميركية الرقمية المتدفّقة من الجنوب بسهولة لافتة لم تر أسراره النور بعد. ولقد جذب هذا التعثّر العسكري بعض وسائل الاعلام آنذاك، التي ألمحت إلى عدم وضوح تلك المجازر الصامتة وأسبابها وخفاياها ونتائجها، التي حصلت في أروقة مطار بغداد.

الإشارة الثانية وقد برزت في تهشيم المتاحف العراقية العريقة، والسطو أو الطمس للمصالح الأثرية العظيمة، التي تعود إلى سبعة آلاف سنة من كنوز بلاد ما بين النهرين. ولعلّ أفجع ما في تلك المحطة، الأيدي الخفيّة التي امتدت إلى حضن بغداد، لتختفي معها لوحة السبي اليهودي على أيام نبوخذنصّر من متحف العراق. إنّها الإشارة إلى قتل الماضي ومحو التراث والتاريخ، وحصر الزمان بمؤشّر الحاضر (Now).

المحطّة الأولى: منذ أن استردّت مصر سيناء والعدو الإسرائيلي يحدّق نحو الموصل لأنه افتقد مصادر النفط الذي كان يسطو عليه في الصحراء المصرية وكان يسدّ احتياجاته ويصدّر الفائض عنه، وهو حاول ويحاول الولوج إلى العراق سعياً وراء هذه المادة الحيوية. ولطالما عرضت إسرائيل وبمختلف السبل والأساليب على العراق إحياء خط الموصل-حيفا، وكانت تجابه بالرفض من قبل العراق كما من قبل تركيا التي كان يعني العرض بالنسبة إليها خسائر كبرى أهمّها إغناء الأكراد نتيجة تكريرهم للنفط وإعادة تصديره، بالإضافة إلى أنه خط قد يحلّ إن تحقّق مكان خط كركوك- جيهان.

المحطّة الثانية: ونعني بها المياه كأحد أهم العوامل الحيويّة التي تجعل

إسرائيل تتطلّع بشكل دائم إلى مياه العراق ومناطق الأكراد الموصوفة بخصوبتها وينابيعها، وذلك منذ أن رفعت الحركة الصهيونية شعار حدودها من الفرات إلى النيل، وهو الشعار الذي كان وراء قيامها والمحافظة عليها وتقويتها في المحافل الدولية.

وترتفع القيمة الاستراتيجية للمياه مع حاجة إسرائيل الماسة إلى هذه السلعة الحيوية التي لا تسدّها لا مياه الضفة الغربية ولا مياه الأنهر اللبنانية في الجنوب اللبناني التي انتهكت في إبّان الاحتلال، ولا مانع في قناعاتها من شرائها كما من شراء الكهرباء التي لن تتعثّر، ربّما، في الحصول عليها من العراق.

بالإضافة إلى هاتين المحطّتين، يمكننا رصد فتح الأسواق العراقية وغيرها أمام البضائع الإسرائيلية، كما المساهمة مع الشركات البريطانية والأميركية في إعادة إعمار العراق كهدف استراتيجي قريب في التطبيع وعملياته. وهذا كلّه يصبّ في مجرى الهدف الاستراتيجي البعيد الهادف إلى تقويض جدار الرفض العربي المانع للعدوّ الاسرائيلي على الرغم من انهياراته وتداعياته الكثيرة.

في ضوء ما تقدّم، ينشط الاسرائيليون بكثافة في شمال العراق أي من الباب الخلفي للعرب عبر علاقات مضطربة مع الأكراد بعد إعلانهم حكماً ذاتياً في أعقاب حرب عاصفة الصحراء(1991). ويشكّل وجودهم المتنامي هناك تهديداً حقيقياً لأمن إيران وسوريا والمنطقة العربية ككل. في هذا النشاط في كردستان العراق عبر أنشطة ظاهرها تجاري وخفّيها عسكري في مراكز تدريبية عسكرية لوحدات كردية خاصة ثمة أمر يقلق بعض العرب. وإذا كانت صحيفة «نيو يوركر» الاميركية أوّل مصدر رشحت عنه هذه المعلومات، وعلى الرغم من النفي، فقد بات موضوع الحضور الاسرائيلي المتزايد في العراق واقعاً إعلامياً يومياً يؤكّد مشاركة عناصر إسرائيلية في عمليّات التحقيق والتعذيب التي جرت وتجري في السجون والمعتقلات العراقية بالإضافة إلى الإمعان في عمليّات القتل والترويع

والتفجير الذي يخشى امتداده وعدم التمكّن من ضبطه.

والمعروف، في هذا المجال، أن سوريا لم تستبعد دور جهاز الموساد العامل في شمال العراق من الأحداث التي سبق وشهدتها مدينة القامشلي على الحدود السورية التركية منذ عدّة أشهر، وقد يكون الهدف الاستراتيجي من وراء هذا الأمر، التلاعب بالنزاعات القومية في المنطقة، وبالتالي تقسيمها إلى دويلات عرقية وقومية متناحرة، وهو ما يصبّ في خارطة «الشرق الاوسط الجديد» ويحقّق ما بات يعرف بـ «الفوضى الخلاّقة»[6].

لقد بات معلناً تسريب الكلام عن ضخّ النفط العراقي إلى إسرائيل، وإعادة وصل خطّ نفط الموصل ـ حيفا (600 كلم)، الذي دُشّن العام 1935 وتوقّف مع حرب 1948، بالإضافة إلى المساهمة الاسرائيلية بإعادة إعمار العراق بما يفوق الـ 800 مليار دولار في عشر سنوات، وبيع إسرائيل لمياه العراق وإمدادها بالكهرباء تحت شمسية الديمقراطية والمصطلحات المستوردة الكثيرة، وكلّ ذلك أمام صمت الكثير من الأنظمة والدول، أو توجسها، أو عدم فهمها للنوايا التي تبطنها السياسة الاميركية، أو المعارضة الخجولة، لهذا التهشيم القومي، الحاصل في مستقبل العرب، والذي سيؤدّي قطعاً، إلى تطويق الكثير منهم ومحاصرتهم وتهديد استقرارهم[7].

وإذا كان يصعب حصر معارضة تركيا للخطّ النفطي الاستراتيجي المقترح، في اعتباره بديلاً عن خط كركوك ـ جيهان، كما ألمحنا ، ففي الأمر ما هو أكثر خطورة، أي تلاعب الموساد الاسرائيلي بالورقة الكردية، في جنوب تركيا، والتي نتج عنها تدهور بين أنقرة وتل أبيب، بالإضافة إلى حضور الاسرائيليين أيضاً في جنوب العراق، منذ العام 1979، وهو حضور لم يتطوّر بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980) وحسب، بل أنه عاد يتصاعد من جديد بعد حرب الخليج الثانية العام 1991 حيث أنشأت تل أبيب مكاتب مخصّصة لترتيب الأوضاع في عراق ما بعد صدام من جهة، ومتابعة التسلّح النووي الإيراني من جهة أخرى. هذا من دون إغفال العلاقات المعروفة التي نسجتها إسرائيل، منذ العام 1991، مع ما يسمّى بالمعارضة العراقية التي

عادت على الدبابات الأميركية إلى العراق.

إن أبواب العراق التي بقيت موصدة أمام إسرائيل طويلاً، تبدو الآن، إذن، مشرّعة بعدما تحطّمت مع القوات الاميركية في غزوها الاخير للعراق الذي لم يكن أميركياً وحسب، بل إسرائيلياً وخصوصاً من خلال الورقة الكردية المعتادة عبر أيّ تدخّلات سعياً وراء الحلم التاريخي أي إقامة الدولة الكردية.

فقد جرى أوّل اتصال بين شيمون بيريز والبرازانيين في سويسرا العام 1964 في إطار مؤتمر إشتراكي دولي، وقامت إسرائيل بعدها بتدريب مجموعات من الأكراد في المعسكرات الإسرائيلية في دورة خاصة خلال شهر آب/ أغسطس من العام 1965 إستمرت وتطوّرت العام 1968 وعرفت بـ «البساط» كتسمية رمزيّة لها[8]. وفي هذا العام نفسه، قام الملاّ مصطفى البرازاني بزيارة إلى الدولة العبرية للمرّة الأولى وأعقبها بزيارة أخرى العام 1971 حيث كان الاسرائيليون يتجوّلون في شمال العراق ويرسلون السلاح عبره إلى البارازانيين. وقد قام زئيف زايد الذي كان رئيساً للموساد الاسرائيلي بين عامي 1972 و1975 بزيارة المناطق الكردية في العراق، وتمّ نقل كميّة كبيرة من الأسلحة السوفياتية إليها، التي تمّ الاستيلاء عليها خلال حربي 1967 و1973 بين العرب وإسرائيل[9]. وما إن أعلن عن تسليم مقادير السلطة إلى العراقيين (2004) حتى سارع سيلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلي إلى إعلان رغبة بلاده رسمياً في إنشاء علاقات دبلوماسية متينة مع العراق وهي علاقات حافلة بالمصالح والطموحات القديمة البترولية والمائية والاستراتيجية.

ليس الهدف من إيراد هذه الأنشطة من التوغّل الاسرائيلي في المسألة الكردية تأريخاً لتشرّد الأكراد بين العرب وإسرائيل أو بين التغرّب والتعرّب أو بين الوطن والقومية، بقدر ما هو تأكيد على بروز اللحظة الكردية التي تبدو وقد حان معها فكّ الارتباط مع العراق العربي، وهذا لإعادة التذكير بانفجار بلقاني اللون قد يصيب، إن تحقّق، المنطقة كلها بما يؤدّي إلى

نزاعات وحروب أهليّة متعدّدة الهويّة. هناك مشاكل واضحة في العراق وغير العراق، كما أن هناك مشاكل أخرى شيعية في دول أخرى من الخليج تجعل المسألة الكردية على الرغم من استحالتها نافذة مشرّعة على مخاطر التقسيم الملفوف بالوعود الديمقراطية، وستفجّر سلسلة من الأحداث والمشاعر المكبوتة المتراكمة في المنطقة منذ قرون. وعلى الرغم من أوجه الشبه بين أكراد الأمس وأكراد اليوم، في لحمة الدم والرغبة في الانفصال، كمعطيين أساسيين في نسج الكيان المنتظر، تعضدهما مسألة ثالثة هي التجمّع الظرفي والانصهار المؤقت بهدف معاضدة الخارج والوقوف إلى جانبه، فإن الثقل الغربي يشغل النشاط الكردي بشكل يجعله نوعاً من الخصوصية في السياسة الأقلوية وليست الكردية بشكل عام.

على أن السؤال الذي يطرح هو: لماذا يمثّل الأكراد منذ الحرب العالمية الأولى إلى اليوم، سيفاً مسلولاً ولامعاً بين أيدي الدول التي تضمّ العدد الأكبر منهم مثل تركيا والعراق وسوريا وإيران بحثاً عن الحكم الذاتي؟

وهل ما كان يحصل في الظروف التاريخية هو مشابه لما يحصل اليوم في العراق؟

الواقع، أن الظروف قد اختلفت تماماً، إذ لم تعد وعورة الأكراد وتجدّد أحلامهم الانفصالية، ولا تشبّثهم بالقبيلة، أموراً كافية في اهتمامات الدول الكبرى التي تحرّكهم في اهتزازات الجغرافيا الاستراتيجية. فالعراق في دفعه إلى التفكّك والاهتزاز قد يترك آثاراً اهتزازيّة هائلة، على مستوى الدول الأخرى، وقد لا تقوى الدول العظمى على تحمّل نتائجها، وخصوصاً أن ملامح بداية نهاية العولمة قد بدأت ترشح من سلوك بعض الدول الكبرى الأخرى، مثل الصين والروسيا الاتحادية، وغيرها من الدول القادمة المنتظرة في اصطفافها المتجدّد في مجلس الامن (2006).

وقد لا يسمح المزاج السياسي العالمي، بتكرار أو اجترار المعطيات والدوافع الخاصة بالأكراد، لأن السياسة ليست عالماً مفتوحاً على رغبات الاقليّات وتطلّعاتها (باستثناء الحالة الاسرائيلية) بقدر ما هو مشرّع على مصالحها،

وتأمين مستقبلها ومشاركتها الفعّالة في الحكم كمحرّك للاشكاليّات والشهوات السياسية للدول العظمى أكثر من النظر إليها ككيانات يمكن الركون إليها والاستناد إلى قوّتها. وبهذا المعنى تصبح الآرية كدعوة تقليديّة، تفضي إلى التتريك ومحاولة التعريب، وبروز «الدويلة» الكردية حبّة لامعة في مخطّط الشرق الاوسطي الجديد، لكنها صعبة الانخراط ككيان في التاج السياسي.

وإذا كان للحضور الاسرائيلي في العراق وزن سياسي جديد كبير، فإن الوعورة في الجغرافيا والسلوك القتالي اللذين يختزنان عنفاً صلباً هما على تماس مع الطبيعة الصلبة ما يدفعنا لأن نجد أنفسنا أمام مسألة تتقاطع فيها تشظيات الجغرافيا، بطابع مطامع الدول الكبرى وكلاهما يبقي على الحبة الكردية طائفة مؤجّلة التحقيق في وسط هذا الجو المحفوف بالشظايا.

فما هو المقصود بتشظيات الجغرافيا في الحلم الكردي؟

المعطيات الجيوستراتيجية

تقدر أعداد الأكراد بثلاثين مليون تقريباً يتوزّعون في: تركيا50%، إيران 25%، العراق 16% ، سوريا 4%، أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وآسيا الوسطى 1%، أوروبا 3%، لبنان واحد بالمئة.[10]

ويقيم هؤلاء الأكراد في مناطق جبليّة متماسكة، تمتدّ من بلاد ما بين النهرين في الجنوب، إلى أذربيجان وأرمينيا في الشمال وإلى جنوب شرق تركيا وحتى شمال غرب إيران.

والواقع أنّ حدود كردستان لم تكن سوى خطّ متعرّج ومتقلّب، غير واضح وغير دقيق على مرّ العصور، وهذا ما جعل الأكراد يختلطون بالأرمن، وخصوصاً في جنوب أرمينيا، حيث تضاعفت أعدادهم بفضل السياسات التركية التي كانت تشجّع هجراتهم، في أعقاب المذابح الأرمينية الأربع (1895 ـ 1915, 1909 ـ 1916).

وقد اختلط الأكراد بالأتراك، في مناطق ديار بكر وماردين، كما اختلطوا بالعرب والتركمان والأتراك أيضاً، في أعالي بلاد ما بين النهرين. أما في إيران، فبلاد الأكراد هي ذات حدود طبيعية عند بحيرة رومية تمتدّ جنوباً حتى كرمنشاه.

إنّ كردستان، بلاد جبلية تشمل إذاً جبال طوروس الشرقية وجبال «أغرو» الشمالية، وقد ترتفع تلك القمم الجبلية فيها إلى 3200م ليتوّجها جبل أرارات في الشمال شاهقاً في ارتفاعه حتى 5165 متراً.

بلاد الأكراد خصبة وترويها الأمطار التي يراوح هطولها بين 700 ملم سنوياً في السهول و2000ملم في الجبال وهي نسب قياسية مغرية . ومن أنهارها ما يصبّ في بحيرة «فان» في تركيا أو في بحيرة «أورمية» في إيران، أما سواعد نهر دجلة التي تمرّ في بلاد الأكراد فأهمّها «البهتان» و«الزاب» إلى «كاراسو» و«موراسو» اللذين يشكّلان ساعديها في الفرات.[10]

يقيم الأكراد في قرى معلّقة تلتصق فيها البيوت، بلحف الجبل، وتعلو صفوفاً بعضها فوق بعض مشابهةً في ذلك بيوت «القز» القديمة المعلّقة في جبال لبنان المارونية بين الصخور في الجبال العالية.

من يدرك تلك المسالك الجبلية الوعرة، يفهم بسهولة ما كانت تصبو إليه الحركة الكردية منذ الأساس، وهو التخلّص من حال «الأقلية» والمطالبة الدائمة بقيام دولة كردية أو استقلال ذاتي على الأقل، لا سيما أن جغرافيتهم كانت وما زالت تمنحهم نوعاً من المعاندة والتمتّع بحكمٍ أشبه بالذاتي أو الحكم المعلّق بأطراف الجبال والصخور، وعلى مرّ العصور، وهذا ما دفع بهم إلى أن يكونوا خارج كل عصر، بالمعنى الحديث الغربي.

هذه الاستحالة الطبيعية في الانقياد للآخرين الذين لطالما ضايقوا الأكراد، رافقتها استحالة أخرى، هي اصطدامهم الدائم برفض الدول التي يقيمون فيها من إقامة دولة ذاتية لهم، باستثناء محاولة حكم يتيمة في العراق (5 نيسان/ أبريل 1995)، حيث قامت محميّة كردية، إن صحّ التعبير، في شمال العراق طبقاً للقرار 688 الصادر في العام نفسه، عن مجلس الامن، والذي

يحفز الأكراد على تنظيم حكم ذاتي بهم (إنتخابات لمجلس تشريعي، إعلان دولة فدرالية، إنشاء جيش نظامي... إلخ)، ولكن تركيا وإيران وسوريا، كانت تؤكّد معارضتها على الدوام، قيام الدولة الكردية في شمال العراق، متمسّكة بوحدة الدولة العراقية... فالعراق هو المحور الثابت قومياً، وانفراطه غالي التداعيات على ما يحيط به.

وإن من يتأمّل تلك الوعورة الطبيعية لأراضي الأكراد، يدرك بسهولة أيضاً، الأبعاد الاستراتيجية الكبرى، التي دفعت الدول العظمى إلى شقّ الطرق الواسعة في تلك الأراضي، فكان في الشمال طريق «هاملتون» على إسم المهندس الانكليزي الذي شقّها بين عامي 1927 و1932، إلى الطرقات الواسعة الجميلة التي شقّتها الحكومة العراقية في مناطق الأكراد، ومثلهما تركيا التي ارتبطت بخطّ سكّة الحديد، الذي يمرّ في منطقة فان (van) إلى إيران وباكستان.

وكان يساند هذه التشظيات الجغرافية ثغرات أخرى إجتماعية قوامها تشظيات أخرى في الأصول القبليّة القائمة على التنافر الداخلي الدائم الذي كان يتضاعف بتدخّلات الخارج الدائم أيضاً وبمختلف الذرائع والأشكال.

الجذور الكردية ولغتهم وديانتهم

ما تزال الأصول التاريخية للأكراد موضوع بحث لدى أهل الاختصاص، وذلك لشدّة ما لاقى هؤلاء في تواريخهم من ظلم وتضحيات، ولكثرة ما شاب الأبحاث حولهم من إسقاطات وتحريفات وتشويش. هناك إعتقاد بأنهم أحفاد الميديين من الشعوب الآرية، أسّسوا في القرن الثامن قبل المسيح، دولة لهم في الأصقاع المعروفة اليوم بأذربيجان، ثم زحفوا محتلّين نينوى في الجنوب الغربي، وكانت عاصمة للأشوريين، وذلك في القرن السادس ق.م.، بحيث اختلطوا بالشعب الكردوشي هناك حيث يقيمون الآن وأصبحت أصولهم الميدية والطابع الفارسي للشعب الكردي إعتقاداً مقبولاً لدى بعض العلماء [12]. وأغلب الظن أنه اعتقاد جاء كردّة فعل على تتريكهم

أو تعريبهم أو تغريبهم.

والواقع أنّ تداخلاً رهيباً وقع بين الإيديولوجيا والقومية في أتون الصراع الذي ما برح يخوضه الأكراد لإثبات أصولهم وهويتهم، وهو ما دفع البعض من مثّقفيهم إلى التمسّك بهذه الأصول الآرية التي غذّتها وروّجت لها الإيديولوجيات الغربية وهي تدفع بالتالي إلى ترويج طموح الإتحاد الكردي للإنسلاخ عن الجغرافيا الشرق أوسطية والإرتماء فوق خريطة أوروبا السياسية، وأوروبا من جهتها تعجز عن مسايرتهم ودفع طموحاتهم إلى ما يوصلهم إلى حدود الدولة أو الكيان الكردي المستقل.

لقد اختلط الأكراد بالعرب منذ الجاهلية، ووصلت بطون من قبائلهم إلى بقاع الأكراد فاستوطنوها، ثم حدث اختلاط كبير بينهم بعد الفتح الإسلامي وأسلمت كردستان جميعها. وبسبب من النزعة الكردية إلى الإستقلال وخوف القوميين الأتراك والإسلاميين الإيرانيين من الأكراد، سقط الجذر اللغوي المؤلّف للفظة «كرد»، وتضافرت المساعي العراقية عبر الحكومات المتعاقبة على حكم العراق في الأمعان في هذه السياسة التي وصلت إلى حدّ الإبادة بالأسلحة الكيماوية من قبل صدّام حسين، ثمّ تمّ إفراغ القرى من سكانها الأكراد الأصليين لملئها بسكان عرب جيء بهم من وسط العراق وجنوبه حتى أننا نسمع بأن هناك أكثر من سبعماية ألف دعوى قضائية مرفوعة أمام محاكم العراق ما بعد سقوط صدّام لإثبات تلك الخلخلة الديمغرافية التي عرفها سكان العراق والمطالبة بتصحيحها والعودة بالأمور إلى أصولها الطبيعية القديمة.

يتكلّم الأكراد فئة من اللغات الهندو ـ أوروبية القريبة من الإيرانية وهم لا يعرفون غير لغاتهم بالإجمال، وهي تتفرّع إلى لهجات أهمها «الكورمانجي» و«السوراني». تنتشر اللهجة الأولى في تركيا وسوريا حيث تكتب بالحرف اللاتيني كما تنتشر في القوقاز، حيث تكتب بالحرف «الكيريلّي». أما اللهجة «السورانية» أي الثانية فهي تنتشر في العراق وإيران وتكتب بالحرف العربي. وبالإضافة إلى هاتين اللهجتين، هناك لهجات عدّة أخرى، محدودة الانتشار

أهمها «زازي».

إن مسألة الإشارة إلى وجود لهجتين كرديتين، وثلاث أبجديات لكتابتها، قضيّة تشغل مفكري الأكراد ومثقفيهم، بهدف توحيد لسانهم، وهو عنصر أساس في تحديد مستقبلهم. وقد عقدوا ندوة في باريس العام 1983، (كان لنا فرصة الحضور فيها) وكان هناك تجاذب كبير في ما بينهم، بين استعمال الأبجدية اللاتينية، أو العربية، وصدر التمني إلى الكتاب الأكراد باعتماد الأبجدية العربية في العالم. ولهذا مغزى كبير.

كانت ديانة «مازدا» قديماً منتشرة في بلاد كردستان إلى جانب الوثنية التي كانت طاغية في الأرياف إلى درجة أن الديانة المسيحية واجهت مصاعب كبرى للتغلغل في وعور كردستان التي غزاها تيمورلنك في أواخر القرن الرابع عشر بضربة قضت على الوجود المسيحي في تلك الأصقاع، لكن ما يزال هناك مئات الألوف من المسيحيين وخصوصاً في مناطق «ماردين» في تركيا، والموصل في العراق، وحول بحيرة «أورمية» في إيران.

والمعروف تاريخياً بأن الأكراد قاوموا الفتح العربي، وخاصة في الموصل وتكريت (607 ـ 616)، وكانت مقاومتهم نوعاً من ردود الفعل القبلية، على قبائل تزاحمهم المراعي وتفرض عليهم الدين، وهي ردود فعل أفضت إلى اعتناق الأكراد بالإجمال الدين الإسلامي مع نهاية القرن السابع بعد الميلاد. فالأكراد مسلمون كلهم وأكثريتهم من السنّة إلا أقلية شيعية موجودة في كرمنشاه في إيران. لكن من بينهم فرقة اليزيدية وهم الذين يتّهمون بأنهم أساس «عبدة الشيطان»، ورئيسهم «الملك الطاووس» وهو الملاك الساقط مثل الشيطان. وليس في طقوسهم من الإسلام سوى الختان والصوم ومن المسيحيين أخذوا العماد. ومن بين الأكراد أيضاً فرقة «أهل الحق»، وهي من الفرق الشيعية المتطرّفة التي تعتقد بدورات للخلق في الكون، ومعظمهم يعيش في غرب إيران...

لقد أخلص الأكراد للإسلام وأعطوه محاربين أشداء، وكان لهما بقيادة صلاح الدين الأيوبي دور حاسم في ردّ الصليبيين عن الشرق، وكان منهم

العديد من تبوّأ مركز «شيخ الإسلام» في السلطنة العثمانية، وهذه من الأمور التي يعتزّ بها الأكراد دليلاً على فضلهم ورفعتهم.

وينتمي معظم الأكراد إلى جمعيات أو أخويات روحانية إتسمت بالمناهل الصوفية التي كانت تغذيها حتماً الطبيعة الجميلة، ولهذه المدارس والمذاهب طرائقها في التفكير والسلوك ومن أهمها: القادرية التي أسّسها عبد القادر الغيلاني (1078 ـ 1166)، وهي ذات انتشار واسع في الأوساط الكردية في العراق منذ القرن الثالث عشر، وتنتمي إليها عائلة الطالباني. وأيضاً النقشبندية التي أسّسها محمد بهاء الدين البخاري (1317 ـ 1389)، وهي منتشرة في صفوف الأكراد في سوريا وتركيا وإيران والقوقاز، وتنتمي إليها عائلة البرازاني. وعلى الرغم من منافسة هؤلاء المشايخ مع زعماء القبائل لكنهم «لعبوا كمشايخ لهاتين الطريقتين في العصر الحديث، وقبل قيام أحزاب الأكراد المنظمة في منتصف القرن الماضي، دوراً بارزاً في قيادة الشعب الكردي في ثوراته على الأتراك، كما على الإنكليز، في العراق كما في إيران، بهدف الدفاع عن الأكراد والمطالبة بحقوقهم حتى باستقلالهم الذاتي»[13].

القبيلة بذرة المجتمعات الكردية

يقود القبيلة الكردية في المناطق الجبلية زعيم الفخذ أو العائلة وهو رئيسها وتمدّه بالولاء الدائم، وإليها تنضمّ عوائل أخرى وعناصر من المغامرين والمشردين والعصاة، ويشدّهم الزعيم بالتقاليد والدين والمصالح المشتركة المرتبطة بخصوبة الأرض ومزروعاتها والمواشي. أما سلطة زعيم القبيلة في المناطق الزراعية الخصبة فهي مدعومة بالإقطاعيين وهم يملكون الأراضي ويشتغل الفلاحون تحت أمرتهم. هذا النظام القبلي كانت بذرته قوية هناك منذ القرن السادس عشر بعد الفتح العثماني.

ويسود النظام القبلي في جبال كردستان التي كان يتمتع أهلها باستقلال ذاتي فعلي شرط أن يدفعوا الضرائب إلى السلطان العثماني أو إلى الشاه

الفارسي. وإذا كان الأكراد قد تقدّم بهم الزمن نحو إضعاف القبيلة بسبب قيام الدولة الحديثة في مناطقهم وقسمتها بين الدول المستعمرة بعد الحربين العالميتين في حدود واضحة المعالم، ثمّ إلى نزوح العديد منهم نحو المدن وقيام الإصلاح الزراعي بالقضاء على الملكيات الواسعة مقسماً أملاك القبائل، وصولاً إلى تنظيم الأحزاب، فإنّ شعوراً طاغياً بالإنتماء القبلي، وعلى الأخص في الأوساط الريفية، ما زال متجذراً في الشخصية الكردية والعربية بشكل عام. ومن يقرأ كتاب عبّاس العزّاوي في أجزائه الأربعة حول عشائر العراق ، يجد تشابهاً قويّاً بين بنى العشائر العربية والكردية، وكأنها كلها «عشائر جاهزة للحرب»[14] تتحالف وحسب لأجل الحروب والغزو الخاطف والسرية والتخفي ... والغدر والأذى والشعور الدائم بالقهر الدائم، والمازوشية التي قد تكون من ضرورات البقاء والإستمرار في تعزيز الحرب وأجوائها.

«إنّ القول بأن المجتمعات البدوية، سواء منها الكردية أو العربية، هي مجتمعات من أجل الحرب، يشير إلى أمرين ذوي دلالة... وأولهما ضعف المدينة مقابل الريف، فالعشيرة هي الجماعة الوحيدة المنظمة اجتماعياً، من هنا نفسر رفض البدوي سكن المدن العاجزة عن حمايته، وثانيهما احتقار البدوي للعمل وبخاصة عمل الفلاحة وهذه ميزة كردية حيث الفلاحة بين الأكراد حكر على ما يعرف من الأكراد بالمساكين الذين لا تعرف أصولهم القبيلة أو الإتنية»[15].

تقودنا، بالطبع، هذه البذرة العصبية، بالمعنى التاريخي، إلى تلمّس تاريخ عاصف من التشظيات والصراعات، كان يضع قادة المشايخ في وجه زعماء القبائل، مع أرجحية للقبلية التي نسجت نواة العقل الكردي حيث منها ترسّخت مفاهيم أساسية مثل السلطة والزعامة والإقطاعية والميل إلى الاستقلال الذاتي الفعلي.

ويصح القول بأن الأكراد، بهذا المعنى، بقوا وفق تكوينهم المتشظّي يتأرجحون بين سلاطين عثمان والشاهانات الفارسية. وعلى الرغم من

ارتقاء بعض زعماء القبائل، إلى الحظوة بلقب الملوك، فإنّ شيخاً لم ينجح في توحيدهم أو إعلان وحدتهم في كيان. بقوا منتظمي أو ناظمي حدود بين الفرس والأتراك، ولا يقرّبهم من التوحيد سوى الإسلام.

نقارب هذه المسائل على سبيل المثال لا الحصر، من أجل فهم المعطيات الداخلية التي تساهم في طبع الشخصية الكردية الجماعية، والتي تجعلها عالماً قابلاً للتشرذم والانكسار والمعاندة في الوقت نفسه، وكان خلال التاريخ الطويل، سلسلة من التدخّلات الخارجية، كانت تخضع لها المنطقة بشكل عام بما فيها الأكراد، وهم جزء أصيل منها، منذ آلاف السنين. وإذ عرفت مناطقهم سلسلة من التقسيم وإعادة التقسيم، بمباركة بعضهم وسعيهم ورغباتهم، أو ممانعة غالبيتهم، فإن ما كان حصل ويحصل، كان على الدوام ممهوراً بإرادات الدول والحكومات، أو القوى الكثيرة التي تعاقبت على هذه المنطقة أكثر مما هو مدموغ بالإنسجام القومي على مختلف الصعد السياسية والفكرية والثقافية.

بانوراما التاريخ الكردي

كيف تبدو بانوراما التاريخ الكردي[16] وفق هذه المعطيات؟

عاش الأكراد في مناطقهم الجبلية وفي ظل نظامهم القبلي والإقطاعي مضطلعين بأدوار هامة في أحداث آسيا الصغرى، ووجدوا أنفسهم على الدوام سلاحاً متنقلاً في صراعات العرب والفرس الطويلة، ثم إنهم تحالفوا مع القبائل التركية القادمة من آسيا الوسطى وعلى رأسها السلجوقيون الذين تفوّقوا على الأكراد وأخضعوهم لنفوذهم في القرن الثاني عشر.

وقد أتت غزوات المغول لتخضعهم مجدداً، ليأتي بعدهم دور التركمان المنقسمين إلى فئتين بين سنّة وشيعة محمّلين الأكراد وخصوصاً زعمائهم أسباب هذا الانقسام، الأمر الذي كان يمهّد لتيمورلنك في أواخر القرن الرابع عشر الذي جاء مثل عاصفة اجتاحت بلاد كردستان، فقضت على زعمائهم واقتصّت منهم.

في مطلع القرن السادس عشر، كان الصراع قوياً بين شاه إيران وسلاطين بني عثمان على خلفيات مذهبية، وبسبب من شراسة الأكراد إلى جانب السلطان سليم الأول العام 1514 حيث تغلّب على الإيرانيين، وقد كافأهم بتثبيت زعمائهم في إقطاعات مقابل حماية الحدود مع الفرس ومع جورجيا، ومنحهم إستقلالاً ذاتياً. واستمرّ التجاذب الفارسي ـ التركي حتى معاهدة 1639 التي رسمت الحدود بين الدولتين حتى جبال زاغروس، فأصبح الأكراد حكماً في ظل الدولة العثمانية، حتى الحرب العالمية الأولى العام 1914. إستجاب الأكراد للدولة العثمانية والجهاد الإسلامي، في وجه الغرب المحتل، لكنهم انقلبوا عليهم عندما باتت تركيا «الرجل المريض»، واتجهت النوايا الدولية إلى تقسيم المنطقة إلى دول. وما قيادة الشيخ الكردي عبد الله العام 1880 ثورة مسلّحة كردية موحّدة بإسم الإسلام ضد الفرس إلاّ مراهنة على تركيا التي توجست منه بإلحاحه على توحيد الأكراد في فارس وتركيا، والمطالبة بدولة كردية مستقلّة في ظل الشريعة الإسلامية، الحلم الذي أنهاه العام (1880) السلطان العثماني وبمساعدة قبائل كردية إيرانية. وعندما اتصل الشيخ عبد الله بالروس، للحصول على مساعدتهم في وجه تركيا، إنتهى في مكّة، حيث مات هناك العام 1883.

وقد استقطب السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909)، مشايخ الأكراد بالتماس سياسة إسلامية، فأنشأ «الحميدية»، وهي فرقة مسلحة من الأكراد، وعهد إليها بكبح جماح الحركة القومية الأرمنية العام (1895)، لكنها راحت بعد قمع الأرمن تبطش بالقبائل الكردية لإخضاعها للسلطان، الأمر الذي ترك ندوباً لا تمحى جرّاء الصراعات الكردية ـ الكردية، والتي كان أشدها حضوراً في ذاكرة الأكراد، ما عرف بـ «حرس القرى»، الذي ألفته وعززته تركيا في العصر الحديث، من أبناء الأكراد بهدف قمع الأكراد المتمردين بأساليب الدهم والتخويف وخصوصاً ضد المنضوين منهم في حزب العمال الكردستاني وأنصاره.

قد لا يمكن حصر الأحداث المتوالية التي كانت تختفي وتظهر على السطح

بفعل عوامل خارجية مطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي الكردي، لكننا نشير إلى أبرز هذه الأحداث:

أ ـ أضاف لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية الأسبق كلمة الكردستان إلى مشروع قراره الذي قدّمه إلى مؤتمر السلام في باريس (30 كانون الثاني/يناير 1919) وفيه يعدّد البلدان التي يفترض سلخها عن الإمبراطورية العثمانية، وبعد شهرين قدّم رئيس البعثة الكردية الجنرال شريف باشا، إلى المؤتمر نفسه، مذكّرة إقامة الدولة الكردية، مستنداً إلى مبدأ الرئيس الأميركي ولسن باستقلال القوميات إستقلالاً تاماً.

ب ـ تقدّم الأرمن والأكراد بورقة مشتركة إلى رئيس مؤتمر السلام، وذلك في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1920، تقضي بقيام دولة مستقلة لكل منهما وبرعاية دولة عظمى هي الولايات المتحدة الاميركية. وفي فترة التحضير لمعاهدة «سيفر» مع الأتراك، لم يتحرك الأكراد لمتابعة قضيتهم، وكانت هذه المعاهدة قد خصّتهم في موادها 62 و63 و64 بإدارة ذاتية لفترة قصيرة وأعطتهم مهلة ستة أشهر من أجل إثبات وجودهم ضمن حدودهم والبرهان على أنهم يمثّلون الأكثرية فيها، كما أعطت المادة 62 ضمانات للأقليات المسيحية الأشورية والكلدانية وبقية الأقليات. وسقطت معاهدة «سيفر» بفعل الإنتصارات التي حقّقها مصطفى كمال في شرق تركيا في المناطق الكردية والأرمنية(باستثناء أرمينيا التي ستصبح السوفياتية) وسقطت بالتالي القضيّة الكردية من حساب عصبة الأمم، وعقدت في لوزان بسويسرا في 1923/7/24 من دون أي ذكر للأكراد الذين قاموا بثورتهم في شباط/فبراير 1925 بقيادة الشيخ سعد، فقضت عليها تركيا وشنقته مع بعض أتباعه في أيلول/سبتمبر 1925.

ج ـ كان في ذهن الأتراك والفرس والبريطانيين والعراقيين بدءاً من العام 1920، وسقوط القضيّة الكردية، واحتفاظ بريطانيا بولاية الموصل الغنيّة بالنفط، في الأراضي العراقية، كان هناك قناعة مشتركة بأن الأكراد قبائل غير قادرة على الاتحاد في ما بينها، ولن ينتج عن استقلالهم سوى الفوضى

في مناطقهم والسطو والتهريب في مناطق الحدود.
وقامت في تركيا والعراق وخيران حركات ثورية كردية، تمّ قمعها كلها بالقوة، ولم تخل تلك الإنتفاضات من طابع السطو والفوضى. وكان أشدّها ما قام في تركيا لمقاومة حركة العلمنة والتحديث التي فرضها مصطفى كمال مع إلغائه الخلافة العام 1924، ما لم يرق للأكراد المحافظين على التقاليد الإسلامية.
وبهدف الوقاية من أعمال الشغب الكردية، تمّ التوقيع في 8 تموز 1937 على معاهدة «سعد آباد» في طهران بين تركيا والعراق وإيران وأفغانستان بهدف مكافحة الحركات الثورية الكردية المستمرة.

جمهورية الأحد عشر شهراً

تعتبر جمهورية مهاباد الكردية الجمهورية المخطوفة الأقصر عمراً والتي تمكّن الأكراد من إعلانها في إيران لكنها لم تدم أكثر من أحد عشر شهراً!
فقد تمكّن الأكراد من إعلان دولتهم المستقلّة خلال فترة لم تتجاوز الأحد عشر شهراً، أي بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 1946، وذلك بعد دخول الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، إلى جانب الحلفاء في حزيران/ يونيو 1941، وهي حرب كان لها تأثير كبير على الحركة القومية الكردية في إيران.
وقد سمّيت هذه الجمهورية مهاباد، وهي منطقة تقع بين مناطق النفوذ السوفياتي في شمال إيران والنفوذ البريطاني في جنوبها. بدأت هذه الدولة في منطقة كانت فارغة من السلطات الإيرانية، نواتها جمعية أنشأها مثقفون أكراد بإسم «جمعية من أجل تجديد كردستان» عرفت بإسم «كومالا» وحظيت بدعم السوفيات وحمايتهم، إلى أن حوّلها القاضي الكردي محمد إلى «الحزب الديمقراطي الكردي» الذي وضع الاستقلال الذاتي، وتعليم اللغة الكردية، واستعمالها في مهاباد، وإدارة الأكراد لحكمهم الذاتي في أولويات برنامجه.

وفي 22 كانون الثاني/ يناير 1946، أُعلنت جمهورية مهاباد الكردية وانتُخب القاضي محمد رئيساً لها في 11 شباط/ فبراير، ودعمها مصطفى البرازاني آتياً بمؤازرة عسكرية من العراق، وكان شعاع تلك الدولة 80 كلم فقط، كان لها علمها ووزاراتها وجيشها وصحافتها وإذاعتها وبرامجها التعليمية باللغة الكردية، وبداية العلاقات الخارجية مع أذربيجان، المجاورة، والتي كانت أعلنت بدورها انفصالها عن إيران في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945.

وبعد انسحاب الحلفاء من إيران، في أيار/ مايو 1946، أسقطت طهران جمهورية مهاباد في 17 كانون الأول/ يناير 1946، وعاد البرازاني مع رجاله إلى العراق ثم التجأ إلى الاتحاد السوفياتي ليعود إليه بعد ثورة عبد السلام عارف، العام 1958، أما رئيس الدولة، فقد تمّ شنقه في 30 آذار/ مارس 1947 في مهاباد.

وعلى الرغم من أن مهاباد حيّة أبداً في ذاكرة الأكراد، ولاوعيهم كتجربة قابلة للتكرار، وكمرجع قومي حسّي لهم، فإنها تجربة محفوفة بالمحاذير والمخاطر، سواء أكان الأمر في تركيا أم في العراق وإيران، وهي كلّها دول تسعى متضامنة على الدوام إلى الحدّ من أية سلطة تعطي الأكراد تفكيراً جدياً من تكرار تجربة مهاباد.

الأكراد كرة تجاذب متحرّكة

وضع الأكراد ثقتهم بمصطفى كمال وجهوده في محاربة أعداء الخارج، لكنه أخذ موقفاً صريحاً منذ العام 1922، بأن أعلن بأن الدولة التي يقيمها هي تركية محض. يمكن القول إذن أن تركيا العلمانية قد قادت الأكراد، إلى جعلهم «أتراكاً جبليين» ونزعت التسمية عنهم في المدن والقرى والمدارس والجمعيات والنشرات. وعلى الرغم من تأسيسهم للأحزاب والروابط، وفوزهم في الإنتخابات البرلمانية ومطالباتهم بأن تصبح تركيا دولة فدرالية بين الأتراك والأكراد، ودعمهم من الولايات المتحدة الاميركية، فإن

الحكومات التركية إنتهجت سياسات لا تنظر بعين الرضى والاطمئنان، إلى المنطقة الكردية المحمية في شمال العراق، تخوّفاً من العدوى التي من الممكن أن ينقلها أكراد العراق إلى أكراد تركيا.

وقد بدأ تأسيس الأحزاب السياسية الكردية على يد المثقفين من أبناء المدن بالتعاون مع أبناء زعماء القبائل، وانتقلت القيادات المطالبة بالحكم الذاتي إلى الشبان من أبناء المدن الذين استقطبوا أبناء القبائل في الريف كمحاربين أشداء في صفوف الميليشيات. وتمّ تأسيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في تركيا الذي لم يلتحق به تقدميو الأكراد الذين انضووا في صفوف «حزب العمل التركي» الذي تأسّس في العام 1912، ونالوا في انتخابات 1965 خمسة عشر مقعداً في البرلمان التركي، وأصبح رئيسه في العام 1969 علي أصلان وهو كردي. وقد أوصى الحزب بمساندة الأكراد من أجل الحصول على حقوقهم الديمقراطية. ومع أنه صدر في أنقرة أربعة أعداد من أول مجلة إشتراكية كردية هي «التيار الجديد»، وغضّت تركيا النظر عن أنشطة «رابطة الشبيبة الكردية» التي دعت إلى توعية شباب الأكراد إلى حقوقهم الخاصة والدفاع عنها كما عن المرأة الكردية وفقاً للدستور التركي، وبدأوا بإصدار نشرة لهم، لكن الحكومة التركية سرعان ما قبضت على زعماء الرابطة في تشرين الأول/اكتوبر 1970. وعندما عاد العسكر إلى الحكم بانقلاب، منعوا كل جمعيات الشباب، وحظّروا حزب العمل التركي، ولقي زعماؤه الملاحقة والإضطهاد.

وقد نظم الأكراد أنفسهم بعد انتخابات 1973 وإصدار الحكومة التركية العفو العام، فأسّسوا أحزابهم وأعطوها بعداً قومياً معلناً هو تحرير كردستان، والمطالبة بأن تصبح تركيا دولة فدرالية بين الأتراك والأكراد إلى مطالبة البعض بالإستقلال التام عنها. ومنذ العام 1980 يعيش زعماء الأحزاب الكردية ويعملون كما كانوا على الدوام في الخفاء حتى ليمكن القول، أن للأكراد في إيران، تاريخاً مشابهاً لأخوانهم في تركيا، وتشابهاً مماثلاً في القناعات والسلوك تجاههم بين مصطفى كمال أتاتورك، ورضا

بهلوي، الذي أصبح شاه إيران العام 1925، وكان أول ما قام به مصادرة أملاك القبائل الكردية، وإجبار البدو فيها على الاستقرار، ونقل القبائل منها إلى مناطق أخرى، وفرض اللباس الأوروبي على أبنائها، وفتح مدارس لهم باللغة العربية لا الكردية. وقد اتفق الشاه وأتاتورك على ثابتة سياسية مشتركة، هي المكافحة الدائمة لقبائل الأكراد وتطلعاتهم، وكان هذا الاتفاق، البذرة التي مهّدت معاهدة سعد آباد (1937)، التي ذكرناها، بين إيران وتركيا والعراق وباكستان. وعلى الرغم من تعاطف الأكراد في إيران، سواء مع «الثورة البيضاء»، التي أعلنها الشاه العام 1963، للقيام بالإصلاح الزراعي، أو مع الثورة الإسلامية، وعودة الإمام الخميني، في أول شباط/فبراير 1979، فإن مواقفهم تلك لم تلقَ تجاوباً تحقّق أحلامهم وطموحاتهم، في الحكم الذاتي.

كيف تبدو الصورة الآن؟

يبقى المسلّحون الأكراد يلوذون في الجبال الوعرة، وهم مسكونون بالنظرة القومية والحصول على الحكم الذاتي، أما الجمهورية الإسلامية، فلا تفريق بين رعاياها ومواطنيها من حيث النظرة القومية العامة.

بعد حرب الخليج، وقيام محمية كردية في شمال العراق، بتشجيع الولايات المتحدة الأميركية وحمايتها وقيادتها، لم ترتح إيران لهذا الوجود العسكري الكثيف، في المنطقة، وباتت الدول المحيطة بالعراق متوجسة من انتقال عدوى القومية الكردية، إلى الأكراد فيها. وهنا نصل إلى لبّ الملف الكردي الملتهب اليوم ونعني به أكراد العراق.

«الدولة المستحيلة» بين قوسين أو دولة «البازل» التاريخي

رفض الزعيم الكردي مسعود البرازاني، منذ سقوط بغداد، علم الجمهورية العراقية، الذي خطّ صدام حسين عبارة «الله أكبر» في وسطه، معتبراً إياه البيدق الذي سقطت تحته مئات الألوف من الأكراد، ولهذا أعلن رفضه أو الاعتراف به، الأمر الذي اعتبر إعلاناً للانفصال عن العراق، والدعوة

الصريحة إلى الطروحات الفدرالية المزمنة، التي ترشح عن القيادات الكردية، منذ العام 1992، في أعقاب موافقة البرلمان الكردي على تحديد العلاقة مع المركز بالشكل الفدرالي، وهو طرح، «يهدف إلى الاستقلال والابتعاد عن المركز.. أو هو الخطوة الأولى، والأهم، هو نشوء دولة كردستان الكبرى».

تشابه منطقة كردستان، قطعة «البازل»، أو اللعبة «السهلة التفكيك»، وإعادة التركيب على السواء. هذا ما يلمسه المتتبع لتاريخها «البازلي»، الذي شهد أفكاراً وتجاذبات ومشاريع كثيرة، كان آخرها، العام 1923، مع معاهدة لوزان التي سبقت الإشارة إليها، وبموجبها أصبحت دولة العراق الحديث، مؤلّفة من ثلاث ولايات، هي بغداد والموصل والبصرة. وقد قسّمت الموصل كولاية، إلى أربع محافظات هي الموصل ومعظم سكانها من العرب، وأربيل والسليمانية، ومعظم قاطنيهما من الأكراد، وكركوك يقطنها التركمان.

وكي نعطي المسألة أبعادها الثمينة في المعطى الجيوستراتيجي، يمكن القول بأن الأكراد وجدوا أنفسهم في دولة العراق، بعد الربط بين الموصل والبصرة، ولذلك لم يكونوا على وفاق مع الحكومات العربية في بغداد، منذ إلحاق إقليمهم بالعراق، وإنشاء كيانه العام 1932. ومنذ ذلك التاريخ، لم يتراجعوا عن مطالبهم بالقومية الثانية في الدولة العراقية.

وقد بدأت المواجهات الدموية، فعلياً بين الأكراد والحكومات العراقية، منذ ثورة 17 تموز/يوليو 1958، واستمرت حتى 9 نيسان/ أبريل 2003، حين شارك الأكراد وبحماس منقطع النظير، حاملين خلافاتهم إلى مجلس الحكم الانتقالي، كما إلى الوزارة، التي شغلوا فيها مراكز حيوية وفعّالة.

وإذا كانت «الإدارة البريطانية تستخدم الورقة الكردية، في الأساس كأداة للتأثير والضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة، وإجبارها على توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الطويلة الأمد، والتي كانت تصبّ في مصلحة بريطانيا، كانت بريطانيا تحرّض، الأكراد من جهة، وتقصف المناطق الكردية، من جهة أخرى، أو تنفي القيادات الكردية، إلى خارج كردستان

العراق، أو إلى خارج العراق».

شابه اليوم أمس حيث اعتبرت الأحزاب السياسية، في كردستان العراق، المشاركة في الحكم الانتقالي، قراراً بالعودة إلى المركز في العاصمة بغداد والمشاركة في السلطة على أساس التكافؤ مع العرب والاثنيات العراقية الأخرى. والمعروف، أن الأكراد كانوا يتمتّعون ما بين عامي 1991 و2003، بالاستقلال عن المركز بغداد بموجب قرار مجلس الأمن 688، إثر إنشاء منطقة محميّة دولياً في كردستان، لحماية الأكراد من هجمات النظام البعثي السابق وترحيلهم وتصفيتهم، إلى استخدام للأسلحة المحرّمة دولياً كوسيلة لتأمين الأمن الوطني العراقي، كما روّجت سلطات البعث العراقية آنذاك، مع أنها محطّة بطش ومجازر كان لا يمكن القبول بها أو إقرارها، بحقّ الشعب الكردي في كردستان العراق.

الواقع أن لهذا القرار أهمية غالية لدى الأكراد بشكل عام «لأنهم تمكّنوا من خلاله من الانتقال من حال الاضطهاد والظلم إلى حال حماية دولية أو ملاذ آمن(بروفايت كومفرت)، وفي ظلّه يستمرّ الأكراد يحكمون أنفسهم بأنفسهم من دون رقيب أو حسيب»[17].

صحيح أن شرخاً كان يصعب ردمه بين العروبة والأكراد، في أعقاب مآسي «حلبجة» الوحشية، لكن الانسحاب الرسمي العراقي الذي فرضته قوات التحالف على العراق، من منطقة كردستان، على مستوى الجيش والإدارات الرسمية وقوات الشرطة والأمن أقام نوعاً من الاطمئنان لدى الحزبين الكرديين الرئيسين هناك وهما: «الحزب الديموقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، وقد أسّسا حكومة لإدارة المنطقة إستمرّت 12 عاماً، حتى سقوط صدام حسين، الذي أوجد واقعاً جديداً. وهنا لا يمكن أن نتغاضى عن الخلافات التي دارت بين الحزبين ووصلت حدود الاقتتال الدموي، الذي نشب العام 1994، واستمرّ لأربع سنوات. أذكى هذا الاقتتال مآسي الأكراد، على الرغم من تدخّلات الولايات المتحدة لفرض التوافق المتقطع بينهما، وغير الحاسم. السبب أن أميركا، بالطبع، كانت تعدّ العدّة

لإسقاط النظام العراقي، كبند أول في جدول مصالحها القادمة.

مرارة الواقع الجديد

لم تنقطع قنوات الاتصال بين الأكراد والحكومة العراقية، حتى الاحتلال الأميركي في نيسان/ أبريل 2003، وكان المحور الاتصالي، مسألة واحدة، هي كيفية التوفيق بين تطوير قوانين الحكم الذاتي للأكراد، على قاعدة الاحتفاظ بالحقوق القومية والثقافية، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على وحدة دولة العراق وسيادتها.

وعلى الرغم من الامتيازات الكبيرة التي يتمتّع بها القادة الأكراد، بمباركة القوات الأميركية، مقابل التشظي والضعف اللذين تعيشهما السلطة العراقية المركزية، فإن الإصرار على مسألة الفدرالية، وتصرّف حكومة إقليم كردستان، بكونها إدارة مستقلّة على المستويين العسكري والاقتصادي، يصطدم وسيصطدم أكثر بمواقف الغالبية العربية الرافضة «للتسمية والمتفوّقة في شكلها الموسّع، والذي قد يؤدي في ظل الظروف المستجدّة إلى تكريس الواقع، بوجود إدارتين منفصلتين... على أن المشكلة هي ليست بالتسمية بقدر ما هي بالمضمون، وأن التحفظ عن فكرة الفدرالية، يأتي بعد أن أصبحت هذه التسمية تستخدم للتدليل على أمور بعيدة عن فكرة الوطن الواحد والشعب الواحد والمصالح المشتركة».[18]

ولا نشكّ بأن الأكراد كانوا قد فوجئوا بنقل السلطة والسيادة الذي كان يعني بالنسبة إليهم إنضمام كردستان مجدّداً إلى العراق، وهو الأمر الذي لم يكن يوماً في حسبانهم، بأن ما منحهم إياه القرار 688 سيأتي القرار 1546 في مجلس الأمن ليفرغ مضمون الأول وتعود كردستان جزءاً طبيعياً وصحياً إلى العراق، حتى ولو كانت وفقاً لصيغة فدرالية. وهذا ما يفسّر الحدة أو القلق الذي يعيشه قادة الأكراد أمام حتمية استحالة كسب المعركة التاريخية الخاصة بهم، فيصبون جام غضبهم على قادتهم أو يلجأون إلى إلتماس القدر الذي يتحكّم بمصيرهم طوال تاريخهم السياسي.

إننا أمام واقع من المطالبة الكردية جديد يكاد يختلف عمّا عرف ونشر بعد احتلال العراق، فقد توسّع مفهوم الفدرالية، وبات الأكراد يطالبون وبقوّة بتحديد العلاقة مع العراق في إطار فدرالية قومية تضم منطقتين مختلفتين تجعل من كردستان «كياناً» مستقلاً عن الإدارة المركزية، وعلى مختلف المستويات. وتولّد هذه الدعوات الكردية المفتوحة ردود فعل عراقية وعربية حيال قدسية وحدة التراب العراقي، كما تخلق نوعاً من الاهتزاز في الوجدان التركماني الذي يضمّ الفئة الأساسية الثالثة في العراق، خصوصاً عندما يرتفع الصوت الكردي باعتبار كركوك «قدساً للأكراد»[19]، فقد أعلنت صنكول جابوك عضوة مجلس الحكم العراقي التركماني مثلاً بأن التركمان سيعلنون دولتهم عندما يعلن الأكراد فدراليتهم القومية.... ونحن لنا خريطتنا ونستطيع أن نشكّل دولة فدرالية مثلما يفعل الأكراد، وكلّ شيء جاهز عندنا... وفيما حصل التركمان على ضمانات حول مستقبل كركوك، فإن قضيّة هذه المدينة لها خصوصية لأن فيها الكثير من القوميات، وهي مدينة تركمانية أساساً ومنذ أقدم العصور يعيش فيها التركمان مع باقي أبناء القوميات الأخرى الكردية والعربية والأشورية...[20].

وتأتي ممارسات البيشمركة الأكراد وحملاتهم لتطهير كركوك من المسائل الشديدة التعقيد، وخصوصاً أن قوات التحالف تعيد إلى المدينة الغنية بالبترول العوائل التي كان قد طهّرها صدام حسين، وقام بترحيلها عن أراضيها منذ العام 1963. وإذا ما استمرّت حكومة إقليم كردستان في مزاولة أعمالها مثل السيطرة الإقليمية على الأمن الداخلي وقوات الشرطة وحقّ فرض الضرائب والرسوم داخل إقليم كردستان وفقاً للمادة 54 من الدستور العراقي، فإن المادة 58 منه رسّخت الدوران الكردي المألوف في حلقة مفرغة عندما أرجأت التسويات النهائية للأراضي ومن ضمنها كركوك إلى إمكان إجراء إحصاء سكّاني عادل وشفّاف[21].

والمعروف بأن كركوك هي قلب التركمان ورمز حضورهم القوي، عرفت في التاريخ بإسم «كرخينة»، ومع اكتشاف النفط تجمّع فيها المسلمون من

الأكراد مع أن فيها آشوريون وأرمن، وهي تتبدّى اليوم وكأنها مدينة كردية يحلم الأكراد بأن يقدّمها لهم الأميركي نتيجة تحالفهم معه..» وما المطالبةالكردية بكركوك كغنيمة حرب مع قناعة الأكراد بأنها مدينة عربية بامتياز سوى التغليب المتجدّد لمنطق القبيلة والغزو والغنائم الذي يعشش في داخل العقل السياسي الكردي الذي لا يخدم، القضيّة الكردية في نهاية المطاف...»[22].

ما هو مستقبل الأكراد؟

يريد المشروع الكردستاني مقايضة أحلامهم الجغرافية الفورية على حساب قوميات وتكوينات دينية متعدّدة مثل العرب والتركمان والأشوريين والكلدان واليزيديين، لهذا كانت الصدمات متجدّدة على اعتبار أن المسألة الفدرالية ليست محض كردية، بل أنها معضلة تخصّ العراقيين الذين يعارضون هذه الفكرة متوجّهين إلى اللامركزية الإدارية أو الاتحادية كدليل صارخ على وحدة العراق. إنها مسألة تخص العرب أيضاً. والمشروع الكردي القومي مهما كانت تسمياته خاضع ديمقراطياً في قراره للشعب العراقي كلّه! لهذا سيبقى التأرجح قائماً بين الطريق القومي والطريق الوطني مهما أصاب التفتيت وحدة العراق، وحتى ولو طغت القوميات والطائفيات والمناطق والعشائر على الوطن، فإنه يبقى مرجّحاً في المستقبل!

وكي يكون السؤال شاملاً نقول:

ما هو مصير العراق، بل ما هو مصير المنطقة بشكل عام، وخصوصاً أن مستقبل العراق، هو الذي يحدّد مستقبل دول المنطقة بشكل عام، وتصبح المسألة الكردية، على الرغم من تعقيداتها، دون خطورة المعضلات والمشاريع التي يطرحها الأميركيون ومعهم الاسرائيليون في المنطقة؟.

الأرجح أن تبقى المسألة الكردية، قضيّة مؤجّلة تحول دون التفاهم، أو إيجاد الحلول أقلّه في قضايا جغرافية معقّدة، مثل كركوك (المؤجّلة بدورها حتى 2007)، أو سياسية مثل الفدرالية، أو ثقافية لغوية، ومعها تطرح مستقبل اللغة الكردية.

تبقى المسألة الأكثر خطورة وهي العراق، أو العرب ككل بين التغيير والغير، إذ أن التغيير قضيّة ملازمة للتطوّر والارتقاء، ولكنها، إن فرضت من الغير وخصوصاً إن كان هذا الغير، أجنبياً أميركياً، فإنه يورث الكوارث على الأكراد والعرب على السواء ولقرون مقبلة.

فكيف بالتغيير، إن كان متأبطاً عدو العرب الأساسي، أي إسرائيل، عندها تصبح مقولة الكتابة أو التسمية للأكراد، بالدولة المستحيلة، أمراً مستحيلاً أيضاً؟

قد يسعف تدهور الاوضاع، وتعقيداته في العراق، إلى إقامة «دويلة كردية»، تمهّد لتقسيم العراق، طائفياً وعرقياً كما تجهد إسرائيل بالتعاون مع الجناح المتشدّد في الإدارة الاميركية، لكن مثل هذا المشروع لن يثير الأتراك والسوريين والعراقيين والإيرانيين وحسب، بل سيكون التفجير الذي يجعل الاستحالة أمراً حتمياً في وجه الأكراد.

هوامش ومراجع

1- Abel Claret, Les Minorités, Les dossiers de l'histoire, Belgique, No 27, Octobre, 1980, p. 6

2- نسيم الخوري: «الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

3- جوناثان راندل: «أمة في شقاق، دروب كردستان كما سلكتها»، بيروت، 1997.

4- المرجع نفسه

5- هاني الفكيكي: «أوكار الهزيمة»، بغداد، 1997

6- في ضوء طرح المشروع الأميركي للشرق الأوسط، وأيضاً مشروع شيمون بيريز للشرق الأوسط الجديد تؤلف فيهما كل من تركيا وإسرائيل مرتكزين أساسيين، حيث بلغ التطور في العلاقات بين الدولتين ذروته في التوقيع على اتفاق التعاون الإستراتيجي بينهما في

المجالين العسكري والأمني العام 1995, إلى جانب اتفاق الشراكة التركية الاسرائيلية في مشروع شرق جنوب الأناضول(الغاب) إذ لا تزال تعمل حتى اليوم في هذا المشروع أكثر من 118 شركة إسرائيلية، ووصل حجم السياحة الإسرائيلية إلى تركيا إلى مستويات غير مسبوقة، كذلك وصل حجم التجارة الإسرائيلية مع تركيا إلى ما يقارب ملياري دولار سنوياً. راجع للمزيد من التفاصيل حول مشروع الشرق الأوسط الجديد والفوضى الخلاّقة راجع «مجلة الدفاع الوطني» عددي 50(تشرين الأول/اكتوبر 2004) و53(تموز/يوليو 2005).

7- عمّار، علي حسن: «العراق وإسرائيل باب موارب أمام التطبيع»، صدى البلد، اتجاهات، عدد4002 ,691 بيروت.

8- عبدالله، عوّاد: «عن الحضور الاسرائيلي المتصاعد في العراق»، الايام، فلسطين المحتلة، 2004/4/7.

9- عمّار، علي حسن، المصدر نفسه.

10- Hamit Bozarslan: "La question Kurde", La documentation Française, No 709, 20 Août 1993, p.p. 10 - 17

11- Christiane More: "les Kurdes aujourd'hui", éd. L'Harmattan, Paris, 1984, p. p. 28 - 33.

12- Laurent Charby: Politique et Minorités au Proche-Orient, éd. Maisonneuve, Paris, 1987, p. 25

13- Christiane More: Ibid.

14- تركي، علي الربيعو:«كركوك مدينة كردية أم غنيمة حرب؟» السفير، بيروت، 2004/1/15.

15- المرجع نفسه.

16- لقد اعتمدنا في إيراد التفاصيل المتعلّقة بالتاريخ الكردي على المراجع المذكورة آنفاً 1و11وخصوصاً على المرجع 10.

17- فاروق، حجّي مصطفى : «نقل السلطة والحديث عن انفصال الأكراد»، www. Albaladonline.com، إتجاهات.

18- برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الإحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»، منشورات المركز المذكور، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 19 ,2005.

19- محمد قاسم: «الإزدواجية الكردية»، موقع إيلاف الالكتروني، الجمعة ، 2 كانون الثاني 2004.

20- عضوة مجلس الحكم العراقي التركمانية صنكول جابوك تهدّد: سنعلن دولة تركمانستان إذا أعلن الأكراد فدراليتهم القومية، موقع إيلاف الإلكتروني، الجمعة 9 يناير 2004.

21- راجع الصحف ووسائل الإعلام الأخرى في 9 آذار/ مارس 2004 حيث نصوص الدستور العراقي المؤقت.

22- تركي، علي الربيعو: المصدر نفسه.

إسرائيل في استراتيجيات شارون التوسّعية (مفاهيم - مخططات - أبعاد)

إحسان مرتضى*

أولاً: مدخليّات شارون الاستراتيجية

أ-الجنوح نحو اليمين الايديولوجي: شهدت إسرائيل خلال العقدين الماضيين، تغيّرات معقّدة في أحجام واتجاهات وموازين قوى التيّارات والمعسكرات والتكتّلات الحزبية والسياسية، والتي تعرّضت لاهترازات وتحوّلات فكريّة وإيديولوجية[1]، تجسّدت في انتقال العديد من الشخصيات البارزة من معسكر إلى آخر، وانهيار أكثر من حكومة قبل أوانها، وتفكّك أحزاب مثل حزب الوسط بزعامة أمنون شاحاك وحزب الليكود، الذي غادره أبرز قادته مثل دان مريدور وإيهود أولمرت وإسحق موردخاي ونشوء حزب كديما، وحزب العمل الذي خرج منه رجال بارزون مثل شمعون بيريس وكذلك تخبّط حزب ميرتس وحزب شاس وحزب الاتحاد الوطني وحزب غيشر (الجسر) على مستويي القيادة والنهج السياسي.

وبناء على ما تقدّم، بدأ الحديث عن التراخي الايديولوجي وعن مرحلة ما بعد الصهيونية. إلاّ أنّ كل ذلك في الواقع لم يتعدّ الشكل، خاصة فيما يتعلّق بالتسوية مع العرب والفلسطينيين، حيث سيطرت

* باحث في الشؤون الإسرائيلية

الأفكار اليمينية الصهيونية المتطرّفة على مجمل المعسكرات وتمّت تنحية ما يسمّى معسكر السلام وتهميشه. وقد استفحل هذا التوجّه اليميني المتطرّف منذ مطلع التسعينيات عندما تعاظم النفوذ بل والوجود الاميركي في المنطقة ولا سيما في دول الخليج المختلفة على خلفية اجتياح الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين لدولة الكويت، والرد القاسي والمدبّر الذي تبعه.

وإنقسم العرب على أنفسهم وكذلك فعلت إسرائيل وغدا التطرّف سيد الموقف. وبالتالي انحصر الفلسطينيون بين مطرقة التسوية الإلزامية وسدّان التملّص الصهيوني من كلّ الإتفاقات والمواثيق تحت ذريعة عدم قابلية المجتمع الإسرائيلي لتقديم تنازلات، واتهام المجتمع الفلسطيني بعدم الوفاء بتوفير كل ما هو مطلوب منه من استكانة وتجاوب لرفع الإزعاج عن كاهل هذا المجتمع، إلى حد الدخول في حرب أهلية، إذا اقتضت الضرورة، ونبذ كل الفصائل التي لا تزال تؤمن بمقاومة الاحتلال خياراً لتحرير الأرض وبناء المشروع الوطني المنشود.

وهكذا وصل المجتمع الإسرائيلي، في ظلّ صراع قيادات غوغائية مثل نتنياهو وشارون، إلى مرحلة من الجبروت جعلته يتخلّى عن كل مستلزمات التسوية واستحقاقاتها، من مدريد إلى اوسلو إلى واي بلانتيشن وطابا وشرم الشيخ... التي وقّعت بإشراف دولي وضمانة أميركية. وقد تسلّح الجنرال شارون بالفشل الذي حصل في حينه في كامب ديفيد، بعدما رفض الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ما عرضه عليه باراك من تسوية منقوصة وملغومة لا تتناول حقوق الفلسطينيين في القضايا الجوهرية مثل القدس وحق عودة اللاجئين وإقامة الدولة المستقلّة الكاملة السيادة وتفكيك المستوطنات التي تحول دون تحقيق ذلك والانسحاب إلى حدود العام 1967.

وفي هذا السياق، إنطلقت آلية صراع دامية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وذلك في أعقاب انضواء معظم المعسكرات الإسرائيلية تحت راية ما سمّي «حرب الاستقلال الثانية» التي تستكمل حرب العام 1948. وتحت شعار إدخال الهزيمة والاستسلام في صميم الوعي الفلسطيني على حدّ تعبير

رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق الجنرال موشيه يعالون.

في ظلّ هذه الأجواء من التجاذب الحاد كان من الطبيعي أن ترتفع أسهم زعيم الليكود آرييل شارون الذي ما لبث أن حلّ محل إيهود باراك في سدّة رئاسة الحكومة العام 2001. باعتباره الزعيم اليميني الاكثر قدرة على سحق الانتفاضة الفلسطينية «في مهلة أقصاها مئة يوم» على حدّ تعبيره، الأمر الذي انعكس على الأرض على الشكل التالي:

-إنزياح المجتمع الإسرائيلي يميناً مما وفّر لشارون وجيشه وحكومته الأجواء الملائمة لاسقاط كل المحرّمات، في ظل نوع من الاجماع الداخلي الكامل، من أجل تدمير التسوية والمبادىء التي قامت عليها، وإعادة الأمور إلى نقطة الصفر، بذريعة عدم وجود الشريك الفلسطيني المناسب للتفاوض معه وبالتالي ترك الأمور تسير ببطء على خط إدارة الأزمة لا حلها .

-الفلسطينيون من ناحيتهم وجدوا أنفسهم أمام خيار واحد لا ثاني له وهو الصمود ومواصلة المقاومة بعدما دمّرت إسرائيل مرافق السلطة وكل مقوّمات مشروع الدولة المستقلّة، من مراكز شرطة وخدمات ومؤسّسات وموارد في حين كان شارون يحظى بتغطية أميركية وأوروبية شاملة في ظلّ الحرب العالمية الثالثة ضد «الإرهاب».

-تغيير الخارطة السياسية- الحزبية بحيث بات اليمين هو أقصى اليمين واليسار وسطاً والوسط يميناً.

هذا المشهد المتغيّر والمتقلّب، إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على سوء النوايا الإسرائيلية فيما يتعلّق بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين خاصة، والعرب عامة، ومن شأنه أيضاً أن يؤكّد الحقائق والثوابت التالية:

-إسرائيل هي دولة احتلال وتوسّع على حساب الشعوب والدول المحيطة بها، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي لا دستور لها ولا خارطة سياسية جغرافية لحدودها النهائية. ولو سلّمنا جدلاً بأن قرار التقسيم الرقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة العام 1947 قد أعطى هذا الكيان الصّفة الشرعية الدولية (علماً بأن القانون الدّولي لا يجيز للانتداب سلب شعب من الشعوب حقوقه

ومنحها هبة مجانية لشعب آخر لا يستحقّها أصلاً) فإن إسرائيل تبقي على احتلالها وتوسّعها في الضفة الغربية والجولان ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا وتنتهك يومياً حرمة السيادة المفترض توفّرها وضمانها للأرض والإنسان في هذه المناطق.

-إن إسرائيل هي التي انقلبت على أسس التسوية على الرغم من عدم إنصافها للفلسطينيين، وهي التي تقتل وتعتدي وتنتهك على مدار الساعة مبادىء الشرعية الدولية وحقوق الإنسان. بل وإن قادتها وكبار رجال الدين فيها يأمرون برفض الاستجابة لأي شكل من أشكال التسوية ويصدرون الفتاوى بعدم تفكيك المستوطنات وعدم الاستجابة لأوامر الجيش في هذا الخصوص.

ب- سقوط اليسار الإسرائيلي: إن انزياح الأغلبية الساحقة من المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، أدّى إلى سقوط اليسار الذي كان يتمثل بنوع خاص في حزب العمل وحزب ميرتس سقوطاً مدويًا. وقد كتب الدكتور ليف غرينبرغ، المحاضر في قسم العلوم الإجتماعية في جامعة بئر السبع، عن هذا الموضوع يقول: «الربط بين كلمتي يسار وسلام كاذب ومموّه جداً. إن كلمة يسار ليست مفهوماً سياسياً بل هي تعبير ثقافي عن مجموعة الأشكناز العلمانيين... وتحت عنوان (مسيرة السلام) تعطى شرعية كبيرة جداً لسلب الفلسطينيين وإهانتهم. إن هذا السلام الوهمي هو الذي مكّن من مضاعفة سكّان المستوطنات، وبناء المواقع الاستيطانية، وبتر الأرض، بواسطة الشوارع الالتفافية والحواجز. والآن كل هذا يتحقّق من خلال الجدار والانفصال عن غزة مع تجاهل مسار الجدار ومستقبل الضفة الغربية... إن ما دفعني إلى الكتابة هو الاعتراف بأن هذا النظام سلب وأذّل بل وأيضاً قتل، ليس البشر وحدهم، بل وأيضاً الهوية الجماعية للفلسطينيين وآمال المستقبل المشترك لليهود والعرب على قطعة الأرض نفسها... تلك الآمال التي ولدت مع اتفاق أوسلو والتي مكّنت من تخيّل إقامة دولة فلسطينية في حدود العام 1967»[2].

أما البروفسور إيلان بابيه الكاتب والمؤرّخ المعروف من جامعة حيفا فاعتبر

أن إسرائيل الشارونية تعيش حالة إجماع وتبنٍّ لموقف واحد هو موقف اليمين وقال: «الكل يمين اليوم. لا يوجد يسار إسرائيلي. نحن نحيا في بلاد لا يسار فيها. وهذا يعني بالضرورة وجود خطر على الشعب الواقع تحت احتلال هذه الدولة. خذ على سبيل المثال الجزائر. فقد كانت هناك قوّة كبيرة داخل فرنسا نادت بإنهاء احتلال الفرنسيين للجزائر ولكن من الصعب أن تجد هذا في إسرائيل»[3] وحتى لو افترضنا وجود يسار في أيام رابين وبيريس في مطلع التسعينيات، فإن ذاك اليسار بحسب رأي بابيه كان بمثابة «يسار دي لوكس يتبنّى موقفاً سياسياً يحتّم على الفلسطينيين تقبّل الخيار الإسرائيلي للسلام. وآمن ذلك اليسار بأن الفلسطينيين لن ينالوا سوى ما يريد الإسرائيليون منحه لهم. وهذا ما تمّت ترجمته مع وصول إيهود باراك إلى السلطة العام 1999 ... الذي لم يعترف بقضية اللاجئين ولا بحقّ العودة ولا حتى بحصول النكبة العام 1948»[4].

ج- **شارون يكمل طريق باراك:** لقد تمّت تسمية حزب العمل في ظلّ ولاية رابين وبيريس وباراك بأنه الليكود الرقم 2. وهذا يعني انعدام وجود أية فروقات حقيقية تذكر بين الطروحات السياسية والايديولوجية للحزبين. وفي هذا الخصوص يقول البروفسور إيلان بابيه: «لقد آمن اليسار بمنح الفلسطينيين دولة من دون حدود ومن دون سلاح ومن دون جيش ولا قوات أمن يعني دولة من دون دولة. وهذا ما تمّ عرضه في صيف 2000 في كامب ديفيد. وقد وافق الفلسطينيون على ذلك مشترطين أن يكون هذا الحلّ بداية الاتفاق وليس الحلّ النهائي. ولكن كلينتون وباراك قالا لعرفات بطريقة غير مباشرة: «إما أن تقبل بهذا الحل وإما أن لا تكون هناك دولة فلسطينية وسنضعك في موضع الرجل الإرهابي»[5]. وبتعبير آخر قيل للرئيس عرفات إنك أمام معادلة تناقصيّة مستمرّة فإذا عرض عليك العام 1947 ما نسبته 50 % من الارض ورفضت، فإنه سيعرض عليك بعد عشرين عاماً ما نسبته 18% وإذا تأخّرت أكثر ستتضاءل النسبة أكثر فأكثر.

ويشرح بابيه ظروف هذا التفكير وخلفياته بالقول إن الصهيونية لا تتّفق مع اليسار ولا مع الحلول الوسط «لأن كونك صهيونياً يعني أنك لا تستطيع أن تقترح أي شيء على الفلسطينيين. لأن الصهيونية تقوم على أساس أن الأرض بأكملها لليهود... وللأسف أقول إنه طالما استمرّت الصهيونية في إسرائيل، طالما فقدنا الطريق نحو السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين».

من هنا كان لا بدّ من البحث عن صهيونية جديدة ومتجدّدة مع القائد التاريخي آرييل شارون. فالليكود بزعامة شارون مؤخّراً مثّل الوسط، بينما كان يمثّل في الماضي اليمين المتطرّف، أما اليمين التقليدي فقد مثّله حزب العمل. واليوم انقسم الليكود إلى قسمين: قسم بقي مع اليمين المتطرّف والقسم الآخر ذهب مع شارون عندما أسّس حزبه الجديد «كديما».

وما من شكّ في أنّ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة كان لها أثر بالغ في توجّهات شارون السياسية، حيث وجدناه يقتنص الفرصة ويركب خشبة الخلاص من ورطة انتفاضة الأقصى ومن لوثة تاريخه الدموي في مجزرة صبرا وشاتيلا والفرقة 101 ليتحوّل إلى شارون المحارب الأول لـ «الإرهاب»!!

باختصار يمكن القول أن شارون مرّ بهذه التحوّلات المهمّة، من نفي وجود الفلسطينيين وإنكار أي حقّ سياسي لهم، إلى الاعتراف بوجودهم وحقّهم في دولة (بغضّ النظر عن مداها السياسي والجغرافي)، بدافع من عوامل عديدة، لعلّ أهمها:

- وصوله إلى قناعة مفادها أن إسرائيل وصلت إلى حائط مسدود في صراعها الدامي مع الفلسطينيين. فهي تستطيع أن تقتل وأن تحاصر وأن تدمّر ولكنها، مع كل ذلك، لا تنجح في إخضاع الفلسطينيين أو في كسر إرادتهم.

- تصاعد المخاوف بين الإسرائيليين من مخاطر الوضع الراهن، القائم على تعزيز الاستيطان وتقويض السلطة الفلسطينية، على أساس أن هذه المسارات تشكّل انقطاعاً مع عملية التسوية القائمة على دولتين لشعبين،

وتضع إسرائيل أمام أحد خيارين: إما التخلّي عن كونها دولة ديموقراطية والتحوّل إلى دولة عنصرية، بكل معنى الكلمة، للحفاظ على كونها دولة لليهود، وإما الحفاظ على كونها دولة ديموقراطية لسكّانها بالتحوّل إلى دولة ثنائية القومية، الأمر الذي يقوّض طابعها كدولة يهودية؛ وكلا هذين الخيارين لا يتوافقان مع فرضية إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، تشكّل نقطة إجماع لدى الإسرائيليين.

- على الصعيد الخارجي باتت إسرائيل تواجه تحديات كبيرة من نوعها، إذ باتت بمثابة دولة مكروهة وخارجة على القانون الدولي، أكثر من أي وقت مضى، بسبب معاملتها الوحشية للفلسطينيين ورفضها الاستجابة لقرارات مجلس الأمن الدولي، القاضية بالانسحاب من الأراضي المحتلّة العام 1967 ووقف الاستيطان ووقف بناء الجدار الفاصل. وهكذا بات الرأي العام الأوروبي يعتبر إسرائيل أكثر دولة تهدّد السلام العالمي، وباتت الحكومات الأوروبية أكثر تعاطفا مع قضية الفلسطينيين.

أما الولايات المتحدة، وعلى الرغم من الدعم كله الذي تغدقه على إسرائيل، فإنها باتت تبدو محرجة من الاستمرار بتغطيتها، لأن هذه الاخيرة تحوّلت إلى عبء ضاغط يثقل على سياستها الاقليمية والدولية، ويطعن بصدقيّة الشعارات الاصلاحية التي تطرحها من أجل تغيير الاوضاع في المنطقة العربية.

وخلاصة الأمر أن إسرائيل في وضعها الراهن تحوّلت لدى الرأي العام العالمي، إلى ما يشبه دولة استعمارية وعنصرية تسعى إلى فرض سيطرتها على شعب آخر بالقوّة العسكرية الغاشمة وبوسائل مثل جدار الفصل العنصري، الذي يذكّر العالم بجدار برلين وبنظام «الأبارتهايد» البائد في جنوب أفريقيا. وبالاضافة إلى كل ذلك لم تعد إسرائيل تحتكر صورة الضحية، المفضلة لديها، والتي كانت تبتزّ بها العالم، لا سيما أنها باتت تظهر على صورة دولة متجبّرة تستخدم الطائرات والدبّابات والجنود المدجّجين بالسلاح لقهر الفلسطينيين العزّل والضعفاء، والتنكيل بهم يومياً.

على خلفية هذه التطوّرات إذن، حصلت التحوّلات السياسية (ولو المحدودة) لدى شارون، والتي بلغت ذروتها باعترافه أنه لا يمكن لإسرائيل أن تتحمّل الاحتلال، لأنه مضر لها ولاقتصادها ولأمنها، وأنه لا يمكن الاستمرار في السيطرة على 3,5 ملايين فلسطيني؛ وهذا ما فتح الباب أمامه لاتخاذ خطوات أحادية الجانب في عملية التسوية مع الفلسطينيين.

في هذا السياق يقول بابيه: «شارون ونتنياهو يملكان الخطّة نفسها تقريباً. ولكن شارون يفهم ما لا يفهمه نتنياهو. شارون يفهم أن عليه التفوّه بتعابير مثل (نهاية الإحتلال) و(دولة فلسطينية مستقلّة)، ولكنه في المقابل لايلتزم بأية قرارات ولا بأية كلمة يقولها، ويفصل بين هذه اللغة وبين الواقع فصلاً تاماً. أما نتنياهو فهو على العكس تماماً لأنه يعتقد بأن على العالم أن يفهم أن إسرائيل لا تحتل أحداً ولا تستوطن أراضي ليست لها، ما يسقط شرعيته أمام العالم. شارون يختلف عن نتنياهو وغيره أيضاً، ويدرك انه إذا قال هذه الكلمات الساحرة، سيستقطب العالم من حوله ويتفادى الضغوط الخارجية. وإذا لم يتعاون معه الفلسطينيون فهم المذنبون».

ويضيف بابيه شارحاً تكتيكات شارون بقوله: «لقد نجح شارون بجلب الاميركيين والأمم المتحدة وأوروبا وروسيا، الذين يلعبون الأدوار الرئيسة والمركزية في مسيرة السلام في الشرق الأوسط إلى جانبه. كلهم يتحدّثون اليوم بلغة شارون ويقترحون ما يقترحه. وعندما يتحدّثون عن دولة فإنهم يتحدّثون عن غزة فقط. وعندما يتحدّثون عن سلام فهذا يعني أن الفلسطينيين سينحنون أمام الإسرائيليين.. نتنياهو إنسان سياسي من دون إيديولوجيا وشارون إيديولوجي مع أسس واستراتيجيات خطيرة»[6].

د- تهميش السلطة الفلسطينية ورئيسها: لقد كان من الواضح تماماً أن شارون منذ أن تسلّم السلطة العام 2001 لم يرغب إطلاقاً في احترام أي اتفاق مع رئيس السلطة الفلسطينية وفي مقدّم هذه الاتفاقات إتفاق أوسلو. وكان من الواضح أيضاً أنه يريد إلغاء كل ما حقّقه سلفه إسحق رابين، ليبني

مكانه واقعاً جديداً على الأرض تحت إسم خارطة شارون. وعلى الرغم من أن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات كان وراء كل التنازلات التاريخية أمام الإسرائيليين منذ القبول بمبادرة قمة فاس العام 1982 وتوقيع اتفاقية الخروج من بيروت مع فيليب حبيب ومروراً بأوسلو العام 1993 التي كانت ترمي إلى وأد انتفاضة الحجارة (1987-1993) ووصولاً إلى إلغاء النقاط الاساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنصّ على رفض الاعتراف بإسرائيل وعلى حقّ الشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين من البحر إلى النهر، والتي استحقّ على أثرها الحصول على جائزة نوبل للسلام مع إسحق رابين، وهذا كله فقط من أجل الحصول على تسوية، كان من المفترض أن تمكّن الفلسطينيين من الحصول على دولة ذات سيادة على 22% المتبقّية من أرض فلسطين. إلا أن آرييل شارون اعتبره بمثابة الارهابي الأول وأنه «بن لادن» في دغدغة لمشاعر الأميركيين المكتوين بنار هذا الاخير في واشنطن ونيويورك، وذلك في مسار ممنهج ومخطّط له للتحرّر من أية ارتباطات أو قيود سابقة أو لاحقة لأوسلو مثل خارطة الطريق المضمونة من قبل اللجنة الرباعية التي تضم أعلى مرجعيات سياسية في العالم، أو مثل بيان القمة العربية المنعقدة في بيروت العام 2002 والتي على أثرها شنّ شارون أعنف عملية تصفية وتدمير لقيادات الشعب الفلسطيني وهيكلياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحت إسم «السور الواقي» وذلك انسجاماً مع مقولة العلامة آرنولد توينبي: «إن إسرائيل تعيش في الحروب ولكنها تذبل في السلام».

لقد اعتبرت الإدارة الاميركية برئاسة الرئيس جورج دبليو بوش العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني بأنه «دفاع عن النفس» واعتبرت الانتفاضة عملاً إرهابياً وبذلك وفّرت الفرصة والتغطية المناسبتين لشارون، وأفلتت له الحبل على الغارب للانتقام من الانتفاضة وقادتها التي استعصت عليه، ومن ثم القيام بكل ما يخطر بباله من حيث تدمير البنى التحتية للسلطة الفلسطينية وارتكاب أبشع المجازر وعمليات الابادة الجماعية في

مختلف أرجاء الاراضي المحتلّة العام 1967 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولا سيما في مخيّم جنين، بهدف زرع الهزيمة عميقاً في الوعي الفلسطيني.

وبعد كل هذه الجرائم أجاز شارون لنفسه أن يعتلي أعلى منبر في العالم في الأمم المتحدة بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2005 وأن يلقي خطاباً باللغة العبرية بحضور رؤساء وأمراء الدول المختلفة، محاولاً من خلاله التنكّر بثوب السلام متجاهلاً الحقائق الميدانية والتاريخية الدموية اللصيقة بشخصيته طارحاً أضاليله بالقول: «جئتكم إلى هنا من القدس، عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ثلاثة آلاف عام، وعاصمة دولة إسرائيل إلى أبد الآبدين» ثم تحدّث عن سيرته الذاتية بفخر قائلاً: «ولدت في أرض إسرائيل إبناً لمزارعين وفلاّحين، لم يسعوا للخصام ولم يأتوا من أجل اغتصاب الأرض من سكانّها، ولو لم تجبرني الظروف لما صرت جندياً ولكنت فلاحاً ومزارعاً. . . أنا الذي قادني مسار حياتي لأن أكون مقاتلاً، رائداً وقائداً في كل حروب إسرائيل. أمدّ يدي إلى جيراننا الفلسطينيين، في نداء من أجل المصالحة والتسوية ووضع حدّ للدّماء، ومن أجل أن نصعد سويّاً على مسار السلام والتفاهم. . . إنني أرى في ذلك رسالتي ومهمّتي الأساسية في السنوات المقبلة» [7] وقد تناسى شارون أن يذكر أنّه إبن عائلة أوكرانية تبعد بلادها آلاف الكيلومترات عن فلسطين في حين لم ينس ألمه على ما يقدّمه للفلسطينيين: «إنني أشعر بالألم من أعماق قلبي للاقرار بأن علينا تقديم تنازلات من أجل تحقيق السلام بيننا وبين الفلسطينيين... فأرض إسرائيل غالية عندي، غالية علينا، نحن اليهود أكثر من أي شيء آخر، والتنازل عن أي جزء من أرض أجدادنا يمزّق قلوبنا، وهو أقسى من شقّ البحر، فكل بقعة أرض، كل تلّة وواد، كلّ صخرة وجبل، مشبع بالتاريخ اليهودي. وهو مخزن ذكريات. والوجود اليهودي في أرض إسرائيل لم ينقطع أبداً، بل إن أولئك الذين تشتّتوا في العالم، رغماً عنهم، بقيت أرواحهم على مدى الاجيال مربوطة بينابيعنا بآلاف الروابط الخفية... وفي قلب قلبها القدس الموحّدة

مدينة الاقداس على جبل موريا، ومحور حياة الشعب اليهودي في أجياله وموضع حنينه وصلواته منذ ثلاثة آلاف عام». وعلى هذا الأساس رأى شارون أنه يتوجّب على الفلسطينيين في مقابل دموع التماسيح هذه التي يذرفها، أن يثبتوا رغبتهم في السلام من خلال الرضوخ لإملاءاته، بل إن على العالمين العربي والإسلامي أن يطبّعا العلاقات مع «دولة إسرائيل» بعد انسحاب جيشها من غزة، ويا للسخرية: «إلتزاماً بحل النزاعات بالطرق السلمية ووفق مبادىء الديموقراطية» على حدّ زعمه!!.

هـ- تمييع خارطة الطريق وتحريفها : لقد كان الهدف الأساس المعلن من خارطة الطريق في نصّها الحرفي المعدّل بتاريخ 2002/11/14 هو الوصول إلى تسوية نهائية للصراع الفلسطيني العام 2005. حسبما جاء في خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في 2002/6/24 والذي تمّ الترحيب به من قبل الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في البيانات الوزارية للجنة الوزارية. والمفترض أن ينبثق عن هذه التسوية دولة فلسطينية تنهي الصراع وتضع حدّاً للاحتلال الذي بدأ العام 1967 على أساس مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن الأرقام 242 و338 و1397 وسائر الاتفاقات المبرمة بين الاطراف. وحدّدت الخطة جدولاً للتنفيذ لا مجال هنا للدخول في تفاصيله. إلاّ أن شارون والتيار الذي يمثّل كانا بمثابة الطرف الاكثر رفضاً لهذه الخارطة، الأمر الذي تجلّى في اعتراضاته وتحفّظاته الأربعة عشر. ومن أجل احتواء هذه الخارطة وتعطيلها وتمييعها لجأ إلى المزايدة عليها، صانعاً من نفسه رجل سلام استثنائياً، فبادر للهروب إلى الأمام من خلال طرح خطّة فك الارتباط وفرضها من طرف واحد ليصل إلى غايته. وزيادة في التضليل ربط تنفيذها بخطّة خارطة الطريق مؤكّداً أنه سيلجأ إلى وضعها موضع التنفيذ العملي إذا لم يف الفلسطينيون بالتزاماتهم الكاملة تجاه خارطة الطريق. علماً بأن شارون نفسه قال العام 2001 أي بعد مضي ثمانية أعوام على اتفاق أوسلو

أنه يرى أن الفلسطينيين جميعاً هم إرهابيون لا يستثني منهم أحداً. وقد ظلّ بمثابة الراعي والمنفّذ الاساس لعمليات الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة من دون أية تفرقة بين المنطقتين. وبقي شارون يدافع عن الضرورة الماسّة لمثل هكذا إستيطان حتى بعد أوسلو. وقد أجرت صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 2003/4/16 مقابلة موسّعة معه كرئيس للوزراء بعد قيام حكومة أبي مازن. وقرأ مندوب الصحيفة على مسامعه مقطعاً من رسالة مفتوحة وجّهها المؤرّخ الإسرائيلي الشهير يعقوب تالمون قبل 23 سنة، إلى رئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغن، يحذّره فيها من سياسة الاستيطان مؤكّداً أنه «بالنسبة لكل عربي، تعتبر كل مستوطنة بمثابة خطوة أخرى في عمليّات السلب والاحتلال الزاحف» وردّ شارون على ذلك بقوله: «بالنسبة إلى المستوطنات، فقد كان البروفسور تالمون مؤرّخاً كبيراً، لكنني لا أريد تقييم مفاهيمه الاستراتيجية، فالعمق الاستراتيجي يعتبر مسألة ذات أهمية في كل مكان».

وعلى ضوء هذا الفكر يمكننا أن نفهم الخفايا الاستراتيجية المبيّتة وراء إخلاء مستوطنات غزّة لتكريس الاستيطان في الضفة الغربية واستقطاع الجزء الاكبر من أراضيها، واحتوائها ضمن ما سمّي «الجدار الامني» أي جدار الفصل والعزل العنصري. ومن أبرز هذه الخفايا ما يلي:

1- القضاء على مختلف مشاريع التسوية والخطط المنوطة بها من أوسلو إلى خارطة الطريق وذلك بهدف إسقاط مصطلحات واردة في مثل هذه المشاريع عبارة إنهاء واحتلال الذي حصل العام 1967 وعبارة وقف النشاطات الاستيطانية بما فيها النمو الطبيعي والمطالبة بتعهّد أميركي بالوقوف ضد أية مبادرة أو مشروع يتمّ طرحه في مجلس الأمن أو المحافل الدولية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2- تحلّل إسرائيل من جميع وعودها وعهودها السابقة بشأن التسوية في المنطقة.

3- جعل المبادرة السياسية فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية ومسألة حلّها

بيد الحكومات الإسرائيلية المقبلة لوحدها.

4- القبول بالاحتفاظ بالمكتسبات التي توفّرها خارطة الطريق لصالح إسرائيل وحسب ورفض ما سواها. ومن هذه المكتسبات وقف المقاومة ونزع سلاحها والتعاون والتنسيق الامني مع أجهزة الأمن الفلسطينية لصالح أمن الاستيطان الصهيوني.

5- القضاء على حلم الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلّة والكاملة.

6- إعطاء جرعة مخدّرة للمجتمع الدولي من خلال إظهار إسرائيل بمظهر صاحبة المبادرة إلى السلام بواسطة هذه الخطة التي تعطي إسرائيل ولا تأخذ منها، وتبقي لها صورة الدولة الديموقراطية المرنة النابذة للارهاب!!

7- المحافظة على التأييد والدعم الاميركيين للتوسّع الاستيطاني في الضفة الغربية. من خلال تغطية بناء السور العازل، مقابل ترك قطاع غزة يغرق في الهموم الامنية والديموغرافية مع محاصرته براً وبحراً وجواً على غرار سجن كبير[8].

8- كسب المزيد من الوقت لاستكمال جدار الفصل العنصري الذي يفرض حلاً من جانب واحد على غرار ما حصل في غزة ويحوّل الضفّة الغربية إلى بانتستونات معزولة وغير قابلة للحياة.

9- التمهيد لحسم قضايا الحل النهائي وفرضها على الفلسطينيين من جانب واحد، في ظل جرجرة القيادات الفلسطينية المختلفة إلى مفاوضات عبثية لا نهاية لها ولا غاية منها سوى تقييد السلطة بقيود الاتفاقيات الامنية الاجرائية التي تحوّل قدرتها إلى مجرّد ميليشيات متصارعة على بعض الوظائف والمكاسب المالية في مقابل تغطية الاحتلال وقوننته.

10- إيجاد شرخ في صفوف المجتمع الفلسطيني من خلال الفصل الحاد بين مكوّنات قضيته الواحدة ما بين الضفة والقطاع، والتمهيد لتهيئة كل أسباب الصراعات الداخلية والحروب الاهلية بين مختلف ألوان هذه الصفوف وانتماءاتها.

ثانياً- خطة الفصل الأحادي وأهدافها الاستراتيجية.

-مقدّمات الخطّة ومبرّراتها: عند النظر إلى البيئة السياسية التي انبثقت عنها خطة الانفصال من طرف واحد عن قطاع غزة، يمكن ملاحظة ثلاثة مجالات أساسية لهذه الخطة: المجال الدولي والمجال الإسرائيلي والمجال الفلسطيني. فدولياً رفض شارون بأسلوب المناورة والخداع خطة خارطة الطريق الأميركية- الدولية عندما فرض عليها تعديلاته الأربعة عشر، وكذلك عندما تبنّى تطبيق بنود الخارطة بالتتابع وليس بالتوازي ما أفرغها من مضمونها وجعله يظهر بمظهر المعطّل الفاقد لأي توجّه سياسي. ومن هنا كان لا بدّ له من تقديم بديل لتلافي الجمود وخفض هذه التوتّرات الامنية مع الفلسطينيين لعدم إزعاج الاميركيين أكثر مما هم مزعوجون ومحرجون في العراق مما يؤثّر سلباً على شعبية الرئيس بوش صديق شارون الحميم. كذلك كان لا بد لشارون من تقديم أوراق سياسية للاوروبيين الذين انخفض مستوى التأييد لإسرائيل عند شعوبهم إلى أدنى مستوى حيث اعتبرها 59 % منهم أنها تمثّل خطراً أساسياً على السلم والأمن الدوليين في استطلاع للرأي أجري لهذا الغرض.

أما على الصعيد الإسرائيلي فهناك عدّة أسباب جعلت شارون يطلق خطته ويصرّ على تطبيقها بالرغم من عدم مصادقة حزبه عليها (62% من أعضاء الليكود صوّتوا ضد الخطة و38% صوّتوا لصالحها) ويمكن تصنيف هذه الاسباب لثلاث مجموعات[9]:

أ-الاسباب الأيديولوجية: غزة لا تشكل بعداً إيديولوجياً بالنسبة إلى إسرائيل. حتى أن طبيعة المستوطنين الذين يقطنون مستوطنات غزة لم تتبلور لديهم بعد العقيدة الايديولوجية في استيطان القطاع وذلك لقلّة عددهم (7500 مستوطن) وسعة انتشارهم (22 مستوطنة). كما أن غزة لا تتضمّن أية مزاعم تدّعي الحركة الصهيونية أنها تشكّل جزءاً من العقيدة الايديولوجية الخاصة بها، إضافة إلى ذلك فهناك بعد آخر في الايديولوجية الصهيونية المعاصرة وهو ما أطلق عليه في مؤتمر هرتسليا (القنبلة

الديموغرافية). فالانسحاب من غزة يفقد إسرائيل 1% من الأراضي المحتلّة فقط ونصف السكان الفلسطينيين (مليون وثلاثمائة ألف نسمة)[10] وهذا ما اعتبرته أوساط إسرائيلية عديدة إنتصاراً لها في حلّ مشكلة الميزان الديموغرافي على الرغم من أن بعض المتديّنين يعتبر أن المشكلة الديموغرافية تكمن في عرب 1948 وليس في فلسطينيي غزة[11].

ب- الاسباب السياسية: يكمن أهمها في التغيير الحاصل في بنية الثقافة السياسية والحزبية الإسرائيلية وتنوّعها. فالاحزاب حالياً بحسب تعبير الباحث عدنان عودة تنقسم إلى قسمين أساسيين: الايديولوجيون، وأوضح من يعبر عنهم هم القوميون المتدينون، والبراغماتيون الذين ينقسمون إلى متطرّفين (ومنهم شارون) ووسط ويسار[12].

وفي هذا السياق تأتي خطة شارون في إطار سياسي يتماشى وهذا الانقسام بل إن عملية الانسحاب من غزة تكاد تكون مصدر إجماع لدى أطياف الوسط الحزبي والسياسي في إسرائيل كما أن خطة الفصل تأتي في إطار حصار حزب العمل، في حين أنها استوعبت بطريقة ليكوديّة، وتحوّل حزب العمل إلى مجرّد تابع لا خيار أمامه سوى التصديق عليها أو يفقد شرعية وجوده السياسي، وهذا ما أجبر هذا الحزب على الالتحاق بحكومة شارون. وهناك سبب آخر لا يكاد يقلّ أهمية عن الاسباب الآنفة الذكر وهو أن شارون قد وعد الناخب الإسرائيلي بقضيتين أساسيتين:

أولهما القضاء على الانتفاضة خلال مئة يوم وهذا لم يتم، ويجب تقديم البديل عنه، والثانية هي أن الدولة الفلسطينية لن تشمل أكثر من 42% من مساحة الضفة الغربية والخطة تأتي منسجمة مع هذا الطرح.

أما فلسطينياً فقد أعلن شارون أنه لا وجود لشريك فلسطيني بوسعه أن يقدم منذ انتهاء عمليات «السور الواقي» على تدمير البنية التحتية للكفاح المسلّح الفلسطيني. بل على العكس حصل في هذا المجال تحوّل دراماتيكي تمثّل في التأييد الكاسح لحركة حماس سواء في الانتخابات البلدية أو الانتخابات التشريعية، ما أدى إلى تهميش السلطة ووضع القوى

الايديولوجية وجهاً لوجه مع مناورات شارون، الأمر الذي لم تستطع كل الاستطلاعات الاستخباراتية حسبانه أو التحسّب له.

ج - الأسباب الموضوعية: لقد ورد في تقرير صادر عن مركز «إدفا» [13]، وهو مركز مستقل لدراسة المجتمع الإسرائيلي، إن ثمن الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين (1967 - 1987) كان متدنّياً، إذ كان الميزان الإقتصادي للاحتلال إيجابياً من وجهة النظر الإسرائيلية، بحيث تحوّلت الأراضي الفلسطينية المحتلّة في الضفة والقطاع إلى ثاني أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة. ولكن مع انطلاق الإنتفاضة الأولى العام 1987 (ثورة الحجارة) ثمّ الثانية العام 2000 (انتفاضة الأقصى)، تصاعد الثمن بصورة متفاقمة على جميع الأصعدة العسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية ناهيك عن عدد القتلى والجرحى، إذ تكبّدت إسرائيل بين عامي 1987 - 2004 أكثر من 1355 قتيلاً و6709 جرحى من العسكريين والمدنيين. وقد بلغت قيمة التعويضات المالية التي تدفعها مؤسسة الضمان الوطني الإسرائيلية للمدنيين الذين قتلوا أو جرحوا العام 2003 فقط، ما قيمته 80 مليون دولار. وبالنسبة إلى الوضع الإقتصادي جاء في التقرير أن التراجع في النمو في الناتج القومي الإجمالي سجّل هبوطاً من 8 % العام 2000 إلى نمو سلبي - 0,9 % العام 2001 ثم إلى 0,7 % العام 2002 كما راوحت التقديرات حول خسائر الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة بين 2002 - 2004 ما بين 7 إلى 9 مليارات دولار و12 مليار دولار وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدّولي.

كما تضمّنت نتائج تقرير حكومي إسرائيلي أعدّته لجنة خبراء إسرائيليين برئاسة الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست دان مريدور المتخصّص في الشؤون الإستراتيجية، والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الجنرال غيورا آيلاند، أن المقاربة التقليدية التي تعتبر أن الأراضي المحتلّة العام 1967 تشكّل عمقاً إستراتيجياً لدولة إسرائيل في وجه الجيوش النظامية العربية قد تمّ تخطّيها. ونص التقرير على أن هذه المناطق قد

فقدت معناها الأمني كجبهة إستراتيجية، تحمي دولة إسرائيل الصغيرة الحجم لسببين: الأول هو تلاشي إحتمال نشوب حرب مباشرة تقليدية بين الجيوش النظامية كما كان يحصل في الماضي، والذي حلّ محلّه تعاظم تهديد الصواريخ البعيدة المدى وتعاظم تهديد ما يسمّى «الإرهاب» العالمي ضد إسرائيل، والثاني هو إزدياد أهمّية الأسرة الدّولية بشكل كبير وتعاظم قدرتها على فرض خطوات إجرائية على مختلف دول العالم، مما يعرض إسرائيل لضغوطات أكبر للتراجع نحو حدود العام 1967.

2-الخطة واستراتيجية إدارة الصراع: يمكن القول أن زيارة آرييل شارون إلى الولايات المتحدة في ربيع العام 2004 قد شكّلت بداية تحوّل استراتيجي في المواقف الاميركية والإسرائيلية، تمثلت في بداية الاستعداد للتخلص من التشابك والاشتباك مع الفلسطينيين وانتهاج خارطة عمل جديدة تتجاوز اعتبارات الشرعية الدولية أو أية اتفاقات سابقة مع الفلسطينيين. ومما قاله شارون لدى توجهه للقاء صديقه بوش الابن في واشنطن وإطلاعه على خطته الجديدة: «أنا مضطر لهذه الخطة، وأقول ذلك بأسف شديد، لأنه لا يوجد في الطرف الآخر من يصلح لأن يكون شريكاً لي في مسيرة السلام. وبما أنه لم يكن ممكناً إبقاء الأمور جامدة، وبما أن المبادرات السياسية بدأت تتدّفق علينا كالمطر فقد لجأت إلى مبادرة إسرائيلية صرف تضع نصب عينيها مصالح إسرائيل وحسب»[13].

وبهذا أكّد شارون أن المأزق الحقيقي للدّولة هو مأزق وجود وأرض، وهو في الوقت ذاته مأزق نفسي خاص بشارون، يعود إلى تنشئته وتربيته وتاريخ عائلته من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى طبيعة نشأة الكيان الصهيوني المزوجة بعقدة الخوف النابع من عدم شرعية الحقّ في الأرض المسلوبة، إلا من مزاعم تاريخية توراتية لا أساس لها منطقياً أو قانونياً. ومما قاله إيهود اولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي إثر دخول شارون حالة غيبوبة دماغية دائمة، في مقال له في صحيفة يديعوت أحرونوت بعنوان «شعب

إسرائيل بدأ مرحلة العودة إلى بيته»، في سياق محاولة تبريره لخطة الإنسحاب من غزة: «شعب إسرائيل بدأ الآن رحلة جديدة نحو بيته، بيتنا الحقّيقي وغزة ليست جزءاً منه». ويضيف في المقال نفسه قائلاً: «الحسم الذي توصل إليه شارون هو حسمنا الذي نرغب فيه جميعاً». بينما يقول ناحوم برنياع في تقرير له حول زيارة شارون لواشنطن بعنوان «شارون يعود منتصراً»: «إن خطة فك الارتباط ولدت في رحم الضائقة الإسرائيلية الداخلية». وهذا كاف للتعبير عن عمق المأزق الذي شعر به قادة الكيان العبري إزاء استمرار المواجهة الدامية مع فصائل المقاومة الفلسطينية من دون إمكان الوصول إلى حسم استراتيجي عسكري، على الرغم من كل الامكانات المتوافرة لوجستياً ودبلوماسياً. ولم يجد شارون أمامه من وسيلة لحفظ ماء وجهه في هذا المجال سوى إلقاء التبعة على الجانب الفلسطيني فكتب يقول: «هذا هو السبب الذي أوصلني إلى الاستنتاج بأن إسرائيل ملزمة المبادرة إلى خطة سياسية خاصة بها، خطة فك الارتباط التي تحبط توجهات عرفات وشركائه في تركيع إسرائيل من خلال الجمع بين الارهاب الداخلي والضغط السياسي الخارجي»!!

ومن هنا فإن فشل شارون في غزة، مثلما فشل سابقاً في جنوب لبنان، هو واحد من أبرز المداخل المنطقية لتفسير انكساره «السلمي» وانحنائه البراغماتي أمام تضحيات الشعب الفلسطيني وإصراره على مواصلة النضال حتى تحقيق الحلم الوطني الشرعي والانساني. وعلى الرغم من أي شيء فإن الخطة تنطوي على ألغام وأهداف خطيرة منها: إضفاء شرعيّة غير مسبوقة للاحتلال وممارساته في الضفة وحول القطاع في ظل ذريعة أن إسرائيل قدّمت أقصى ما تستطيع لمساعدة الفلسطينيين وتحسين ظروفهم لكنهم لا يتخلون عن «الإرهاب» وهم بالتالي يتحمّلون وزر استمرار معاناتهم. وهذا يعني أن إسرائيل دخلت ما يمكن تسميته «الاحتلال المشروع» الذي يسمح باستمرار احتلال أراضي أية دولة لأي شعب طالما أن ذلك يمكن أن يندرج تحت راية الحرب العالمية الثالثة ضد «الإرهاب»

وحماية الديموقراطية. أي بتعبير آخر أنه لم تعد ثمة قضية احتلال في قاموس السياسة الدولية الجديدة طالما أنه احتلال مرضي عنه من قبل الإدارة الايديولوجية الاميركية، المتربعة على عرش القطبية الأحادية في العالم، على الرغم من احتجاجات بعض المرجعيات الدولية في أوروبا وسواها [14].

3-أهداف الخطة الاستراتيجية: في أعقاب لقاء القمّة الذي جمع شارون وبوش في شهر نيسان/ابريل 2004 خرج شارون متبختراً شامتاً بالفلسطينيين وهو يقول: «إنهم يقرأون ما حدث أفضل من الإسرائيليين، لقد قلت أننا سنوجّه إليهم ضربة مميتة ولقد تلقّوا بالفعل ضربة مميتة».

وفي السياق نفسه كتب المعلّق آلوف بن في صحيفة هآرتس العبرية بتاريخ 2004/1/13 أن رئيس الحكومة شارون «مستعد لتخليد إتفاق مرحلي أحادي الجانب لسنوات طويلة قادمة في المناطق (الفلسطينية المحتلة) وسحب ما تبقى من مكانة الشريك السياسي من سلطة ياسر عرفات الفلسطينية ومن مجموعة أوسلو-تونس. ومن ناحية شارون فإنه يتوجّب على الفلسطينيين أن ينسوا لفترة طويلة إقامة دولة مستقلّة، من غالبية مناطق الضفة ومن القدس». وفي تبرير لخطوات شارون وتفسيرها أمام الرأي العام الإسرائيلي، قال: «يجب أن نتساءل هل نريد صدّ الأميركيين أعزّ أصدقاء إسرائيل في العالم... ومن الذي يرفض الضمان الشامل والجازم والتاريخي الأميركي».

هذا التكتيك الذي اتبعه شارون سهّل الطريق أمامه للتغلّب على الكثير من الإعتراضات وفتح السبيل أمام نهجه الجديد المسمّى «الشارونية» حتى لو مات شارون جسديّاً أو غاب نهائيّاً عن ساحة القرار السياسي الإسرائيلي، والذي من أبرز معالمه الإستراتيجية ما يلي:

-التأكّد من استمرارية الحفاظ على ضمانات أميركية كافية وحرفيّة لالتزام المطالب الإسرائيلية في أية تسوية محتملة مع الفلسطينيين. وهذا ما عبّر عنه شارون بالقول إثر لقائه الرئيس بوش: «ما فعله بوش يفوق كل

التوقّعات. أليس كذلك... كل التوقّعات». وقصد بذلك الرضوخ التّام لمطلب إسرائيل بعودة الفلسطينيين إلى فلسطين وليس أبداً إلى إسرائيل، وبأن الكتل الإستيطانية اليهودية الكبرى في الضفة الغربية ستبقى في مكانها، وبأن لا عودة إلى حدود العام 1967 وبأن لا مفاوضات مع الفلسطينيين إلا إذا غيّروا مشروعهم وقادتهم.

- التنكّر لأية تعهّدات سابقة من شأنها أن تلزم إسرائيل الوفاء بالإتفاقات والتعهّدات السابقة مع الفلسطينيين أو أيّة إلتزامات أمام المجتمع الدولي بما فيها تلك التي تمثّل الشرعية الدولية.

-التخلّص من التبعات الأمنية والاقتصادية المطلوبة للسيطرة على الفلسطينيين والقضاء على الانتفاضة، لا سيما أن حوالي 75% من «الإسرائيليين» باتوا يؤيّدون هذا الانفصال، إن من خلال التسوية أو من دونها.

- تحسين سمعة «إسرائيل» على الصعيد الدولي، عبر الادعاء بأن هذه الخطة هي جزء من «خارطة الطريق»، وذلك بعد الاحتجاج الدولي على الاغتيالات والمجازر التي مارستها «إسرائيل» بحقّ الشعب الفلسطيني وقياداته.

- التحلّل من الخطر الديموغرافي الناجم عن زيادة عدد الفلسطينيين قياساً بالإسرائيليين، خاصة بعد تعذّر تنفيذ خطط الترانسفير والتهجير بحقّ الفلسطينيين، والتي تعتبر بمثابة الحل الوحيد لتلافي تحوّل إسرائيل إلى دولة ذات أغلبية عربية او ثنائية القومية.

- الالتفاف على الانتقادات الداخلية في إسرائيل، بعد إخفاق اليمين في تحقّيق سياساته الداخلية والخارجية، وتراجع نسبة تأييد شارون إلى ما دون النصف، خاصة بعد تهم الفساد التي طالته وطالت ابناءه.

- تجريد الفلسطينيين من أي غطاء دولي أو اتفاقات سابقة يمكن أن تشكّل لهم طوق نجاة في اللحظات الحرجة من الصراع الدامي بين الطرفين.

-تفكيك القضية الفلسطينية كقضية احتلال بإمتياز إلى جزء أمني أو

معيشية أو إنمائية.

-إطلاق يد الاحتلال في حسم الحقائق على الأرض وفقاً لميزان قوى غير متكافىء والقول للعرب وللسلطة الفلسطينية معاً، إن إسرائيل هي الأقدر على فرض الحلول التي تراها مناسبة، أي بمعنى «إن لم تتجاوبوا معنا فإننا قادرون على فرض حلولنا الأمنية الأحادية الجانب». فالخطة طلبت من الجانب المصري أن يؤدّي دور ملء الفراغ الحاصل أمنياً على قاعدة الاقرار بعجز السلطة الفلسطينية عن تأدية هذه المهمّة بالشكل المطلوب الآن وفي المستقبل.

-إدخال الفلسطينيين في حالة من الإرباك والفوضى والصراعات الداخلية البينيّة.

-محاولة إخراج الدولة العبرية من عزلتها الاقليميّة والدّوليّة ومن توصيفها كدولة نابذة السلام.

- التخلّص من أية معاهدات أو أوضاع من شأنها أن تلزم الإسرائيليين إجراءات تساعد الفلسطينيين على إقامة دولتهم المستقلة والقابلة للبقاء.

-العمل على عزل المقاومة الفلسطينية وفي مقدمها المقاومة الإسلامية والسعي إلى تفكيكها بذريعة دمغها بـ «الإرهاب».

- فرض معادلة سياسية جديدة يتم فيها تهميش أي ثقل سياسي فلسطيني أو عربي أو حتّى دولي وتعطيله .

-رسم حدود الكيان المستقبليّة من جانب واحد وفق رؤية توسّعية جيوستراتيجية تحفظ مصالح الإستيطان وأمنه.

-توريط الولايات المتحدة بالتزامات وتعهّدات وموجبات تجاه الأمن الصهيوني بحيث تكون رسمية ومكتوبة وتقيّد أيدي أية إدارة أميركيّة أخرى في المستقبل لجهة التعامل مع أي مشروع سياسي لمعالجة الصراع مع الفلسطينيين بحيث تظل المبادرة بيد القادة الإسرائيليين في رفض أو قبول أية مشاريع أو تسويات في المستقبل.

- عزل قطاع غزة والسيطرة عليه ومحاصرته، ما يوفّر المجال أمام خفض

عدد القوات العسكرية المحيطة به، والحد بالتالي من النفقات والخسائر التي كان يتكبّدها الجيش الإسرائيلي من دون جدوى او منفعة لصالح أمن الإحتلال الإستراتيجي.

-إلزام الفلسطينيين دفع ثمن إقتصادي معيشي، يتفاقم كلما ازدادت فعالية مقاومتهم ضد الإحتلال.

-الإيحاء للإسرائيليين بأن هدف الخطة تحقيق الفصل مع الفلسطينيين من دون التخلّي عما من شأنه أن يؤثّر على المشروع الصهيوني المفتوح في فلسطين، فالهدف أن نكون «نحن هنا وهم هناك».

-تعزيز الإستيطان اليهودي في الجليل والنقب والقدس الكبرى وبالتالي إعطاء دفع جديد لتعزيز قوة الصهيونية الشارونية المتجدّدة.

وفي مقابل هذه النقاط الاستراتيجية الواضحة، رأى رئيس الاستخبارات الإسرائيلية الاسبق الجنرال شلومو غازيت «أن الهدف الاستراتيجي للسياسة الإسرائيلية الحالية هو النضال من أجل استخدام الجدار الامني كوسيلة لتحديد الحدود المستقبلية من طرف واحد، خاصة وإن الجدار سوف يتحوّل من حاجز أمني إلى حاجز ديموغرافي-سياسي»[15]. وأضاف أن التعبير العملي عن هذه السياسة سيكون من خلال استئناف تكثيف أنشطة البناء في المستوطنات الموجودة حالياً بالاضافة إلى التوسّع الاستيطاني. والهدف من ذلك كله هو إقامة أمر واقع على الارض يضمن بقاء هذه المستوطنات في يد إسرائيل مدة طويلة كأراض ذات سيادة إسرائيلية، وتجاهل موضوع وجوب تخلّيها عن مساحات واسعة من المستوطنات. إلاّ أنّ هذه السياسة تؤدّي بحسب رأي غازيت إلى تجدّد العنف، كما تضع إسرائيل في وضع غير مستقر على المستوى الدولي وتعيدها إلى الوضع الذي كانت عليه قبل عملية فك الارتباط. والخطة الإسرائيلية البديلة بحسب رأي غازيت تكمن في الادراك بأنه لا يمكن الوصول إلى ترتيبات نهائية قبل فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين، بحيث تضم إسرائيل أقل مساحة ممكنة من الاراضي الفلسطينية ويكون هناك طرح

واقعي لمسألة الحدود وتأمين تضاريس متّصلة تسمح للفلسطينيين ببناء دولة قابلة للحياة.

ثالثاً_ إسرائيل المتمدّدة في مداها الحيوي:

1-مدخل: لقد تبيّن لنا في الفقرة السابقة أن خطة الفصل التي فرضها آرييل شارون على الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدّولي كتغطية للهروب من استحقاقات الحل الدولي المتمثّل في خارطة الطريق الرباعية، إنما جاءت لتفرض أمراً واقعاً جديداً من حيث تمدّد إسرائيل في مداها الحيوي وذلك من خلال حماية الإستيطان الكبير في الضفة الغربية عموماً والقدس خصوصاً، وفي ظل الإستفادة من الفرصة التاريخية التي وفّرها له وعد بوش المشار إليه آنفاً لحماية الخيارات الأمنية الاستراتيجية المتعلّقة بحماية الأمن القومي الإسرائيلي وصيانته على المديين المتوسط والبعيد.

وهذا التمدّد إنما يأتي كنتيجة حتمية لاستراتيجية شارون التي استحوذت على نسبة عالية من الاجماع الداخلي، والقاضية بإسقاط المفهوم القائل إن السلام يمكن أن يوفّر بدائل عن الترتيبات الأمنية - الجيوستراتيجية المتينة والكافية، المعتبرة هي وحدها القادرة على أن تعزّز التسويات السلمية. وهذا المنحى إنما يأتي كإحياء لنظرية وزير الدفاع الإسرائيلي الراحل الجنرال موشيه ديّان الأساسية التي قال فيها أن شرم الشيخ من دون سلام هو أفضل من سلام من دون شرم الشيخ، بالرغم من تراجعه عنها فيما بعد. والتفسير لهذا المنحى يكمن في الفهم الإسرائيلي للعلاقة الجدلية بين السلام والأمن، حيث يرى شارون ومؤيدوه، مثل شمعون بيريس، أن السلام هو حالة عقلية تتطلّع إلى مستقبل آمن ومستقرّ، في حين أن الأمن هو حالة واقعية تتعاطى مع مشاكل ثابتة ومخاوف كانت وما تزال حاضرة في الوعي الجمعي الإسرائيلي. من أجل هذا، حسم المجتمع الإسرائيلي أولوياته إلى جانب توفير الامن الشخصي (الجدار) وخيار الطبيعة اليهودية للدولة (الانسحاب من طرف واحد) ونحّى جانباً مسألة إنهاء الصراع، التي

تستدعي من الفلسطينيين التخلّي عن حقّ العودة والاعتراف بـ«حق شرعي تاريخي وديني لليهود في جبل الهيكل» أي المسجد الاقصى وهي أمور تبدو للإسرائيليين مستحيلة التحقّق في الوقت الحاضر.

2-حدود التوسع ومبرّراته إسرائيلياً: إن الحل القائم على تصوّر دولة فلسطينية مستقلّة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، هو تصوّر إستراتيجي أميركي، لقي القبول والتبنّي من قبل اليمين واليسار الإسرائيليين، وعليه بالتالي أن يستجيب لمتطلّبات الأمن القومي الإسرائيلي والتحديات الفريدة من نوعها التي يمكن أن ينتجها بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والجغرافية والنفسية والثقافية وليس العسكرية وحسب. وبالتالي فموضوع مقاومة الشعب الفلسطيني المسمّاة «بالإرهاب» لا بد أن تدخل في هذه المعادلة الاستراتيجية المفروضة لجهة محاصرتها وكبحها وخنق الإرادة الوطنية الكامنة فيها. وانطلاقاً من هذه المعطيات جاء التمدّد الإسرائيلي الاقليمي ليطلق الشرارت الاولى لتحدّيات وارهاصات يمكن أن تضع دول المنطقة برمّتها على كفّ عفريت. وأما تفاصيل هذا التمدّد فيمكن أن نلاحظها ضمن الحدود التالية[16].

-بقاء قطاع بعرض 16-20 كلم في غور الأردن، من النهر وحتى شارع آلون تحت السيطرة الإسرائيلية .

-بقاء قطاع بعرض نحو 10 كلم من صحراء الضفة القليلة المساحة أصلاً (أي الطريق الذي يربط القدس بأريحا عبر نهر الأردن) تحت السيطرة الإسرائيلية.

-بقاء قطاع أضيق على طول الخط الأخضر من الغرب يبلغ 7 , 5 كلم. وهذا ما جسّده عملياً جدار الفصل والقضم الذي أقامته إسرائيل بحجة حماية الإسرائيليين وتعزيز أمنهم.

وبصورة تفصيلية أكثر نجد أن خطة شارون سينتج عنها ما يلي:

أ-إقامة أربع كتل فلسطينية في الضفة الغربية مشتّتة شمالاً ووسطاً وجنوباً، ترتبط بممرات ضيّقة فيما بينها وتبقى تحت الرحمة الأمنية الإسرائيلية

ومع قطاع غزة باستثناء القدس.
ب- بقاء المستوطنات المعزولة في عمق الأراضي الفلسطينية بغرض المساومة عليها، خاصة في قضايا حسّاسة ومصيرية للشعب الفلسطيني مثل اللاجئين والقدس والحدود والمياه.
ج- تقليص العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية إلى الحد الأدنى، بهدف إرغام الفلسطينيين على البحث عن حلول أخرى في الرزق والعلاقة مع الآخر التي تتيح فرص التطوّر من خلال الهجرة إلى دول الجوار وتفعيل الهجرة الإختيارية.
وبالنسبة إلى الجدار، تؤكّد إستمرارية البناء فيه على أن شارون يريد تحقيق الاهداف الميدانية التالية:[17]
- شمول حوالي 53 ألف مستوطن يعيشون في 19 مستوطنة في غرب الجدار وضمّهم إلى إسرائيل.
- إلحاق الضرر بنحو 150 قرية فلسطينية يسكنها نحو 697 ألف مواطن على جانبي الجدار ما يمهّد لأوضاع ضاغطة من التهجير الإختياري.
- تصل المساحة المستهدفة بالضم والقضم بواسطة جدران الفصل القائمة إلى ما يربو على 1248 كلم^2 أي ما يعادل 21,3% من مجمل مساحة الضفة الغربية في حين أن الخطة ترمي في النهاية إلى ضم نحو 45% من مساحة الضفة.
أما الاخلاءات الإسرائيلية فلن تطال سوى عدد محدود جداً من المستوطنات النائية والقائمة في قلب التجمّعات الفلسطينية أو التي أقيمت من دون ترخيص حكومي.
وفي ضوء هذا التوسّع يرى الكاتب شلوموياي[18] رئيس المجموعة الصناعية الإسرائيلية وخبير الإستراتيجية الإسرائيلية، أن هذا التمدّد إنما قام على أساس أربع ركائز تقع في قلب متطلّبات الأمن القومي الإسرائيلي وهي الآتية:
-عمق استراتيجي ظرفي: من منظور عسكري متخصّص، نجد أن أفضل

مناطق يمكن الدفاع عن إسرائيل عبرها إذا واجهت تحدّيات من الشرق، هي وادي الأردن والمرتفعات الواقعة جنوب غزة، فإذا قبلت إسرائيل بالحل القائم على إنشاء دولتين، فإن هذه المناطق قد تؤول إلى الدولة الفلسطينية، ولذلك يتوجّب على إسرائيل التوصّل إلى ترتيبات ثنائية تخوّل الجيش الإسرائيلي إرسال قواته إليها في الحالات الطارئة.

-دولة فلسطينية منزوعة السلاح: مع إشراف على المداخل البرية والبحرية والجوية التابعة للدولة الفلسطينية، يقوم به جهاز أمني خاص، بحيث تكون هذه المداخل تحت السيادة الفلسطينية، فيما يظل أمنها من اختصاص هذا الجهاز الذي قد يكون إسرائيلياً أو دولياً.

-التعاون الأمني: لا يمكن لأية ترتيبات أمنية أن تكون ناجعة بغياب التزامات فلسطينية فعالة من الدولة الفلسطينية المستقبلية بمحاربة «الإرهاب» وكبح مختلف مظاهره.

- السيطرة الإسرائيلية على الملاحة الجوية العسكرية: نظراً إلى ضيق مساحة الأراضي فإنه من المستحيل اقتسام الإشراف على الملاحة الجوية العسكرية بين الدولتين، وبالتالي يجب أن يظل هذا الأمر من مسؤولية إسرائيل، لأنها الطريقة الوحيدة لضمان متطلّبات الأمن الإسرائيلي الأساسية.

3-سلبيات الخطة وايجابياتها إسرائيلياً:

أ-السلبيات: تنطوي هذه الخطة على الكثير من السلبيات والمخاوف بالنسبة إلى الطرف الإسرائيلي، ذلك أنه مهما كان حجمها وشكلها واتساعها، لن تستطيع إيقاف عمليات المقاومة بالكامل، وهي سوف تفسّر على أنها انكسار بوجه القوى المسلّحة الفلسطينية ما يعيد إلى الذاكرة الصهيونية صور الهزيمة والإذلال التي مني بها الجيش الإسرائيلي في أثناء انسحابه من لبنان العام2000. كما وأن هذه الخطوة في مظهرها الإلزامي تساعد على تكوين رأي عام فلسطيني جديد يراهن على حركات نضالية مثل حماس والجهاد على حساب الحركات البراغماتية مثل حركة فتح وأمثالها.

يضاف إلى ما تقدّم أنّ هذه الخطة سوف تطلق حركة سجالات قاسية في

الساحة السياسية الإسرائيلية وتجعل اليمين القومي واليمين الديني يدخلان في مواجهة قاسية وطويلة الأمد مع حزب شارون الجديد «كديما» ما يترك الخريطة الحزبية الإسرائيلية على أبواب الانتخابات المقبلة في حالة اضطراب وإرباك دائم.

ب-الإيجابيات: هذه الخطة أدّت بإختصار إلى:

- شطب خارطة الطريق وتهميشها من الأجندة الاقليمية واستبدالها بخارطة إسرائيلية من صنع محلّي وموافق عليه أميركياً.
-إضفاء شرعية زائفة أو ضمنية على جدار الفصل العنصري تحت ذريعة كونه مؤقّتاً لا دائماً، وأمنياً لا سياسياً، من أجل احتواء التحفّظات الدولية عن تداعياته الجيوسياسية والمعيشية السلبية بالنسبة إلى الفلسطينيين.
-التنصل من استحقاق وقف النشاطات الاستيطانية التي تنصّ عليها خارطة الطريق.
-كسب التوافق الأميركي حول المنظور التوسعي الإسرائيلي للتسوية الدائمة بما في ذلك مسألتي الحدود الدائمة وعودة اللاجئين الفلسطينيين.
-إرغام الفلسطينيين على التعامل كأمر واقع مع فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة أي مع مشروع شارون للتسوية الإنتقالية الطويلة الأمد.
-التخلّص من أكبر كم سكاني يشكّل خطراً حقيقياً على الميزان الديموغرافي في أرض فلسطين التاريخية [19].
-إبعاد الأنظار عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلّة والتي شملت قتل المدنيين واغتيال القيادات وهدم المنازل وإتلاف المحاصيل والمزروعات.

4-خلاصة الموقف الفلسطيني من مجريات الأحداث:

1-تأتي خطة شارون للانسحاب من طرف واحد وبالرغم مما نجم عنها من تداعيات وسلبيات على الواقع الجغرافي في الضفة الغربية، وكأنها تلبي

قدرته على معالجة تلك الجروح»[20]. وكتب أنشل فيغر في الجيروزاليم بوست يقول: «مع رحيل شارون من الممكن نشوب نزاع داخلي حول القيادة. وفي هذه الأثناء تحوّلت مهام رئيس الوزراء حسب القانون إلى نائبه وزير المالية إيهود أولمرت. لكن معظم أعضاء كديما لا يرغبون في أن يقودهم واحد هو أدنى السياسيين شعبية، إلى المرحلة الإنتخابية»[21].وأولمرت حسبما هو معروف ملتزم إستراتيجية شارون الدبلوماسية إلاّ أنه مع ذلك يفتقد إلى الكاريزما التي تؤهّله للاقدام على اتخاذ خطوات مثيرة للجدل في المستقبل.
الكاتب الإسرائيلي دان بن دافيد طرح في صحيفة هآرتس السؤال التالي[22]: «ما الذي تخططه دولة إسرائيل لليوم التالي بعد الإنفصال؟ وجوابه هو أن الصدمة الوطنية التي تمّ الإعداد لها إعلاميّاً بشكل جيد تجاه دول الغرب ستسمح لإسرائيل بالتحول يميناً وتوجيه موارد وأناس بحجم كبير إلى المناطق التي ستبقى في أيدي إسرائيل. والدولة إذ تخرج من المستنقع الذي صنعته بيديها في قطاع غزة، تعود لتبني مستنقعاً أكبر في الضفة». وبالتالي يرى بن دافيد أنه لا ينبغي ضرب الرأس مراراً في الحائط حتى يتكسّر ويقول: «لقد حان الوقت لإعادة النظر وتحديد استراتيجية سياسية وأمنية بعيدة المدى من انتاج إسرائيل تستند على تحقيق الهدف المبدئي وهو ضمان مستقبل وهويّة دولة إسرائيل اليهودية الديموقراطية. والجدير بالذكر أنه ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط 10 , 5 مليون شخص من بينهم 45% من اليهود. وهذا يعني أن استمرار وجود الديموقراطية الاسرائيلة في الشكل والجوهر يستوجب الحسم التاريخي العاجل لمسألة الحفاظ على أغلبية يهودية صافية داخل مجال سيادة الدولة... وهذا يعني أن تشكيل الحدود النهائية لإسرائيل يستوجب منح الأفضلية للاعتبارات الديموغرافية الأمنية وذلك على حساب الحقّ الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل الكاملة».
من ناحية أخرى يطرح المراقبون الاسرائيليون تساؤلات حول الأوضاع السياسية التى ستواجهها إسرائيل بعد غياب شارون ويتوقّع هؤلاء ان تؤول

الأمور إلى الاحتمالات الآتية:

- إستعادة حزب الليكود عافيته وحيويته إثر غياب شارون، وبالتبعية غياب حزبه «كديما».
- بانتهاء حياة شارون السياسية، يكون قد وضع بذلك نهاية للمسيرة السياسية للحرس القديم فى إسرائيل، أولئك الذين نشأت إسرائيل على أيديهم العام 1948 ولم يبق منهم سوى شمعون بيريس البالغ من العمر 82 عاماً، أي أنه أكبر من شارون بنحو خمسة اعوام. وثمّة توقّعات أن يعلن بيريس اعتزاله السياسة بعد غياب شارون، بالنظر إلى تطابق آرائهما السياسية فى الفترة الاخيرة، خاصة فيما يتعلّق بالصراع الفلسطيني الاسرائيلي. وإذا لم يعتزل السياسة فالأرجح أن يعود إلى حزب العمل تحت رئاسة بيريتس.
- من المتوقّع أن تجري الانتخابات التشريعية في إسرائيل فى موعدها المحدّد وهو يوم 28 آذار من هذا العام، ولن يكون باستطاعة أولمرت خلال هذه الفترة إتخاذ قرارات مصيرية أو استراتيجية مثل تلك التي كان يتّخذها شارون، ما سيؤجّل الحديث عن مفاوضات مع الفلسطينيين ويؤخّر جلاء الصورة السياسية إلى ما بعد الانتخابات. وسيكون على الاحزاب السياسية الاخرى مراجعة حساباتها والاعداد للانتخابات القادمة ومن المتوقّع أن تكون المنافسة الكبرى بين نتنياهو وبيريتس المناصر لاتجاه تسوية النزاع الفلسطيني الاسرائيلي من خلال حلول وسط.

خلاصة واستنتاجات:

لا شكّ بأن البصمات الأخيرة التي تركها شارون في مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بنوع خاص، والاسرائيلي العربي بشكل عام، من خلال خروجه القسري من قطاع غزة، قد عمّقت حالة الإنقسام في المشهد السياسي الحزبي الإسرائيلي وأحدثت تبدّلات نسبية إيديولوجية وسياسية وحزبية ومجتمعية تشغل بال العديد من المفكّرين والمحلّلين المعنيين بالشأن

الاسرائيلي. وفي هذا السياق تحدّث الكاتب المعروف يوئيل ماركوس في صحيفة هآرتس عن تداول فكرة لدى الاسرائيليين مفادها ضرورة وجود ديغول أو تشرشل في إسرائيل. وهي فكرة تستحضر التجربة الفرنسية للإستعمار الاستيطاني في الجزائر على الرغم من وجود فروقات جوهرية بين الإستعمار الصهيوني الإجلائي (طرد الشعب الفلسطيني من أرضه) في فلسطين والإستعمار الإستيطاني الفرنسي في الجزائر. واعتبر ماركوس أن صورة شارون ووزير حربه شاؤول موفاز لا تشبه صورة ديغول ولا تشرشل، لأنهما لم يوجّها للإسرائيليين الرسالة التي تقول: «إن صراعاً سياسياً ضارياً وعنيفاً بين الحكم المنتخب وبين الفوضويين من دعاة أرض إسرائيل الكاملة يجري من وراء عملية فك الارتباط ولم يقولا للشعب إلى أي مدى وصلت خطورة خروج العدو الداخلي (حماس) ويده هي العليا».

أما سيفربلوتسكر فقارن في صحيفة يديعوت أحرونوت بين القصة التاريخية الإيرلندية وما أسماه «القصة الفلسطينية الإسرائيلية» ودعا إلى ظهور مايكل كولينز الفلسطيني ومايكل كولينز الإسرائيلي نسبة إلى مايكل كولينز الإيرلندي الذي وقّع قبل نحو 84 عاماً إتفاقاً يقضي بالتنحّي عن حلم «إيرلندا الكاملة» وأن يساعد على تقسيمها بين المناطق الـ 26 الكاثوليكية التي أقيمت منها الجمهورية.

باختصار يمكن القول إن شارون، والشارونية من بعده، لم يكونا ينطويان على أي معنى من معاني الجمعية الخيرية تجاه الفقراء والمعذّبين من الفلسطينيين في قطاع غزة. والانسحاب الذي حصل لم يكن سوى خطوة جزئية تكتيكية لحماية خطوة أهمّ منها في الضفة الغربية. والفوز بالجزء أفضل من خسران الكل.

لقد كسبت استراتيجية شارون الدبلوماسية المزيد من الأرض والمياه والاجراءات الأمنية المتمثّلة بالسكوت عن جدار الفصل العنصري، والمحميّة كلّها بوعد الرئيس بوش، الذي يمثّل حالياً رئيس أكبر وأقوى دولة في العالم. وما بين وعد بلفور 1917 ووعد بوش 2004 جرت مياه كثيرة تحت الجسر،

وما من شكّ في أن تكرار تجربة لبنان في فلسطين، يعتبر محطّة إيجابية، لانتفاع محبّي السلام الشامل والدائم والعادل بعبر التاريخ، في منطقتنا والعالم.

هوامش ومراجع

1- دليل إسرائيل العام 2004، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ص 136-137.
2- قضايا إسرائيلية، العدد 17-18 شتاء وربيع 2005 ، ص26 وما بعدها.
3- المصدر السابق، ص 31 .
4- المصدر نفسه.
5- المصدر السابق، ص 32 .
6- المصدر نفسه، ص33.
7- نداء القدس، السنة الرابعة، العدد 38 تشرين الأول 2005، ص 1.
8- لمزيد من التفاصيل أنظر مجلّة دراسات باحث، العدد الثامن، السنة الثانية خريف 2004 ، ص 33 وما بعدها.
9- جاء ذلك نتيجة مسح أجرته القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي حسبما أوردته شبكة الشرق الأوسط للإعلام على موقعها http://www.mideastureb.org
10- المصدر السابق.
11- دراسات باحث، مصدر سابق، ص 71.
12- جريدة البيان، 2004/6/13.
13- دراسات باحث، مصدر سابق، ص 80.
14- في هذا الخصوص قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك على سبيل المثال أن الحلول المفروضة من طرف واحد في الشرق الأوسط تمثّل تلاعباً وفقاً للظروف أو الأشخاص بالإستقرار الدولي وبقواعد القانون الدولي وهذا يشكّل سابقة مؤسفة.
15- التقرير الاستراتيجي ، المجلّد الثامن ،العدد الثاني ، مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية.

16- دراسات باحث، مصدر سابق، ص 48و49.

17- المصدر السابق.

18- آفاق استراتيجية، العدد الرابع، أيلول 2005 ، ص 10.

19- www.Almassar.com تموز 2004.

20- هاريف موريس، فاينانشل تايمز 2006/1/24 العدد 4488 .

21- المصدر نفسه.

22- هآرتس2005/2/8 دان بن دافيد، وماذا بعد الإنفصال؟ النور، العدد 172 تشرين الثاني- كانون الاول.

العلاقات الإستراتيجية الصينية - الروسية

علي حسين باكير*

يستطيع المراقب للعلاقات الصينية-الروسية المتنامية ملاحظة وجود تنسيق استراتيجي متزايد بين الطرفين ما يثير بالإضافة إلى القلق، الحفيظة لدى قوى عديدة إقليمية و دولية ترى في هذه العلاقات خطرًا يتهدّد نفوذها خاصة أنّ التعاون بين الطرفين يشمل العديد من القضايا و منها: التسلّح العسكري، التنسيق السياسي والدبلوماسي في القضايا الدولية، التعاون المشترك في مجالات البحث و التطوير، بالإضافة إلى التجارة المتبادلة.

خلفية العلاقات الصينية-الروسية:

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والإتحاد السوفياتي في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر العام 1949. وفي آب/أوغسطس العام 1991، تفكّك الإتحاد السوفياتي، فوقّع البلدان في السابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 1991، على محضر المحادثات وحلّت مشكلة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والإتحاد السوفياتي السابق. (1)

بعدها شهدت العلاقات الروسية الصينية تحسّنًا

* باحث في العلاقات الدولية

منذ العام 1992 حين أكّد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين خلال زيارته لبكين في كانون الاول/ ديسمبر من ذلك العام على أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجّه الغربي والتوجّه الآسيوي باعتبار أن روسيا دولة اورو -آسيوية. ثم جاءت قمّة بكين في نيسان /أبريل العام 1996 لتعطي دفعة قوية للعلاقات بين البلدين وترسي دعائم المشاركة الاستراتيجية بينهما بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي، وذلك بعد الاتفاقيتين المتعلّقتين بالحدود الشرقية العام 1991، والحدود الغربية العام 1994.

وقد اتخذت العلاقات الروسية الصينية عدة أبعاد:[2]

أولها: موقف البلدين من السياسة الأميركية ورفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة، ومعارضة مشروع الدرع المضادة للصواريخ التي تقيمها الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنّها ما تطلق عليه «الدول المارقة» مثل إيران وكوريا الشمالية. وترى فيها الصين وروسيا تهديدًا للأمن العالمي وتجديدًا لسباقات التسلّح، لذا فهما يدعمان التمسّك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة البالستية الموقّعة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية العام 1972 باعتبارها أساس الاستقرار العالمي، واتفاقات الحد من التسلّح بصفة عامة.

ثانيها: التعاون في مجال التقنيات العسكرية حيث تعتبر الصين أكبر سوق للسلاح الروسي، وتستأثر وحدها بـ 40 % من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكّل الأسلحة الروسية 70% من إجمالي واردات الصين من الأسلحة.

ثالثها: التنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى بهدف تحجيم نشاط الحركات الاسلامية في المنطقة ومكافحة تجارة المخدّرات وتهريب الأسلحة والتصدّي للإرهاب والنزعات الانفصالية، وذلك في إطار مجموعة شنغهاي الخماسية، التي تضمّ كازاخستان و طاجيكستان وقيرغيزستان إلى جانب روسيا والصين وتكوّنت في نيسان /إبريل 1996 مع توقيع معاهدة أمنية بين الدول الخمس.

رابعها: تأكيد عدم تدخّل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له. فقد أكّدت الصين دومًا على أن قضية الشيشان هي من الشؤون الداخلية التي تتعلّق بوحدة الأراضي الروسية. كما التزمت روسيا تفادي إقامة علاقات رسمية مع تايوان، وأعلنت أنّ التيبت جزء لا يتجزّأ من الصين، وبذلك يتفادى البلدان دعم الحركات الانفصالية في كل من بلديهما.

خامسها: يتعلّق بتنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. فالعام 2000 بلغ التبادل التجاري بينهما نحو 7 مليارات دولار. وتعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بعد ألمانيا والولايات المتحدة. ولا شك في أن الإمكانات المتاحة للبلدين تتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما ولمزيد من التعاون في المجال الاقتصادي.

هذا كلّه يوضح عمق المشاركة الإستراتيجية بين روسيا والصين وعدم إقتصارها على الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب بل اتساعها لتشمل العديد من الجوانب الأخرى لا سيما الإقتصادية، ولكن على الرغم من تنامي العلاقات بين البلدين فإنها تظل عند حد المشاركة الاستراتيجية ولا ترقى إلى مستوى التحالف العسكري، وقد أكّد الطرفان ذلك في أكثر من مناسبة، كما أكّدا أنها لا تستهدف طرفًا آخر وإنما تأتي تلبية للمصالح المشتركة للبلدين.

والعام 2001، وصلت علاقات شراكة التعاون الاستراتيجية بين الصين وروسيا إلى مستوى جديد، حيث تعمّقت الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين وتكثّفت الاتصالات بين قادتهما. واجتمع الرئيس الصيني يانغ زيمين مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ثلاث مرات في عام واحد بالإضافة إلى الاتصال الهاتفي بينهما ست مرات. وتمّتت معاهدة حسن الجوار والتعاون الودّي بين البلدين التي وقّعها رئيسا البلدين العام 2001

والبيان المشترك الذي أصدراه في العام نفسه قنّنا مفهوم الصداقة المتوارثة من جيل إلى جيل وعدم المعاداة إلى الأبد.
و ما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من أيار/مايو العام 2003، قام الرئيس الصيني هو جين تاو بزيارة رسمية لروسيا.
وفي السنوات الأخيرة، ظلّت التجارة والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الجانبين تتكثّف يومًا بعد يوم. كما ازدادت مع مر الايام التبادلات والتعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والتربية وغيرها.

أمّا بالنسبة إلى الخلاف الذي كان في السابق يحدّ من هذا التعاون بشكل أساس، فهو خلاف حدودي، إذ تشترك الصين وروسيا في حدود يبلغ طولها 4370 كيلومترًا. و قد حدّد الجانبان 97% من الحدود عبر مفاوضات استمرت سنوات عديدة على أساس معاهدات الحدود الحالية ومبادئ القوانين الدولية المعترف بها وروح التشاور المتكافئ والتفاهم والتسامح[3].
معظم هذه الخلافات الحدودية تمّ الاتفاق على حلّها بشكل رسمي العام 2001، أمّا باقي المناطق الخلافية الحدودية فقد تمّ تسويتها بشكل نهائي في حزيران/يونيو العام 2005.
و قد كانت مسألة تسوية الحدود إنطلاقة قويّة لتأسيس علاقات سياسية و تجارية متبادلة تكون بمثابة حجر الأساس لبناء علاقات استراتيجية صينية-روسية خاصّة أنّ الطرفين يتلاقيان في السياسة الدولية التي تقوم على مبدأ «عالم متعدّد القطب» لمواجهة التفرّد الأميركي. وقد اتّفق الطرفان على ضرورة التعاون أيضًا في قضايا الدفاع الصاروخي: تايوان، آسيا الوسطى، والفضاء.

العلاقات السياسية الصينية-الروسية:

أوّلاً: التحالف الاقليمي

تسعى كل من الصين و روسيا إلى تشكيل تحالف إقليمي ليكون صدًّا في وجه

الاختراق الأميركي للمنطقة، خاصّة في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الإتحاد السوفياتي سابقًا و التي فرط عقدها إثر انهياره. وقد عمدت الدولتان إلى تأسيس بعض المنظّمات الإقليمية و تفعيل البعض الآخر لهذا الغرض و منها، بل وأهمّها:

مجموعة شنغهاي: و التي ضمّت كل من الصين، روسيا، طاجيكستان، كازخستان وقيرغيزستان ثم انضمّت إليها أوزبكستان، و تمّ تأسيسها العام 1996 في محافظة شنغهاي الصينية. والعام 2001 تمّ توسيع المنظمة من خلال دخول أوزبكستان إليها. و تهدف هذه المنظّمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء ومناقشة عدد من المواضيع المهمة بشكل دوري وذلك، بهدف:

- إعادة ترسيم الحدود بين جمهوريات ما بعد الإتحاد السوفياتي من جهة، والصين من جهة أخرى.
- مواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والنزعة الإنفصالية والتطرّف، إضافة إلى التعاون الاقتصادي.
- مواجهة الاضطرابات الداخلية، فهذه البلدان كلّها إما تشهد صحوة إسلامية، كما هو الحال في طاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، وإما تشهد مواجهات بين المسلمين والأنظمة غير المسلمة مثل روسيا والصين.

و قد أصدرت المجموعة في اجتماعها الاخير السنة الفائتة دعوة لخروج جميع القوى الخارجية من منطقة وسط آسيا وإنهاء القواعد العسكرية الخارجية في إشارة غير مباشرة للقوات العسكرية الأميركية و قواعدها في المنطقة.

وقد قاد العديد من العوامل فيما بعد الطرفين إلى إنشاء رابط استراتيجي مشترك بينهما وإلى تقوية العلاقات الثنائية في السنوات الاخيرة. على الجانب الصيني، ساهمت النقلة العالمية في السياسة الدولية و عبر القادة

الاستراتيجيين الصينيين، في إعادة تقييم سياسة الصين الأمنية و مناقشة الاحتمالات والخيارات كافة المتاحة أمامهم و منها إنشاء علاقات تعاون ثنائية أو تحالف قوي ومتين لصد هيمنة الولايات المتّحدة على المنطقة ومحاربة نزعتها الأحادية.

أما بالنسبة إلى روسيا، فقد رأت أنّ عليها استعادة قوّتها وأنّ ذلك لا يمكن أن يتحقّق بمواجهة القوى والدول الصاعدة في المنطقة، بل في التعاون معها لا سيما الصين.

ولعلّ هذا السبب الرئيس في إنشاء التحالف القوي في النصف الثاني من التسعينات بين الصين وروسيا بالإضافة إلى قضايا أخرى مشتركة ومهمّة ومنها[4]:

1- التحديات- الجيوسياسية والجيو-استراتيجية على مسرح روسيا الغربي الحيوي، والامتداد التوسّعي لحلف الناتو شرقًا، مع الجهود الواضحة للولايات المتّحدة لتقويض التأثير والنفوذ الروسي في آسيا الوسطى و مناطق أخرى قريبة منها، وهو الأمر الذي زاد من عزيمة الطرفين الروسي والصيني على توثيق علاقاتهما في هذه المنطقة مع دعوة الطرفين إلى عالم متعدّد القطب مع ضرورة إنشاء نظام سياسي وإقتصادي جديد.

2- معارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأميركي و الانسحاب الآحادي الأميركي من معاهدة «أي بي أم» للحد من انتشار الأسلحة البالستية.

3- لدى البلدين تخوّف من القوى و النفوذ الاسلامي في البلدان المجاورة بالإضافة إلى تخوّف من تنامي الحركات القومية الوطنية في تلك المناطق مثل القوقاز، آسيا الوسطى، ومناطق غرب الصين.

4- نمو صادرات روسيا من النفط مقابل ارتفاع استهلاك الصين للطاقة، وهو الأمر الذي كان يشكّل دافعًا إضافيًا لضرورة إقامة علاقات استراتيجية ثنائية بين الطرفين.

5- إنخفاض انتشار الجيش الروسي في الأماكن المجاورة والبلدان الحديثة

الإستقلال وتبديل روسيا تحالفاتها السابقة في فترة الاتحاد السوفياتي وتخلّيها عن معاهدات الدفاع المشترك واستبدال ذلك كلّه بعلاقات تعاون وصداقة مع الهند، فيتنام، كوريا الشمالية، وهو ما يريح الصين مقارنة بوضع الإتحاد السوفياتي الذي كان سابقًا.

6- حاجة كلا الطرفين إلى بعضهم البعض، روسيا كقوة آخذة في الذبول بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، والصين كقوّة آخذة في الصعود مؤخّرًا خصوصاً من الناحية الاقتصادية مع تحوّلها العام 2002 إلى الدولة الأولى الجاذبة للاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم.

على الرغم من هذه القواسم المشتركة بين الطرفين، واجهت العلاقات المشتركة بعض الصعوبات العام 2000 إثر صعود بوتين إلى الحكم في روسيا. فقد صنّف آنذاك على أنّه موالٍ للتوجّهات السياسية والأمنية والاقتصادية الغربية ويسعى إلى علاقات ثنائية قوية مع أميركا ما خفّف قليلا من سرعة التوجّهات المشتركة الروسية-الصينية. خصوصاً أنّ الرئيس الصيني أيضًا «جن تاو» يمثّل الجيل الصيني الجديد في سدّة القيادة الصينية، وهو كما معظم جيله لم يتلقّوا تعليمهم في روسيا ولم يخبروها ومبادئها، لذلك كانوا متحرّرين كليًّا من تأثيرها. لكن سرعان ما دفعت التغييرات الحاصلة في المنطقة إلى ضرورة تدعيم العلاقات الثنائية خصوصاً مع دخول الأميركيين حلبة السباق للسيطرة على منطقتهم وتخومهم في أفغانستان، آسيا الوسطى وباقي المناطق الحيويّة لهم[5].

ثمّ ما لبثت أن تكثّفت الاتصالات والزيارات على المستويات الرفيعة بين الصين وروسيا العام 2001. فقد التقى الرئيس الصيني يانغ زيمين والرئيس الروسي بوتين مرات عديدة، ثمّ وقّعا رسميًا إتفاقية التعاون وحسن الجوار بين الصين وروسيا في تموز/ يوليو، الأمر الذي أدّى إلى إرساء أساس قانوني لتنمية علاقات ودية طويلة الأمد بين البلدين. والمضمون الرئيس لهذه الإتفاقية هو «إنتقال الصداقة بين البلدين والشعبين من جيل إلى جيل،

وعدم تحويل الآخر إلى خصم إلى الأبد». وباعتبارها وثيقة منهجية لإرشاد تنمية العلاقات بين البلدين، حدّدت طبيعة العلاقات الصينية- الروسية الداعية إلى عدم الانحياز وعدم المواجهة وأنها غير موجّهة إلى أي دولة ثالثة. وقدّمت إلى المجتمع الدولي مثالاً في البحث عن الأمن بالاعتماد على الثقة المتبادلة والبحث عن التعاون بالاعتماد على المنفعة المتبادلة. وفي أيلول/سبتمبر 2001، زار رئيس مجلس الدولة تشو رونغ جي روسيا، ما عزّز تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين[6].

ثانياً: معاهدة التعاون و حسن الجوار المشتركة

في تموز/يوليو العام 2001 قامت الصين و روسيا بتوقيع إتفاق تعاون ثنائي لتوثيق علاقات الدوليتين خلال العشرين سنة المقبلة. و تحلّ هذه الاتفاقية الجديدة مكان تلك التي تمّ توقيعها أيام ماو تسي تونغ و ستالين والتي شكّلت الحلف المشؤوم العام 1950 وأصبحت غير واقعية فيما بعد في نهاية الستينات إثر التوتّر الذي حصل بين البلدين وفسخ علاقاتهما الثنائية.

و قد جاءت هذه الاتفاقية الجديدة آنذاك لتدعم «الشراكة الاستراتيجية» بين البلدين و القائمة منذ نهاية التسعينات خصوصاً أن الدولتين قلقتان من التحوّل في النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتّحدة وحلفاؤها الأوروبيين.

و على العموم ركّزت هذه الاتفاقية المؤلّفة من 25 بندًا على ما يلي[7]:

1- المعارضة المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأميركي.

2-رفض المفهوم الغربي «التدخّل الإنساني» والذي تبنّاه حلف الناتو العام 1999 في كوسوفو.

3- معارضة الخطط الأميركي بالتوسّع العسكري، والتي لا يمكنها إلاّ أن تضرّ بمصالح الأمن العالمي.

4- الدعم الروسي لمفهوم «صين واحدة» والاعتراف بحق الصين في تايوان كجزء منها.

5- تدعيم التعاون العسكري بين الطرفين.

في الجانب العسكري: أمّا فيما يتعلّق بحالات الطوارئ العسكرية، فمن المهم أن نشير إلى أنّ الطرفين تجنبا إنشاء تحالف عسكري، فقد نصّت الاتفاقية على أنّه «في حال وجود تهديد أو عدوان، يقبل الطرفان على الاتصال ببعضهما البعض بأسرع وقت ممكن و يتم إجراء مشاورات لإزالة هذا التهديد أو العدوان». كما نصّت أيضًا على عدم استخدام أي من الطرفين القوة أو التهديد باستخدامها أي وسائل ضغط أخرى إقتصادية أو غير إقتصادية، وعلى حل الخلافات والنزاعات ثنائيًا بشكل حصري وبالطرق السلمية، وقد تعهّد الطرفان بعدم توجيه أو استخدام الأسلحة النووية ضدّ بعضهم.

فيما يخص قضية تايوان وسيادة الصين: تدعم روسيا سياسة الصين وموقفها وأراضيها وتعترف بمبدأ الصين الكبرى الواحدة، وإنّ حكومة الصين هي الحكومة الشرعية التي تمثّل كامل الصين. وفي المقابل تقوم الصين بدعم روسيا فيما يخص وحدة الأراضي الروسية و سيادتها.

وعلى الرغم من أنّ الجميع يدرك أنّ الصين قوّة ناهضة و أنّ قوة روسيا في ذلك الوقت آخذة في الذوبان، إلاّ أنّ محور بكين-موسكو آخذ في الصعود والتمكّن. ومع هذا فإنّ الصين تبقى متشكّكة دائمًا من سياسات بوتين تجاه الغرب خاصّة الولايات المتحدة، أوروبا و حلف الناتو. لكنّ الزيارات العديدة التي قام بها بوتين للصين والتي يسعى من خلالها إلى طمأنة الشركاء الصينيين إلى توجهاته قد أرضتهم، خاصّة إثر تأكيد روسيا تعاونها الوثيق والتزامها الاتفاقية وبنودها الموقّعة مع الصين.

هذا ويرى الطرفان أنّه ليس من مصلحتهما حاليًا إعلان تحالف عسكري خشية أن يثير ذلك جنون الولايات المتّحدة أو يسلّط الضوء على انبعاث خطر كبير على أوروبا وأميركا وخوفًا من أن يتم استغلال مثل هذا الوضع

في إذكاء نار العداء بين الصين وروسيا من جهة والغرب من جهة أخرى. لذلك، أكّدت الصين بشكل رسمي مرات عديدة وفي مناسبات مختلفة أنّ نوعية علاقاتها المميّزة مع روسيا ليست حلفًا استراتيجيًا أو عسكريًا بالضرورة، وهو غير موجّه ضدّ أي طرف ثالث، والأهم من هذا أنّه لا يشكّل تهديدًا لأي طرف خارجي. وقد أوضح الصينيون لطمأنة غيرهم، أنّ علاقاتهم مع روسيا هي «علاقات تعاون استراتيجية» وليست «شراكة أو تحالف استراتيجي».

على الصعيد الروسي الداخلي، لا تزال فئة روسية غير مقتنعة بشراكة استراتيجية مع الصين وتشير إلى خطر العلاقات معها وتتناولها بمصطلحات عدائية مثل «الغزو السكاني الصيني»، أو «الاختراق الاقتصادي الصيني»، أو «تحدّي عسكري»، أو «تعارض جيو-استراتيجي»، لكنّ الأغلبية ما زالت ترى أنّ الصين شريك مهم جدًا و يمكن الاعتماد عليه، وأنّ الأولوية في سياسة روسيا الخارجية يجب أن تكون لصالح تنمية العلاقة معها وتقويتها.

على الجانب الصيني، يشكّك البعض بقدرة معاهدة الصداقة والتعاون الأخيرة، وهي الثالثة مع روسيا بعد الحرب العالمية الثانية، على تقديم شيء جديد للصين، على اعتبار أنّ جميع المعاهدات السابقة أدّت إلى خسارة الصين جزء من مناطقها المتنازع عليها مع روسيا ولم تفد الطرف الصيني كثيرًا خاصّة أنّ روسيا كانت و لا تزال تبيع الهند أنظمة تسلّح أكثر حداثة وتطوّرًا ممّا تقدّمه للصين نفسها وهو ما يعتبره العديد من الخبراء الصينيين إستغلالاً روسيًا في دعم الهند ضدّ الصين.

ويرى جزء آخر من الصينيين أنّه يجب التركيز على الاقتصاد والتنمية في العلاقة مع روسيا وعدم الانجرار وراء علاقات عسكرية قد تثير المشاكل. ويقول الصحافي الاقتصادي (جيم رهود) الكاتب في مجلة الإيكونوميست أن الصين لو استمرت بمنهج التنمية الحالي فإنها ستصبح العام 2025 أكبر دولة إقتصادية، حيث سيبلغ حجم اقتصادها ما يعادل مرّة ونصفًا إقتصاد

الولايات المتحدة، وما بين 75 إلى 80 في المئة من إجمالي إقتصاد أوروبا واليابان.

إن المتابعة المتأمّلة لإنجازات الصين الاقتصادية والسياسية والتحليل العلمي لمراكز الدراسات الصينية التي أنشئت حديثًا في بعض الجامعات البريطانية، تبيّن أن ذلك المارد الصيني سيظل ساكتًا إلى أن تكمل الصين خطط التطوير السياسي والاقتصادي بما يتماشى مع متطلّبات العصر، مع تحديث مستمر لقواتها المسلحة وتزويدها المعدات الإلكترونية الحديثة بشرط أن تتوافر ثلاثة شروط أساسية للصين، وهي[8]:

أوّلاً: المحافظة على الاستقرار السياسي الداخلي فيها.

ثانياً: إستمرار نموّها الاقتصادي الذي بدأته منذ سنوات قليلة.

ثالثاً: ألاّ يشغلها عن عملية النمو الاقتصادي والبناء السياسي أية أحداث أخرى مهما كانت كبيرة مثل غزو جزيرة تايوان أو إقحامها في منافسة دولية أو المشاركة في عمليّات عسكرية إقليمية.

ومن الأمانة القول بأن تناول أوضاع الصين بصورة موضوعية لا يعني أن كل شيء رائع هناك.

فالحقيقة الواقعية تكشف أن الصين تعجّ بمشاكلها الداخلية والأزمات منها ضرورة تقليص زيادة جديدة في المواليد وأزمة غذائية وبطالة في بعض المقاطعات تصل إلى ما بين 60 ـ 80% من عدد القادرين على العمل، كما تتردّد بين حين وآخر حركات إنفصالية في مقاطعات كثيرة إضافة إلى وجود بيروقراطية حزبية وحكومية وتقنين الديمقراطية بمقاييس «العطارين» الصينيين.

العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية:

أوّلاً: العلاقات التجارية

تعتبر روسيا شريكًا تجاريًا قويًا للصين و هي تحتلّ دائمًا موقعًا بين الشركاء العشرة الأوائل لها واحتلّت سنة 2005 المرتبة التاسعة بعد أميركا، اليابان،

هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، ألمانيا، ماليزيا و سنغافورة. و تعتبر روسيا المصدّر الأوّل للأخشاب إلى الصين 64, 7% من جميع واردات الصين من الخشب، المخصّبات 47, 5%، المأكولات البحرية 44, 5%، النفط 8, 75%، معادن حديدية 13, 9%. أمّا بالنسبة إلى الصين، فتكاد صادراتها إلى روسيا تنحصر بالمواد والسلع الاستهلاكية، فيما تطمح روسيا في أن تزيد الصين من استثماراتها المباشرة في اقتصادها والتي بلغت العام 2004 حوالي 5% من حجم الاستثمارات الصينية الخارجية الكلية حيث تأمل الصين في أن تبلغ هذه الاستثمارات العام 2020 في الاقتصاد الروسي الـ 12 مليار دولار[10].

العام 2000، عرفت التجارة الثنائية بين الطرفين أرقامًا قياسية ببلوغها 8 مليارات دولار و لكنها تشكّل 1, 7% فقط من حجم التجارة الصينية. ويعدّ هذا الرقم متواضعًا جدًا مقارنة بحجم التجارة الصينية مع أميركا و البالغ 115 مليار دولار في ذلك الوقت. العام 2001 إرتفع حجم التجارة الصينية-الروسية ليبلغ 10, 67 مليار دولار ثم 12 مليار دولار العام 2002. لكنّ هذا المبلغ يبقى متواضعًا مقارنة مع حجم التجارة الصينية-الأميركية على سبيل المثال.

على العموم، التعاون الاقتصادي المشترك في نموّ متزايد، على الرغم من أنّ روسيا تعهّدت بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع آسيا و المحيط الهادئ، إلاّ أنّ الأرقام المتوافرة لا تزال تشير إلى ضعف هذا التوجّه مع حيازة أوروبا: حوالي 40% من حصّة التجارة الروسية مع الخارج، وعلى التوالي 2, 22% و5, 16% من صادرات دول الكومنولث وواردتها على التوالي، 5, 9% و3, 3% من صادرات الولايات المتّحدة وارداتها على التوالي، و4, 5% و2, 5% حصّة الصين فقط، 3, 5% و 2, 9% من حصّة اليابان.

وقد تكثّفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين العام 2004 وبلغت حوالي 21, 2 مليار دولار بزيادة نسبتها 35% عن السنة السابقة لها، فيما بلغت في الفصل الأول من العام 2005 حوالي 5, 4 مليار دولار بزيادة نسبتها 23, 1%

عن الفترة نفسها من السنة السابقة. وقد نمت الصادرات الروسية لعام 2004 بنسبة 24,7% عن السنة السابقة لها التي حقّقت نموًا يبلغ 15,7%، وقد بلغ الحجم الكلّي للصادرات الروسية 1,12 مليار دولار العام 2004. وبالمثل، فقد ازدادت الصادرات الصينية لروسية بنسبة 50,9% عن الفترة نفسها لتبلغ 1,9 مليار دولار، فيما سجّلت أرقام الربع الأول من العام 2005 زيادة في صادرات كلا البلدين: الروسية إلى الصين بنسبة 19,3% لتبلغ 27,3 مليار دولار، والصينية إلى روسيا بنسبة 22,9% لتبلغ 13,2 مليار دولار.[11]

ثانيا: المصالح النفطية

ومن هنا، لا تزال العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية تشكّل بوّابة واعدة لتقوية العلاقات والاستثمارات المشتركة لا سيّما في القطاع النفطي وقطاع الطاقة بشكل عام.

لقد أدت الطاقة الروسية دوراً كبيراً ومهماً في تنمية العلاقات الثنائية السياسية و الاقتصادية الصينية-الروسية وتطويرها منذ العام 1996 وبشكل متزايد. ومنذ زيارة الرئيس الصيني يانغ زيمين لروسيا العام 2000 والعلاقات في مجال الطاقة تتسارع و تكبر. فقد وقّعت شركات النفط في الجهتين إتفاقًا ضخمًا العام 2001 يهدف إلى إنشاء أنبوب نفطي طوله 2400 كيلومتر مع قدرة على نقل ما بين 25 و 30 مليون برميل سنويًا. وعند إتمام هذا الخط الذي تبلغ كلفته ما بين 2,5 و 3 مليار دولار تقريبًا، سيكون قادرًا على تزويد الصين 700 مليون طن من النفط الروسي خلال 25 سنة.[12] ويمتد هذا الانبوب من منطقة الشرق الأقصى الروسية إلى موانئ الشمال الصينية تتنافس عليه اليابان أيضًا التي اقترحت مسارًا آخر له بطول 4100 كيلو متر وبكلفة تبلغ 4 أضعاف كلفة الخط الصيني المقترح سابقًا.

وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) إلى أن الصين

ستحصل عبر هذا الأنبوب في حال إنجازه بشكل كامل على مليون برميل يوميًا من حقول أناغارسكز. وقبل أن تحدث أزمة شركة يوكوس الروسية كانت شركة (CNPC) الصينية وقّعت معها في حزيران/يونيو 2003 مذكّرة تفاهم حول المشروع، واقترح بوتين فيما بعد إعطاء الصينيين حصّة في الشركة التي تنتج 1% من نفط العالم الخام، وكان بوتين يأمل بذلك أن يعيد النفط تسخين العلاقات الصينية-الروسية الباردة تاريخيًا.

لكنّ العام 2003 شهد أيضًا تطوّر بعض المشاكل في العلاقات الثنائية و ذلك نتيجة تجميد مشروع خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين المعروف اختصارًا بإسم خط (إن دي)، وهما الحرفان الأوّلان للمدينة الروسية التي سينطلق منها الخط، والمدينة الصينية التي سيصب فيها. والواقع أن روسيا هي التي بادرت في تشرين الثاني/نوفمبر 1994 بطرح هذا المشروع حيث وقّعت إتفاقية بين الحكومتين في هذا الصدد في تموز يوليو وأيلول/سبتمبر العام 2001. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر العام 2002 أعلنت الحكومة الصينية أنها انتهت من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وخاطبت الجانب الروسي خطيًا بالموافقة عليه. وفي مايو العام 2003 قامت المؤسّسة الصينية للنفط والغاز الطبيعي وشركة يوكوس الروسية للنفط بالتوقيع على الاتفاقية العامة للمشروع والمشار إليها سابقًا. إلا أن الحكومة الروسية قامت فجأة، وبعد شهر من توقيع الاتفاقية، بتغيير رأيها، مفضّلة التعاون مع اليابان أولاً في المشروع بدلاً من الصين عبر مد خط أنابيب أطلق عليه اختصارًا خط (إن إن) وهو ما أدّى إلى تجنيب مشروع خط (إن دي) ومنذ ذلك الحين لم يتّخذ بشأنه خطوة واحدة إلى الأمام على الرغم من الوعود كافة الصادرة عن الجانب الروسي بالتزام تشييده.[13]

و قد قامت الصين بالضغط على روسيا من أجل الحصول على أنبوب النفط هذا وذلك خلال القمّة التي عقدها هو جنتاو مع الرئيس الروسي فلاديمير

بوتين في 15 تشرين الأول/أوكتوبر 2004 حيث طالبت الصين بالحصول على صفقة خط الأنابيب من أجل زيادة إمداداتها من النفط. وقال مجلس التجارة الصيني الروسي والذي تتمتّع فيه بكين بتأثير كبير إن الصين «مهتمّة جدًا» بالحصول على الصفقة، حيث عرض رئيس الوزراء الصيني وين جياباو إستثمار 12 مليار دولار في قطاع الطاقة الروسي خلال المباحثات التي أجراها في موسكو، وبعد أزمة يوكوس ربما سيكون البديل المتاح أن تقوم شركة ترانسنفت الروسية بنقل النفط السيبيري إلى ميناء ناخودكا الروسي على المحيط الهادئ، ومنه بالناقلات البحرية إلى الموانئ الصينية المجاورة.

ومن المتوقّع أن يزيد هذا الأنبوب النفطي من حجم التجارة المتبادلة بين الصين و روسيا بنسبة 50% عمّا هي عليه الآن.
وإضافة إلى النفط، ما زالت مشاريع نقل الغاز الطبيعي من سيبيريا عند مدينة أركوتسوك تنتظر تدبير 12 مليار دولار لمدّ أنبوب للغاز، وستحصل الصين حين إتمامه على ملياري قدم مكعّب يوميًا.
وعلى الرغم من أن الصين حريصة على إتمام تلك المشاريع وتظهر جدية في التعاون مع روسيا مشترطة ألاّ تزاحمها اليابان في حصّة من التصدير، فإنها لا تضع ثقلها كله على المصدر الروسي.
فمن الصعب أن ينسى القادة الصينيون تلك الأزمة الحادة التي شهدتها الصناعة الصينية في أعقاب توتّر العلاقات بين موسكو وبكين في الستينات من القرن العشرين، حينما سحبت روسيا مهندسيها من المصافي والحقول النفطية والمصانع الصينية وهو ما أصاب البلاد بضربة موجعة، ولهذا فهم يعملون على تأمين مصادر تمويل نفطية وغازية أخرى وأن لا يكون اعتمادها على روسيا كلّيًا في هذا الاطار كي لا يهدّد أمنها القومي، و لأسباب عملية أخرى منها:[14]
أوّلاً: إن الجانب الروسي لم يغيّر رأيه إلا نتيجة لتعارض المصالح بين

التكتّلات الاقتصادية الكبرى وانعكاسات ذلك على مؤسّسات صنع القرار السياسي داخل روسيا. وفي مجال تنمية موارد الطاقة يبدو الصراع محتدمًا للغاية ومؤسّسات القطاع العام ممثّلة في شركة إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبين مؤسّسات القطاع الخاص ممثّلة في شركة يوكوس وامتدّت نيران ذلك الصراع لتشمل المشروعين المذكورين (إن دي) الصيني و(إن إن) الياباني.

ثانيًا: ليست العلاقات الصينية الروسية، على الرغم من تميّزها إستثناءً من علاقات الصين بدول العالم الكبرى حيث المصالح الذاتية فوق كل اعتبار.. وانطلاقًا من هذا المفهوم يتعيّن على الصين مراقبة العواصف والمتاعب والتقلّبات بهدوء شديد من دون الاكتفاء بمقولة استحالة تفريط روسيا بالسوق الصيني النفطي باعتباره من أكبر أسواق النفط العالمية والمسارعة باتخاذ خطوات حاسمة لإعادة صياغة إستراتيجية نفطية شاملة ترتكز على محاور تنويع مصادر الاستيراد وتعزيز التعاون مع دول آسيا الوسطى وإيجاد موارد طاقة بديلة، وتكثيف الاستثمارات في مشاريع التنقيب عن النفط خارج الأراضي الصينية.

ثالثًا: إن النفط عامل مؤثّر في رسم الاستراتيجيات العالمية للدول الكبرى ولم يكن هناك سلاح أقوى من سلاح النفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد كان الشرارة الوحيدة التي أشعلت لهيب الصراعات العسكرية، ومع توالي الحروب في منطقة الشرق الأوسط وآخرها حرب العراق، إتجهت الأبصار صوب نفط بحر الشمال الأمر الذي أتاح لروسيا الغنية بمواردها النفطية فرصة ممارسة دبلوماسية النفط داخل دائرة يتّسع نطاقها لتشمل اليابان وكوريا الجنوبية شرقًا والصين جنوبًا والاتحاد الأوروبي غربًا وصولاً إلى الولايات المتحدة، وهي في هذا كله تسعى إلى تحقيق أقصى حد ممكن من مصالحها الذاتية. هذا التوجّه لا يمكن لأحد أن ينكره على روسيا فيما يبقى على الصين أن تعيه جيدًا وتتقبّله لاستحالة تغييره وتتعامل معه بما لا يناقض مصالحها.

× العلاقات العسكرية الصينية-الروسية

يزعج النفوذ الأميركي في مناطق روسيا المتخمة القوميين الروس كثيرًا، فروسيا لن تقاتل دفاعًا عن الصين و لكنها تأمل أن تنفع أسلحتها وتقنياتها العسكرية المباعة إلى الصين في الحد من النفوذ الأميركي في المنطقة وأن تدعم إمكان قيام عالم متعدّد القطب.[15]

أوّلاً: مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين

حتى فترة الثمانينات من القرن المنصرم، كانت المبيعات الروسية العسكرية للصين تكاد لا تذكر لصغر حجمها. أمّا اليوم، فتعد الصين المصدر الاول لصادرات الأسلحة الروسية والتي تستأثر لوحدها بحوالي 45% من صادرات السلاح الروسي إلى الخارج.

ومنذ انهيار الاتّحاد السوفياتي، قامت الصين بصرف مليارات الدولارات لشراء طائرات نفّاثة، صواريخ، غواصات، وكاسحات ألغام من روسيا ما جعلها تصبح المخلّص الأول لصناعة السلاح الروسية التي كانت تعاني منذ انهيار الاتّحاد السوفياتي.

ففي عهد بوريس يلتسين، إعتمد الكرملين تصدير الأسلحة الروسية للصين كأساس ثابت في سياسة تصدير السلاح. ووفقاً للتقديرات المتوافرة، كانت مشتريات الصين من السلاح الروسي تراوح بين المليار والمليارين سنويًا من العام 1992 وحتى العام 1999.

وقد ارتفعت أرقام المبيعات الروسية من السلاح إلى الصين بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدّة الرئاسة العام 2000. وقد زار بوتين الصين في تموز/يوليو العام 2000 وتوّج زيارته هذه لبكين بتوقيع إتفاق استراتيجي حول «التعاون التكنولوجي المتعلّق بالقضايا العسكرية» كجزء من الخطّة المشتركة لتعميق العلاقات الاستراتيجية الصينية-الروسية والشراكة والتعاون وتنميتها.

بطبيعة الحال، تستفيد روسيا كثيرًا من الطلب الصيني على الأسلحة

والتكنولوجيا الروسية، ولكنّ الصين مستفيدة و بشكل أكبر أيضًا، و ذلك من خلال حصولها على التقنيات العسكرية الروسية المتطوّرة والتي تفتقد هي إليها خاصّة في الغواصات و المدمّرات والأسلحة الدقيقة.

وقد استفادت الصين من تجارة السلاح الروسية فعملت خلال السنوات الأخيرة على تنمية طائراتها ومطاراتها وبحريّتها و قدراتها الحربية والعسكرية و تطويرها بشكل كبير. وتعليقًا على ذلك، يقول بعض الخبراء في وصف العلاقات العسكرية الصينية-الروسية، إنّ روسيا أصبحت القاعدة اللوجستية لحاجيات الصين العسكرية.

ومنذ اصطدام طائرة التجسّس الأميركية بالمقاتلة الحربية الصينية في نيسان العام 2001، والأنظار كلّها تتّجه إلى قدرات الصين العسكرية المتنامية، وإلى العلاقات العسكرية والتكنولوجية الصينية-الروسية في السنوات الاخيرة. فمنذ العام 1995 وحتى العام 2002 وتعتبر الصين المستورد الأول للأسلحة في العالم بمبلغ 17 , 8 مليار دولار، و منذ العام 2002 وتعتبر الصين المشتري الاول للأسحلة التقليدية في العالم بمبلغ 3 , 6 مليار دولار سنويًا. (16)

وبطبيعة الحال، يأتي معظم مشتريات الصين وارداتها من الاسلحة والتكنولوجيا من روسيا، و لذلك نلاحظ عددًا من النقاط المثارة دومًا حول هذه المسألة و منها:(17)

1- إنّ الصين مهتمّة بشكل أساسي ورئيسي بأنظمة الأسلحة، ونقل التكنولوجيا، والتخصّص في الليزر، وحروب الغواصات، والدفاع الجوي، وتكنولوجيا الصورايخ.

2- تصر روسيا دومًا على أن تكون مشتريات الصين العسكرية منها بأسعار عادية من دون أي مراعاة أو دفعات كثيرة، فيما تصرّ الصين على ضرورة تخفيض ثمن السلاح لتستفيد من احتياطياتها بالعملة الصعبة في أمور أخرى و ليتسنى لها الوقت أيضًا لتأخذ رخصة تصنيع هذه الاسلحة محليًا من روسيا.

3- يلوم الصينيون الروس دومًا على نوعية السلاح الذي يحصلون عليه وعلى كون روسيا تبيع غيرهم من الدول أسلحة وأنظمة تكنولوجية متطوّرة كالهند مثلاً، لذلك ستركّز الصين من الآن وصاعدًا على نوعية التكنولوجيا المصاحبة لأسلحتها المستوردة من روسيا وليس على الكميّة كما كان الأمر سابقًا.

4- هناك نقاش في روسيا على أنّ تجارة الأسلحة مع الصين تتمّ وفق أسس نفعية ومصلحية آنية فيما يعتبر آخرون أنّه لماذا على روسيا أن تقيّد من مبيعات أسلحتها للصين أو غيرها وهي في أشد الحاجة إلى العملة الصعبة لإحياء اقتصادها وصناعتها العسكرية المتهالكة، ويبرّرون موقف الغرب تجاه حظر أوروبا وأميركا بيع الأسلحة والتكنولوجيا للصين بأنّه يتمّ وفق معايير مزدوجة ومصلحية تعود بالنفع عليهم خوفًا من مواجهة الصين لهم، ومثل هذه المخاوف غير موجودة لدى روسيا ولا يجب إلتزامها وبالتالي يجب الإبقاء على بيع السلاح الروسي ونقل التكنولوجيا للصين ولكن ليس لدرجة يتهدّد معها الأمن القومي الروسي نفسه عبر الأسلحة الروسية.

5- يعتقد الخبراء أنّ مبيعات الأسلحة الروسية للصين ستخلّ بميزان القوى في منطقة شرق آسيا لصالح الصين من الآن و صاعدًا، ويبرّرون ذلك بأنّ الخطر الأساس لا يكمن في الأسلحة تفسها بل في التكنولوجيا الروسية والتي يتمّ نقلها إلى الصين بطريقة غير شرعية بالإضافة إلى انتقال العديد من العلماء والتقنيين الروس في مجال تطوير الليزر والرؤوس النووية، والغوّاصات الحربية وأسلحة الفضاء والمقدّر عددهم بين 2000 و 4000 شخص للعمل في مراكز الأبحاث الصينية.

6- وجود معضلة صينية تكمن في بيع الروس أنظمة صورايخ ودفاع أكثر تطوّرًا للهند التي يرى البعض أنّه يتم دفعها للوقوف في وجه الصين. و يبرّر بعض الخبراء الروس ذلك بأنه ليس لديهم أيّة مخاوف استراتيجية من الهند كونه لا توجد حدود مشتركة معها بالإضافة إلى أنّ الهنود ملتزمون مع الروس سياسيًا منذ فترة طويلة و هناك ثقة متبادلة بينهم.

خلاصة :

على الرغم من قوّة العلاقات والروابط الصينية-الروسية كما رأينا إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ هذه العلاقات قد لا تمرّ بحالات عصيبة إثر خلافات على نقاط معينة، ولذلك فمستقبل العلاقات الصينية-الروسية يقوم على نقاط عديدة، منها ما يلتقي و منها ما يتعارض معه.

أين تلتقي المصالح الصينية-الروسية؟

تلتقي المصالح الصينية-الروسية على خمس نقاط أساسية تأتي في مقدّم جدول أعمالهم المشترك بشكل دائم، ويتم تكرارها والتأكيد عليها كلما سنحت الفرصة لذلك، وهذه النقاط الثلاث هي:

أوّلاً: إنّ الطرفين يرغبان في تدعيم قوّتهم مقابل الولايات المتّحدة الأميركية، سواءً من القيادة الروسية التي تعرف أنها في موقف أضعف مما كان عليه الاتحاد السوفياتي، أو من قبل القيادة الصينية التي ترى أنّها مؤهّلة لأن تكون القوّة العظمى فيما بعد.

ثانيًا: إنّ كلا الطرفين قلقان جدًا من مسألة عدم الاستقرار ومستعدان للجوء إلى إجراءات سلطوية في الداخل والخارج من أجل تثبيت سلطتهم. فعلى الصعيد الداخلي، يواجه الطرفان مشكلة في التعامل مع الاقليات. أما على الصعيد الخارجي، فكلا الطرفين يرفضان التدخّل الخارجي في آسيا الوسطى ويخشيان من سقوط هذه المنطقة في النفوذ الغربي.

ثالثًا:إنّ كلا الطرفين يرفضان المظلّة الدفاعية الصاروخية الأميركية ويخشيان من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن استخدامها ضدّهم سواءً عبر دول أخرى أو جماعات.

أين تختلف المصالح الصينية-الروسية؟

على الرغم من التقاء المصالح الصينية-الروسية في الكثير من النقاط إلاّ أنّ هناك العديد من النقاط التي قد تقف عائقًا في وجهة العلاقات الاستراتيجية الثنائية مستقبلاً أو تعرقل مسيرتها ومنها على الأرجح

النقاط التالية:
أوّلاً: إنّ الصين تشكّل قوّة صاعدة متزايدة يومًا بعد يوم سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، فيما نستطيع أن نقول وفي أحسن الأحوال أن قوّة روسيا ترواح مكانها بعد أن كانت شبه دولة إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، لكنّ جهود بوتين لإعادة القوة لروسيا على الرغم من قوتها و إيجابيتها إلاّ أنّها ينقصها الكثير لتكون في موقع الصين وهو الأمر المستبعد الحصول. ومن هنا فإنّ ضعف روسيا أمام الصين قد يثير حساسية العديد من الفئات الروسية وبالتالي يعرقل أو يوجد العديد من المشاكل في العلاقة مع الصين.

ثانيًا: مسألة الكثافة السكانية. فالصين تشهد كثافة سكانية عالية في حين أنّ الكثافة السكانية الروسية مقارنة بنظيرتها الصينية صغيرة و بالتالي هناك من يرى من القوميين الروس أنّ هذه المسألة تشكّل خطرًا و تهديدًا لروسيا من باب أنّ الانفجار السكاني الصيني لا بدّ وأن يدفع الصين في مرحلة من المراحل إلى التمدّد الجغرافي فتكون روسيا هي الضحية.

ثالثًا: ترى روسيا نفسها على أنّها قوّة أوروبية في أغلب الأحيان، فيما يعرف الصينيون أنّهم ليسوا كذلك وأنّ آسيا منطقة نفوذهم الاستراتيجي ونطاقهم الحيوي، وهذا بطبيعة الحال سيحد من تحرّك روسيا كقوة في آسيا ولن يكون لها موقع مميّز في الوقت نفسه في أوروبا وهو ما سيثير حفيظة الروس على الأغلب ويلقون باللوم على الصينيين.

رابعًا: الإعتراض الصيني على دعم روسيا العسكري للهند وتزويدها أحدث التقنيات العسكرية وأنظمة الدفاع خصوصاً أنّ الصين ترى بأنّ بعض القوى الراغبة في عرقلة مسيرتها يريد أن يدعم الهند لتصبح قوة آسيوية موازية للصين وبالتالي يقف في وجهها ويحدّ من قدراتها، ولا شكّ أنّ المسعى

الروسي في هذا الاتجاه سيصطدم بالانزعاج الكبير للصينيين.

وفي كل الأحوال تبقى العلاقات الصينية-الروسية خطوة مهمّة و مطلوبة في عالم الأحادية القطبية السائد حاليًا، وذلك لكسر السيطرة والهيمنة الأميركية على العالم، وهي بلا شك خطوة مهمّة في تعجيل ولادة عالم متعدّد القطب.

الهوامش

1- http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/chapter4/chapter40303.htm

2- نعيم قداح، المعاهدة الروسية الصينية بداية تحوّل نحو التعدّدية، جريدة البيان الإماراتية، 24 آب 2001.

3- مرجع سابق. http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/chapter4/chapter40303.htm

4- The Wounded Bear and the Rising Dragon, Frank Umbach, Asia Europe journal, 2004, p. 44 - 45

5- المرجع السابق.

6- أنظر: http://arabic.china.org.cn/arabic/54675.htm

7- راجع نص المعاهدة الثنائية على موقع وزارة الخارجية الصينية على الرابط التالي: http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt/2649/t15771.htm

8- نعيم قدّاح: مرجع سابق.

9- Russin-Chinese Trade and Economic Cooperation: Current Situation, Problems and Prospects, special report,NATO Parliamentary Assembly,november 2005, at this link: http://natopa.ibicenter.net/default.asp?SHORTCUT=809

10- المرجع السابق نفسه.

11- فايننشل تايمز، 25 ايلول 2003.

12- مستقبل علاقات الصين مع الدول الكبرى، مجلة الصين اليوم، العدد4، نيسان 2004.

13- المرجع السابق نفسه.

14- Moscow Times, 19 July 2001.

15- See Jim Wolf, Reuters, 25 September 2003.

16- See: the wounded bear and the rising dragon, p:56.

المراجع العربية:

1- موقع إذاعة الصين الدولية على الرابط التالي: http://ar.chinabroadcast.cn
2- جريدة البيان الاماراتية، عدد 24 آب 2001.
3- موقع وزارة الخارجية الصينية على الرابط التالي:
http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt/2649/tl5771/htm
4- صحيفة فايننشل تايمز، عدد 25 ايلول 2003.
5- مجلة الصين اليوم، العدد 4، نيسان 2004.
6- صحيفة الشعب الصينية اليومية، عدد 26 آب 2005.
7- وكالة أنباء نوفوستي الروسية، 2006/1/5.
8- مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 83، تاريخ 1-12-2005.

مراجع بالانكليزية

-1 The Wounded Bear and the Rising Dragon, Frank Umbach, Asia Europe journal, 2004.
-2 Russian-Chinese trade and economic cooperation: current situation, problems and prospects, special report, NATO parliamentary assembly, November 2005, at this link: http://natopa.ibicenter.net/default.asp?SHORTCUT=809
-3 Moscow Times, 19 july 2001.
-4 Jim Wolf, Reuters, 25 September 2003.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

إن انشاء الشروط اللازمة لصون العدالة هي إحدى المهمات الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة. بغية تحقيق هذا الهدف، قامت هذه المنظمة بتأسيس عدّة محاكم دولية تهتم بحل النزاعات. ما هي هذه المحاكم وأي نوع من النزاعات تحلّ؟ أتتناسب ومتطلبات منظمة الأمم المتحدة، ألا وهي حماية الحقوق الأساسية للإنسان، وصون كرامته وقيمته، وتساوي حقوق الناس، والأوطان، الصغيرة والكبيرة؟

أهمية أنظمة الأمان الإقليمية: نظرة تقارية في ضوء تكيّف النظام العالمي المستمر جراء التحديات المستجدة. من الضروري البحث في أمثلة عن أنظمة الأمان الإقليمية اليوم والأمس، بالإضافة إلى اقتراحات و/أو المحاولات الفاشلة لخلقها. بالتحديد خلال الحرب الباردة. ان اتفاقية منظمة شمال الأطلسي والدور الذي لعبته تمثل المعلم في الحرب الباردة السابقة ولكن محاولة روسيا لاعادة خلق عالمها الأمني الخاص تستدعي الاهتمام . كما الحال وخطط الاتحاد الأوروبي لتطوير مفكرته الأمنية الخاصة. تبين هذه الجهود الصعوبات لموازنة الأهداف الوطنية الاستراتيجية وإنجاح الجسم الإقليمي تتطلب هذه الأمثلة عن المنظمات الإقليمية تقييماً وذلك بالنظر إلى أهدافها واحتمال نجاحها.

الملاحظة الملفتة هي ان الديموقراطية تشجع التعاون الأمني الإقليمي ولكنها بالمقابل هي ملاحظة خاضعة لجدل كبير.

أخيراً . من المهم مقاربة وظائف هذه الأنظمة الأمنية الإقليمية بالماضي وكيف تطوّرت في ضوء التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة.

شرف. تضحية. وفاء

شرف. تضحية. وفاء

Noting that in fact China became starting 1995 up to 2002 the 1st importer of weapons in the world (8.17 billion dollars), and the 1st buyer of traditional weapons in the world in an amount reaching 6.3 billion dollars yearly since 2002.

In the next asymptote, the writer treats the latest important improvements in the dual relations in handling 3 stations:

1. The common Chinese-Russian declaration to establish a new world order in 1/7/2005 and their stand regarding major international issues; such as adjustments to the United Nations, globalization, cooperation between north and south, economy and world trade.

2. The common military maneuvers between China and Russia is the name of "Peace message 2005" between 18-25 August 2005 feared by several international forces specially USA.

3. The letter of the Russian president Vladimir Poutine addressed to the Chinese president in 5/1/2006 in which he talks on the unprecedented level reached by the two nations on all levels stressing the importance to develop this partnership in a frame of mutual cooperation treaty considering that 2006 will be unique in the mutual assistance area.

The study ends afterwards in a conclusion depicting several points showing where the Chinese-Russian interests meet, and where they differ without under-estimating the importance of such relations because it's an important and wanted step in the sole-polar world that we're living in today, in order to break the American dominance on the world and it's considered a big step in quickening the birth of multi-polar world.

Ali Houssein BAKIR

A briefing on Chinese-Russian strategic relations

The goal of this study is to highlight the growth in the Chinese-Russian's relation lately. This study begins in the background of this mutual relation which begins in 1949 when the role of USSR was effective in dealing with world issues and then shifts to the role of Russian president Boris Yeltsine in strengthening these relations in 1992 widening them to new horizons such as: Their position from US negative politics and their common refusal to the one force dominating principle on the world system, opposing the anti missile shield project, joining efforts in military techniques domain, security exchange in the mid Asia theater, stressing on never interfering in other's internal affairs, and respecting his regional unity and peace.

Then the study deals with these relations in details regarding political, economical and military views.

From the political side, the writer discusses the results of the Chinese-Russian regional alliance and its reflection and points to the mutual cooperation and good neighboring treaty between the two countries and its importance in the strategic deep-rooted relations between them.

From the economical side, the writer points the mass of the Chinese-Russian trading relations specially when they reached in 2004 approximately 2.21 billion dollars in increasing rate of 35% on the prior year, as well as showing the different types of these trading relations. Later on, he stresses the role of common interests in oil and how this affected their relations, focusing on pipeline project suggested by Russia to feed China with her oil needs and the discord between them upon Japan entrance to the project demanding to point the pipeline towards her.

In the forth asymptote of this study, he discusses the military relations and the scale of the sales between them which is too low in the eighties. But today, China is considered the primary destination of the Russian military exports (45%).

ensure the continuity of the enormous U.S support on the financial, political and diplomatic levels, justify the Israeli evasion regarding its precedent engagements, confirm the necessity of disarming Palestinian people and depriving them from any international cover, dismantle the Palestinian cause as an occupation cause mainly, and transform it to security and colony enclaves, and involve the United States in some engagements and obligations regarding the Zionist security following the building of the segregation wall, and the expansion of colonies around Jerusalem, and the rest of the regions in the West Bank, on the basis that peace cannot bring substitutes to security geo-strategic arrangements.

On the other hand, the victory of Hamas movement in the local and legislative elections represented a great strike to Bush and Sharon, mainly when considering the regional extension of this victory, in Egypt, in Algeria, in Morocco, in Sudan, in Bahrain, in Turkey and in Iran, what clearly constitutes a challenge facing the joint Israeli American plans concerning the region. Whereas Sharon is clearly kept away from any decision, due to his brain attack, and in the absence of anyone capable of replacing his stature, the internal Israeli affairs and the region are about to experiment, once again, waves of violence and mutual terrorism, in order to ensure the rebalance and steadiness on new basis of powers that are changing every day, and every hour.

Ihssan MOURTADA

Israel under the expansion strategies of Sharon

The adherence of many segments of the Israeli society to the extreme right wing ideology led Sharon, as well as his army and government, to abolish all prohibition measures, in order to close down the settlement principle and its foundations set forth since Madrid until the road map, passing through Oslo. Thus, Palestinian people found themselves facing the unique choice of resisting, and continuing their resistance, following the Israeli destruction of Palestinian ports, and the inherent parts of the project of an independent and viable Palestinian State.

In the midst of great tension, Sharon, drawing profit from the September 11 2001 events, launched important terrorist operations against Palestinian civilians and militants, as the operation of the "preventive wall", confirming thus the saying of Arnold Toynbee: "Israel lives in time of war, and withers in time of peace".

In a harmonious coordination, the American administration of Georges Bush son and the Israeli government of Ariel Sharon worked in a way to drive Palestinian people to despair, through imposing a difficult and long term state of fact. Thus, the unilateral division plan and the building of the segregation wall have substituted the precedent settlements, in order to pave the way for the successive Israeli governments to manage the conflict at a long term instead of resolving it. These facts made things return to the starting point, and show that the fighters conflict on the Palestinian scene is a conflict of land, existence and ideology, bearing in mind that the idea of "the great land of Israel" has won, through decades, and until present times, a preponderant place within the ideological, public and private life of a great number of nationalist and religious Israeli people.

For these people, the plan aiming to dissolve the engagement represents a decisive moment of a non return point. This led to a great crisis that was about to destabilize lot of realities, that are the foundations of their world-wide visions, and opened the debate over the possibility of a civil war, in order to spread fear and intimidation, and not by a record of facts. When it was clearly impossible that a party would surrender to the other, and despite the use of all kinds of weapons and combat capacities, Sharon imposed the option of less harm to Israeli interests, and sacrificed some of his ideology to earn more weight on the ground,

Dr. Nassim EL-KHOURY

The Kurdish State, between the possibility and the impossibility of existing

The Kurdish question is in the spotlight since the fall down of Baghdad, due to the opening of minority files all over the world, especially in the Middle-East. This situation calls for worry because of the difficulties to find solutions to the conflicts. The researcher raises questions about the reality of the Kurdish people, especially the Iraqi Kurds today, and sees that the danger resides in the American invasion to Iraq and the strategic reevaluation of water resources, accompanied by an urgent Israeli need for these resources, what leads Israelis to activate in an intensive way in Northern Iraq, through disturbed relations with Kurds following the proclamation of the Kurdish self governance.

Regarding geo-strategic data, Kurds are about 30 millions people, and their historical origins are still subject of study for the specialists, while the tribe has built some alliances with other Turkish tribes coming from Major Asia.

The laic Turkish Republic has likely led the Kurds to become Turkish living in the mountains. However, following the Gulf war, a Kurdish reserve was established Northern Iraq, with the support and protection of the United States of America. The Iranian Republic thus looked with great concern over this military presence, and this is where lies the core of the Iraqi-Turkish file, whereas effective bitter confrontations between the Kurdish people and the Iraqi governments started since the Revolution of July 17 1958 until April 9 2003, when the Kurds participated in politics.

The research raises finally some questions about the future of Kurdish people and the destiny of Iraq, as well as the region in general. The author of the research mentions also that the Kurdish issue will remain a postponed cause that offers no perspective to the conflict resolution, at least in regards with complicated geographic matters.

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The Taef Agreement: National Unity and Update Headlines

The Taef agreement is the first reference to nation stability, state construction, and strengthening citizens' unity. In the first part of the study, the author underlines the international, regional and local legal value of the Taef agreement patronized by the tripartite Arab Committee, and approved by the UN Security Council, in addition to the support of the European Council. The Charter is based on past experiences proved to be efficient in maintaining stability within the country. The researcher recovers knowledge of the 1943 National Charter that was manifested in the first ministerial report issued on 11/8/1943, and presented to the National Council as an Independence document. Then, the 1989 Taef Agreement changed some of the clauses of the 1943 Charter, and the Agreement was included in the Constitution that determined the nation's finality, sovereignty, and regional unity on one hand, and its Arab identity and belonging on the other hand.

The researcher also stressed on the clauses set forth by the Agreement to reinforce national unity and rethink the historical demography structure.

The Agreement dealt with the headlines that were not adopted by the Constitution when amended in 1990; thus the Agreement confirmed that the new election law should abide by the rules that insure common living among Lebanese people and eliminate the political confessionalism. The reform indicates that the administrative division in Lebanon ensures national cohesion, and unity of the land, the people and the institutions.

19- http://www.osce.org/
20- Craig G. Dunkerley, "Considering Security amidst Strategic Change: the OSCE Experience," Vol. 21 Fall 2004, No.3. URL: http://www.mepc.org/public_asp/journal_vol11/0409_dunkerley.asp
22 Craig G. Dunkerley, "Considering Security amidst Strategic Change: the OSCE Experience," Vol. XI, Fall 2004, No.3. URL: http://www.mepc.org/public_asp/journal_vol11/0409_dunkerley.asp
23- Craig G. Dunkerley, "Considering Security amidst Strategic Change: the OSCE Experience," Vol.
24- Sergei Blagov, "Russia Seeking to Strengthen Regional Organizations to Counterbalance Western Influence," Eurasia Insight, 4 December 2002. Fall 2004, No.3. URL: http://www.mepc.org/public_asp/journal_vol11/0409_dunkerley.asp
25- Stephen Blank, "Russia looks to build a new Security system in Central Asia," Eurasia Insight, 4 January 2006. URL: http://www.eurasianet.org

Bodies such as the OSCE allow for greater transparency, coordination and communication among member-states and these are recognized as being essential ingredients for conflict prevention. Such organizations set the regional framework for the establishment of strong and secure states, which in turn are necessary foundations for the flourishing of democracy, social justice and economic expansion in regional hotspots, including the Middle East.

Works Cited

1- Source from Yale University internet website: http://www.yale.edu/lawweb/avalon/league
2- Charter found in official UN website, www.un.org.
3- URL www.un.org.
4- URL www.un.org.
5- URL www.un.org.
6- Fryer, Wesley A., Prospects for Collective Security in the Western Hemisphere, Internet article, URL:http://www.wtvi.com/wesley/collectivesecurity.html
7- Official Nato website, URL: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.htm
8- Official Nato website, URL: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.htm
9- Official Nato website, URL: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.htm
10- Yale University internet website, URL:
http://www.yale.edu/lawweb/avalon/intdip/soviet/warsaw.htm
11- Organization of Islamic Countries website, URL:
http://www.oic-oci.org/english/main/oic_in_brief.htm
12- Organization of Islamic Countries website, URL:
http://www.oic-oci.org/english/main/oic_in_brief.htm
13- W. Michael Reisman, "Preparing to Wage Peace: Toward the Creation of an International Peacemaking Command and Staff College," American Journal of International Law, 88, January 1994, pp. 76-78
14- Samuel P. Huntingdon, "If Not Civilizations, What? Samuel Huntingdon Responds to his Critics," Foreign Affairs, November/December 1993, Published by the Council on Foreign Relations, URL: http://www.foreignaffairs.org/19931201faresponse5213/samuel-p-huntington/if-not-civilizations-what-samuel-huntington-responds-to-his-critics.html
15- URL: www.un.org.
16- Friends Committee on National Legislation URL: http://www.fcnl.org/issues/persp7_peace_1.htm
17- Formerly known as the Conference for Security and Cooperation in Europe.
18- http://www.osce.org/

Conclusion

The inevitability of regional cooperation has been understood for some time in most regions in the world. Unfortunately, it is slowest in developing in the Middle East due to the lack of trust about the intentions of fellow Arab states, and the complex questions that would arise if the issue of the participation of Israel is raised because of its continued occupation of Arab land. The most prominent regional organization, the Arab League, has faced general criticisms about its inability to reach consensus in key issues affecting the Middle East. The Arab League has achieved little of note over the years and its costliness is raising questions about whether the organization needs to exist at all.

Some steps towards regional cooperation alongside the Arab League are nonetheless being taken. Fourteen Arab countries joined the Paris-based Financial Action Task Force to fight money laundering in the Middle East and North Africa. This group is part of the Arab Banking Association headed by Joseph Torbey, who stressed that "the most important measures are aimed at creating an Arab coordination mechanism to fight money laundering and an Arab financial compensation center to avoid the entry of dirty money into Arab states."[25] However, such measures are clearly limited and only represent one facet of regional security requirements.

The different types of regional organizations, ranging from Nato to the European Union reveal a complex organizational structure that is required to achieve successful results. the comparative approach in this article provides examples of contrasts between Nato or the Russian-led security arrangements that are cases of alliance clearly directed toward another military-security alliance and the OSCE which is an example of an organization that is flexible and inclusive, clearly acting as a stabilizing factor in the international system.

investors and crime. A case in point is Russia, where the power of the regional mafia greatly limits the desire by international business to invest sufficiently in the economy in fear for their personal safety. Even tourism, a vital national income for economies, becomes greatly undermined when crime is rampant. Collective cooperation on such issues, by coordinating the efforts of police forces and understanding the benefits of genuine collaboration can minimize such threats and allow the individual member-states to enjoy sustainable development.

Terrorism is a major threat to sovereignty when the traditional view is accepted that the most important function of the state is ensuring security for its citizen. If a state is unable to deal with a continued terrorist danger then its whole survival and integrity becomes threatened. Collective and regional cooperation therefore becomes vital for modern states in dealing with terrorism. Nonetheless, the solution to terrorism is not only military but requires a complex interplay between political, diplomatic and economic solutions. Only regional organizations may provide the basis for effective political and economic formulas in areas where terrorism has established firm roots in a way that places equal value on preventative action and military reaction.

There is a concern among some Europeans, in the Middle East and in Asia that one of the major threats to international security derives from the unilateral actions of the USA, as highlighted by the Iraq war. In this case the enhancement of regional security structures may minimize this threat by creating effective networks by finding regional solutions that remove justifications for the USA to take action on its own.

peoples of the member-states.

The EU is a regional organization where members share similar political character and cultural background. It is a collection of states with a European heritage and liberal and secular traditions. The inclusion of Turkey will be a major challenge in that it will be an indication that Europeans are able to overcome racist throwbacks and display an ability to absorb a different faith with a different cultural heritage. Nonetheless, Turkey is a secular state with an improving democratic system and human rights record, which should over the coming decade allow it to merge smoothly into the European family.

Parallel to the EU are Nato and the OSCE, reconfirming that in today's international system states participate multilaterally in regional organizations. This strengthens the state's international standing, increases the number of its allies and allows it to interact in detail with a large number of other states. It also allows relations to exist on many levels, including economic, military, diplomatic as well as cultural. This creates a reciprocating process in which a state becomes stronger through its participation in a regional organization and the participation of a collection of strong states makes the regional organization stronger and with a deeper impact for its individual members on the international system.

It is therefore often a misconception that participation in such collective security agreements undermines sovereignty because states can actually better secure themselves through such coordinated efforts. For example, a state's sovereignty becomes most threatened and undermined when its borders are unprotected against systematic and well-organized smuggling operations. Likewise, international crime threatens national economies, especially in areas such as money laundering and business fraud which undermines confidence for

However, the SCO has already openly questioned the justification for unilateral US action in Iraq and in the words of one specialist, "Russia [is] seeking to strengthen regional organizations to counterbalance western influence."[24]

Regional Organizations and Modern Challenges

From a Western perspective, the major security challenges at this time relate to the control of nuclear and biological weapons as well as the rise of international terrorism. Russia and China also pose a significant threat to long-term Western interests, especially if they develop an Asian alliance with other continental powers. But there are other serious issues that are not directly military but do serve as potential flashpoints. These include international crime, smuggling, environmental neglect and exploitation, human rights abuse as well as the growing disparity between the rich and power at a global level and within countries. The apparent inadequacy of the UN in many of these areas has made calls for alternative solutions to international issues more urgent.

The European Union has largely been successful in handling European issues and the likelihood of war among member states has been almost completely eliminated. The process of European integration has been cultivated for decades and new members were integrated in recent years with relative ease. In this sense the European Union serves as a successful example of regional cooperation and integration. The EU has economic openness, coordination on dealing with crime, is working to unify foreign policy and eventually currency and tax as well. Critics may argue that some European states have shown resistance to further integration but the strength of the organization is partially due to the fact that it does not force itself on its members but patiently works to ensure that each step is undertaken with the full commitment of the governments and

began to feel threatened and turned back under Moscow's sphere.

The cornerstone of Putin's policies was to promote security systems that seek to enhance Moscow's predominance in the Eurasian geo-strategic sphere, spanning from Belarus in the West to Tajikistan on China's border. This regional security coordination is further reinforced by the strengthening of relations with both China and India, making Russia the most powerful military player in Asia when viewed as part of a broader strategic alliance. One of the tactics employed by Russia is based on the continuation of the Soviet method of large arms deals at favorable prices to create a longstanding arms relationship with other states. In Central Asia Russia also has embarked on joint projects to build weapons and aircraft, most recently to build planes with Uzbekistan to be sold to China. The deal is part of a set of plans that harmonize with the Russian-Uzbek Strategic Cooperation Pact signed in late 2005.[23]

Russia's ultimate goal is to integrate such bilateral security deals into the Collective Security Treaty Organization to create a counterweight to Nato. However, unlike the OSCE, this example of a regional security body thus far is showing little sign of success and highlights the importance of creating a body that recognizes the equality of its members. Russia's aspiration for leadership in this regional structure is naturally bound to be rejected by its former Soviet partners whose predictable aim will be to maintain their newly acquired independence.

Beyond Central Asia Russia has been attempting to build a wider security arrangement to include China, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan and India through the Shanghai Cooperation Organization (SCO). Putin's Asian tour in late 2002 highlighted a Russian desire to create an Asian military bloc to stand in the way of US expansion although the aim of the cooperation was ostensibly to fight terrorism.

volatile area to emerge with the dissolution of the Soviet Union has been the Caucasus region, with a destructive war taking place between Armenia and Azerbaijan, internal wars in Georgia as well as the bloody and on-going Chechen rebellion against Russian rule.

Central Asia, home to the five large republics of Kazakhstan, Turkmenistan, Uzbekistan, Kyrgyzstan and Tajikistan is also in an extremely delicate strategic position and this has caused understandable fear that the region will emulate the Caucasian experience. Spanning from the Black Sea to China, these republics are considered by Moscow as its potential soft underbelly that could pose a threat to the integrity of the whole Russian Federation if they are manipulated to do so by outside powers. Further complicating matters is that these republics are predominantly Islamic, which is an important factor considering that the Russian Federation also contains Islamic republics within its borders.

By the late 1990s and the end of the Yeltsin era, Russia appeared to have lost control of much of what was considered as the post-Soviet space. On its western border, Russia had already given up hope on the Baltic Republics, which long ago joined the Western sphere as well as the Ukraine, which became openly at odds with Moscow's government. Only Belarus remains a trustworthy ally although the relationship depends on the unstable rule of Alexander Lukashenka.

Various factors however led to the return of Russian regional influence under Putin, in part thanks to Washington's misadventures in the Middle East. One of the most evident examples of this was the case of Uzbekistan, which in the 1990s was drifting towards the USA both politically and militarily. However, as the Bush administration played up its calls for democratic change, influencing popular uprisings in Kyrgyzstan (where US forces have established bases), Georgia and Ukraine, the authoritarian regime under Islam Karimov

however flimsy, already exist in the Middle East. The best known of these is the April Understanding, involving Lebanon's border dispute with Israel and which includes Syria, the USA, Russia, France as well as indirectly Saudi Arabia, Iran and the European Union. Another broader security mechanism is known as the Middle East Quartet, involving the USA, Russia, the UN and the EU, with the aim of laying the groundwork for a successful Middle East peace process by aspiring to smooth out existing tensions. However, the success of the Middle East Quartet has over time become highly dubious.

One of the major obstacles standing in the way of productive regional structures in the case of the Middle East, aside from Israeli unwillingness to give up occupied land, is that such organizations need to link security to broader aims that include "promoting good governance, fundamental freedoms" and greater economic cooperation and liberalization.[22] Middle East governments are accused of deliberately avoiding these topics and such accusations are given weight by the example of the Arab League, which is a costly yet largely ineffective body that has not tackled these important challenges in any meaningful way. One of the reasons for this is that many Middle East governments fear that incorporating such aims in regional arrangements opens the door to weakening their regimes and to fulfilling what they consider to be hidden agendas.

The Post-Soviet model

The demise of the Soviet Union created a large geographic space stretching from Europe to the Pacific Ocean that produced a security scare for the international community, particularly in light of the widespread availability of sophisticated nuclear weapons, the accessibility of rich resources including oil and precious stones and the myriad religious, ethnic and cultural groupings living side-by-side but with historic suspicion and hostility between them. The most

context. Doubters however can ask worthy questions about the feasibility of such an arrangement particularly as there is already the GCC. But the GCC is a body of allies with shared interests, and does not include Iraq or Iran, which would make the new security body much stronger if it did.

In the international system classic relations at the state-to-state level continue to dominate. Cynics are correct to highlight that bilateral relations carry more weight than regional associations in international relations as far as most countries are concerned. It is often noted, for example, that the UK places more value upon its relationship with the USA rather than its role in the EU. Aside from the fact that the USA is a key strategic military ally, it is also a major economic partner. But the significance of new approaches to international relations is based on a perspective of realism that does not negate bilateral ties while it simultaneously seeks to strengthen and build regional cooperation. Ultimately, a modern foreign policy needs to be diverse and to cultivate different forms of international relations through a multi-lateral approach.

One of the suggested solutions to the perceived weaknesses of establishing a workable regional security body in the Middle East is to include large and powerful external members to act as influential mediators when operating mechanisms appear to be disintegrating or if one party acts to disrupt to work of the body. This would, controversially, require the participation of the USA as well as Russia and probably the European Union as well as China. The obvious practical hurdle here would be that the USA would not necessarily welcome an unduly large role for Russia or China in the Middle East. Washington may itself not desire to be directly involved in complicated regional conflicts and its day-to-day activities.

Several forms of regional security cooperation with outside backing,

information" among members on "their major weapons systems and deployment." More specifically, it is a forum where members provide "pre-notification of planned military exercises and opportunities for the mutual observation of such events."[21] The exchange of military plans and discussions over security issues have built up a sense of trust in an area states traditionally are accustomed to being secretive and unwilling to cooperate. One of the successes of the OSCE has been to reach a collective agreement on the level of conventional land and air forces in Europe that was given international weight through the Conventional Armed Forces in Europe Treaty, which has significantly stabilized the Eurasian defense arena. The OSCE acts as a monitor to ensure that the treaty is respected and creates a sense of peer group pressure to ensure that one of the members does not act out of step for fear of regional isolation.

The example of the OSCE has been considered such a success that it is being touted as a role model for other regions unless the organization itself expands to include more members. It provides a diplomatic and security channel that is relatively neutral when compared to Nato and is also very much removed from the political bickering of the UN. Indeed, some specialists in conflict resolution issues have suggested that an OSCE-type body maybe worth trying in the Middle East, which is probably the most unstable and problematic region in the international order.

It has been suggested that the Middle East is full of internal contradictions and special considerations that make applying the European model that created the OSCE more unlikely to be workable. For such reasons the organization would likely be more successful if initially applied in a sub-regional context, such as the Gulf, which is not directly affected by the bitter Arab-Israeli conflict. This possibility has become more attainable in the post-Saddam

security concerns. For members of the organization, the OSCE became "a useful vehicle by which they could air their own special security concerns and flag emerging problems in their immediate region. This gave, in effect, a political early-warning function to OSCE."[20]

The driving principle of the OSCE was based on the important conclusion of the Helsinki Final Act that security was a coin with two sides in that it was dependent on state-to-state relations as well as the way a state manages its own internal affairs. The latter point was important because it noted that if a state was weak, it would not be able to control actions or groups within its borders that could threaten the security of neighboring states. It was also an implicit recognition that authoritarian or heavy-handed regimes with little respect for human rights and democracy could be pressure-cookers, which in the long term led to a social and political explosion that also posed a threat to regional security.

The Helsinki process at the time incorporated authoritarian regimes from Eastern Europe because by virtue of its title the CSCE did not pretend to be an alliance of like-minded states directed against anyone. It was a gathering of states, with differing background, with the aim of bringing them together to cooperate on security issues and allow members to discuss what concerns them most. Since the end of the Cold War and the downfall of the communist regimes the OSCE has welcomed the inclusion of rigid authoritarian states such as Belarus and Turkmenistan to reconfirm the belief that including such states within an international security network is far more advantageous than excluding them. While lacking the military power of Nato, or political clout of the EU, the OSCE provides the basis for confidence-building measures for the organization's members by systemizing security interaction and communications.
The OSCE is a forum that allows the "exchange of basic

funds as well as training to African states that included Nigeria, Senegal and Ivory Coast. But commitment to such schemes did not last and the Bush administration later replaced the program with another known as the African Crisis Response Training program and cut funds to general African peacekeeping from $41 million in 2002 to $30 million in 2003.[16]

The two most flourishing regional organizations in the 1990s were undoubtedly the European Union and Nato with much having been already documented on their growth in membership and on their successes over the last decade. Less has been noted on the Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE)[17] yet its evolution has been highly significant. It is often missed that the organization is the world's largest regional security body and comprises some 55 participating states that "span the geographical area from Vancouver to Vladivostok."[18] Unlike the European Union, it is primarily a security organization that in turn entails work in diplomacy, arms control and in recent times even classic internal state issues such as election monitoring, human rights and democratization. Its budget grew from 21 million Euros in 1994 to over 168 million Euros in 2005.[19]

The OSCE's evolution serves as a model for success in an environment of deep mistrust and division. The body was founded as a consequence of the Helsinki Final Act in 1975, which at the time was viewed as yet another affirmation of the realities of the Cold War. But the CSCE was able to intelligently shift emphasis from the nature of the regime in the participating state to the behavior of the state towards other members. This flexibility allowed the organization to continue operating through violently oscillating times while maintaining members with strong opposing perspectives. Further weight was added to the value of the OSCE in the fact that it was essentially providing serious follow-up mechanisms to major

Regional organizations therefore offered the opportunity for some to avoid a situation whereby the leading power could manipulate international law and a single international organization such as the UN to impose its imperialist aspirations on the world order. Regional organizations also enabled an alternative vision of the world to the Clash of Civilizations perspective put forward in the early 1990s.[14]

In the Report of the UN Secretary-General to the General Assembly at the Fifty-fourth Session on 31 August 1999, it was acknowledged that "during the 1990s, regional organizations have played an increasingly active role in regional security affairs not only in the realms of preventive diplomacy, peacekeeping and confidence-building, but also with respect to peace enforcement."[15] Nonetheless, while the paradigm of regional security organizations was positively construed, the reality was that not all regional organizations encountered similar success or enjoyed the same resources and capabilities. In terms of resources Nato naturally enjoyed huge financial backing by its member states as well as technical and human resources of a high level relative to organizations such as the African Union for example. This discrepancy in the capabilities of regional organizations threatens an international imbalance by undermining the value of such organizations and strengthens the arguments for a single unified body instead. The discrepancy between regional security organizations adds to the urgency in ensuring that regional security action requires some form of an international mandate, through the UN.

One effort to address this discrepancy was undertaken by the Clinton administration in 1997 by forming the African Crisis Response Initiative. The aim was not wholly altruistic since painful lessons in Somalia and the sad experience of Rwanda led to a widespread acknowledgement in Washington that peacekeeping efforts in Africa requiring US troops needed to be minimized. The USA provided

espousing the 'one world' internationalist idea and those warning of the dangers and threats of globalization. On the surface the debate was partly an ideological one, relating to the concern for preserving local cultures and protecting them from a universal doctrine, which invariably was of the most powerful military and economic entity, the USA. But the debate had practical political and military implications that directly impacted the world order. Essentially, universalism suggested conformity of political systems and political principles in every part of the world and those that did not conform posed a threat to the international system. This provided legitimacy to countries in one region to interfere in the affairs of a far off country, if it was felt not to be sufficiently in tandem with internationalist thinking.

Regionalism became important as a means of safeguarding against these trends by allowing regional issues to be solved by the countries and people directly impacted by them. In the regionalism vs. internationalism debate proponents of the former raised the reasonable point that self-interest is the primary driver in politics. Countries within any given region would have a self-interest to promote peace and encourage prosperity where they lived. It would be unlikely that outside powers would understand and defend the interests of other states as if they ran against their own interests. It is unsurprising therefore that in the contemporary world a great deal of cynicism has emerged about the role of the UN and its actions. Indeed, the term double-standards has been used to refer to the UN almost as much as to the USA because of the UN's selective actions. In the Middle East for example, a common question asked in the 1990s was why the UN was quick to apply the harshest measures against Iraq yet reticent in applying any measures at all against Israel. This discrepancy has, contrary to misconception, more to do with the weakness of the international system and the practical and bureaucratic difficulties found in a single world organization than the power of the Jewish or Zionist lobby in the USA.

Jerusalem."[11] In 1972 the OIC adopted a charter with the primary aim of promoting "Islamic solidarity among Member States" and supporting "the struggle of all Muslim people to safeguard their dignity, independence and national rights."[12] Two important sub-regional organizations that were formed in the Middle East alongside the Arab League were the Gulf Cooperation Council, 1981, and the Arab Maghreb Union of 1989 comprising Algeria, Libya, Mauritania, Morocco and Tunisia.

The most important Asian regional organization of the Cold War era was the Association of East Asian Nations (ASEAN), formed in 1967. While mutual economic interests were a primary factor behind the creation of ASEAN, the organization also sought to resolve intra-regional dispute so as to prevent interference in local issues by the superpowers.

Regional Organizations in the new world order

To a large extent all the regional organizations noted were a product of the Cold War era that was to follow World War II. With the demise of the Soviet Union and the end of the Cold War, all regional organizations were forced to reassess their role and the challenges that lay before them in the new world order that transformed the world from a bipolar to a largely unipolar system led by the USA. The role of regional organizations was further challenged by renewed enthusiasm for enhancing the power and effectiveness of the UN in the early 1990s. This included studying options such as expanding the Security Council to broaden the political clout of the organization and creating a UN permanent military force that could perform peace-keeping duties as well as, if necessary, take military actions against those defying the international community.[13]

But intellectuals were divided during the 1990s between those

Security Pact Treaty will undoubtedly be struck by the almost identical language and wording. With hindsight, this mirroring was logical since the two blocks were effectively a return to the notion of balance of power, or with the threat of nuclear weapons, the more appropriate modern phrase used was the balance of terror. In essence, the two regional security organizations, dividing Europe were collective agreements intended to safeguard against an attack by the rival collective.

While Nato and the Warsaw Pact were the most powerful regional alliances to emerge during the Cold War, they were by no means the only ones. The European Coal and Steel Community of 1951 would evolve into the European Community, creating a powerful economic pole to eventually rival the USA, the USSR and Japan. In Africa the Organization of African Unity in 1963, currently known as the African Union, would aspire to creating a continent-wide political-economic sphere to enable it to stand up to the superpowers and to resolve internal disputes without the interference of the powerful Northern states. The organization did not succeed in achieving its aim of defending the sovereignty of its 53 members but a sub-regional organization, known as the Economic Community of West African States (ECOWAS), formed in 1977, was dominated by Nigeria and would defy expectations and achieve limited success in peace-keeping after the Cold War had ended.

Two major regional organizations were formed in the Middle East after World War II. The most notable is the Arab League, created in 1945 and currently consisting of 22 members. The Organization of Islamic Countries is far larger than the Arab League with 57 members and stretches from Indonesia to Mauritania. The Organization was created following an Islamic Conference held in Rabat, Morocco in 1969, "in the wake of the criminal arson perpetrated on 21 August 1969 by Zionist elements against Al-Aqsa Mosque, in occupied

This 'one for all and all for one' approach by Nato opened itself to competing interpretations. Nato presented itself as a purely defensive organization seeking to defend all its members if any of them were threatened individually. But during the Cold War critics considered it as a belligerent union of nations under the clear domination of the USA. Soviet propagandists noted the overwhelming dominance of US military power as evidence that the other members of Nato played merely a minor role in decision making. But there was also a more complex element to Nato's stress on self-defence. Aggression came to mean not only an external military attack but also an internal revolt or uprising that was considered communist inspired. This was emphasized in the Treaty's opening commitment to safeguard freedom and the principle of individual liberty. Thus Nato was associated with a specific ideological viewpoint and objectives.

In response to Nato, the Soviet Union led an association of states or allies to form The Warsaw Security Pact on 14 May 1955. The Warsaw Pact, as it came to be more commonly known was comprised of Albania, Bulgaria, Hungary, East Germany, Poland, Romania, Czechoslovakia as well as the USSR. These were the countries on the Eastern side of the 'iron curtain' that divided Europe during the Cold War. Ironically, the Warsaw Pact Treaty also stressed in Article 1 its commitment to the Charter of the United Nations and stated that its members shall "refrain in their international relations from the threat or use of force, and to settle their international disputes peacefully..."[10]

Only Article 4 makes a reference to the organization's military purpose stating that an attack on one or more Warsaw Pact members by "any state or group of states" will require that fellow members shall "come to the assistance of the state or states attacked with all such means as it deems necessary, including armed force." Historians examining the text of the North Atlantic Treaty and the Warsaw

states "are resolved to unite their efforts for collective defence and for the preservation of peace and security."[7]

Taken at face value such state principles appear to be harmless. But taken in the context of the Cold War, decolonization and the formation of the United Nations the statement creates the impression of 'us against the world.' The 'us' in this case are countries that are liberal democracies in the Western model and implicitly also alludes to the White, Christian world. This is implied in the reference to the 'common heritage and civilization', which obviously means European. However, the reality of the Cold War and vital strategic considerations did not stand in the way of Turkey and Greece joining in 1951, with neither being model democratic systems at the time and the former is also, of course, a predominantly Muslim country. However, it is often pointed out that the flexibility of Nato has explained its strength and survival despite changing times.

Article 1 of the North Atlantic Treaty states rather clearly that the signatories will "refrain in their international relations from the threat or use of force in any manner inconsistent with the purposes of the United Nations."[8] The North Atlantic Treaty Organization therefore places itself directly under the aegis of the United Nations, at least in principle. But the wording in the Treaty carefully ensures that nothing or no body, including the UN, can limit its action when deemed necessary for its security. So as to remind the reader that Nato is strictly a military organization, Article 5 states that "an armed attack on one or more of them [its members] in Europe or North America shall be considered an attack against them all" and consequently "will assist the Party or Parties so attacked by taking...such action as it deems necessary, including the use of armed force, to restore and maintain the security of the North Atlantic area."[9]

which states: "Nothing in the present Charter precludes the existence of regional arrangements or agencies for dealing with such matters relating to the maintenance of international peace and security as are appropriate for regional action..."[3] In addition to this the Article states that UN members are encouraged to "make every effort to achieve pacific settlement of local disputes through such regional arrangements or by such regional agencies before referring them to the Security Council."[4] According to Article 53 of the UN Chapter, if local disputes are referred to the Security Council, it "shall, where appropriate, utilize such regional arrangements or agencies for enforcement action under its authority."[5]

Since it quickly became apparent during the Cold War that the UN was unable to provide protection to its member-states and was divided among its own members, defense alliances were formed to provide and enhance security. The West led by the USA formed the North Atlantic Treaty Organization and the communist world formed the Warsaw Pact led by the USSR. Washington had previous attempts at creating Western regional security and economic cooperation through the Inter-American Congress held in 1889 in Washington D.C, which would over time lead to the Organization of American States.[6] But this body did not have the adequate military and organizational structure that was required in combating the Soviet threat during the Cold War. Moreover, the USA needed to provide a military cover for Europe against possible Soviet expansion.

The North Atlantic Treaty was signed on 4 April 1949 in Washington D.C. Its signatory members, alongside the USA and Canada, include almost all West European states, with the exception of Finland and Sweden. The Treaty highlights the principle goal of the organization in its opening statement as being "to safeguard the freedom, common heritage and civilization of their peoples, founded on the principles of democracy, individual liberty and the rule of law" while its member

pro-US bloc. A third way was attempted through the creation of a so-called non-aligned movement led by newly emerging regional powers such as Indonesia, Egypt, India, Pakistan and Burma at the 1955 Bandung Conference. But as the Cold War intensified, it became impossible to maintain neutrality, forcing members of the non-aligned states to take sides with either of the two superpowers, especially as the Soviet-US rivalry shifted from Europe to the third world in the 1950s.

During the Cold War era (1948-1988) a dichotomy emerged whereby a unified international organization existed to institutionalize relations between all the countries of the world yet at the same time the world was divided into two bitterly competing camps that were ideologically irreconcilable. This inconsistency was marked by the creation of various regional organizations and military alliances that worked sometimes alongside the United Nations and at other times seemingly in spite of it. The reality was that the stalemate of the Cold War had often made the United Nations ineffective due to the constant use of the veto by both the USSR and the USA to suite their interests. One of the best examples of this has been Washington's pro-Israel stance that prevented the Security Council from ever adopting strong measures to protect Palestinian rights and limiting Israeli aggression. The consequence was that the Palestinians and the major Arab countries shifted to the Soviet camps in the 1960s and 1970s, which in turn internationalized the conflict in the Middle East to devastating effect. It can be argued therefore that the UN's failure to address the Israeli-Palestinian conflict is directly to blame for the deteriorating Middle East conflict.

This example of the inadequacy of the UN, which is one of many, explains why a host of regional bodies emerged after WWII. The UN did not object to the formation of regional alliances and actually encouraged them in Chapter VIII, Article 52 of the UN Charter,

move away from the world described in terms of international anarchy to one based on law and order. A set of principles would be put in place to regularize relations between countries and those violating those principles would be considered as a threat to world peace and turn them into legitimate targets of collective action by the international community. A stronger and a bureaucratically more cumbersome body, the United Nations, was created to replace the League of Nations. The United Nations was to be the mother of all international organizations with some viewing it as a form of world government; fighting poverty, spreading education, ensuring healthcare and acting as world policeman. The body, through the Security Council, was given the power to enforce its will through strong measures such as economic sanctions and according to Chapter VII article 42 the right to use military force.[2]

The UN therefore took away the right of states to act unilaterally as even great powers needed to justify their actions through the collective framework, which became principally embodied in the Security Council. While the superpowers after World War II, the USA and the USSR lost the right to act unilaterally during the Cold War, they were protected by a clause in the UN Charter in which they could block collective action against them through what became known as the veto, even though the term veto was not explicitly mentioned. Instead, it was stated that the consent of all the permanent members of the Security Council would be required for any military action or sanctions.

The Cold War

A consequence of World War II was to create a bipolar world with two superpowers of equal military might confronting each other. But what consolidated the nuclear-military power of each superpower was the solid alliance of states pooled into a pro-Soviet bloc and a

Collective security entails a new approach to international relations that differs quite radically from the pre-1914 world. A new psychology and philosophy required states to rethink their view of each other by shifting from a competitive mentality to one whereby states and their governments had to realize that what was good for the collective is good for the individual component of that collective. Naturally, this new thinking was initially viewed with much cynicism and even today some political thinkers dismiss such a notion as idealistic and unworkable. Nonetheless, the League of Nations attempted to create a practical mechanism for the implementation of these peacemaking values and unsurprisingly it was Britain and the USA, the world's most powerful countries at that time, who were most behind this drive because the institution would consolidate their dominant role.

Article X of the League's Charter noted "collective guarantees of the independence and existing boundaries of all states."[1] Such legal phrases challenged for the first time the notion of unlimited sovereignty by balancing the individualistic actions of each state with a commitment to adhere to the collective will. In other words, what is good for the collective always supersedes what is good for an individual state in international affairs, or at least that was the goal.

Although the League would eventually fail, the practice of institutionalized international cooperation would survive and an increasing number of states would acknowledge its benefits. Without doubt critics of collective security organizations would remain, ranging from those who feared the possibility of world government to those believing it to be merely a façade to legalize the power and domination of the world's most powerful and richest nations in order to uphold the status quo.

In both theory and in practice international organizations were a

despite, somewhat ironically, the rejection of war in principle. War became an inevitable part of European political life in the 19th Century and each state fought to defend its ideals and ideology, ranging from Russian conservative Orthodoxy to the liberal republicanism of France. Pan-European security until the Great War of 1914 was characterized by wars followed by a series of agreements that were often transient and lacking an institutional base. Some of these were the great conferences that followed major conflicts such as the Napoleonic Wars. The relationship between European states was then based upon a balance of power system, a concept practiced first by England in the 16th Century that aimed to maintain the status quo in Europe among the competing states by creating strategic alliances to ensure that no power would emerge to dominate all the others. This suited England very well until the 20th Century because of the great naval supremacy she enjoyed. However, the downside of such a policy was that it kept Europe in a perpetual state of conflict and hindered any progress towards the creation of a collective security system that would ensure regional peace.

The Great War of 1914 was to a large extent a consequence of this ruthlessly competitive balance of power mechanism that had dominated European politics for centuries. Ultimately, the Great War meant the complete breakdown of the European diplomatic and political system as the strategic alliances could not withstand the overriding self-interest of each individual state within the European order. It became clear that new processes of interstate interaction were necessary for the survival of the community of nations that needed to be more sophisticated than the post-war settlements among the European powers pre-1914.Thus the emphasis shifted from conflict settlement to conflict management and eventually conflict prevention. The essence of this transformation was the shift from a balance of power system to one of collective security.

purported that conflict was inevitable because it was an unavoidable facet of human nature.

After the Treaty of Westphalia in 1648 terminated the Thirty Years War in Europe the notion of sovereignty has dominated the mindset of European monarchs and intellectuals alike. The emergence of sovereignty led to nationalism, which was considered as a modern and progressive ideology that sought to destroy primitive notions of tribalism and religious domination and instead create objective and transparent government for the people. Thus by the 19th Century the modern nation-state was born based on the idea of the sovereignty of the people and their legal territorial rights with clearly defined borders to distinguish one country from another. Yet this nationalism, according to realism and other schools of thought including Marxism, became the basis of competition and rivalry between states at a new and destructive level. Political thinkers were divided only on whether such wars between nation-states were caused by a competition for resources or because of an innate weakness and insecurity in human beings that kept men suspicious of the motives of other men.

Whatever the intellectual reasoning and debate it seemed that war was a natural consequence of the creation of statehood according to all major strands of political thought ranging from anarchists to conservatives and from Marxists to liberals. European governments, struggling to eradicate the apparent contradiction between their claims to the enlightened state and the frequent participation in bloody European and imperial wars, adopted the notion of the Just War to explain this behavior. Put simply, the idea was put forward that while war may be barbaric it was necessary and desirable if the fighting is for the side of good against evil.

The moral justification for the continuation of war was preserved

The understanding and purpose of regional security structures has changed considerably from the Cold War era. Nato and the Warsaw Pact, the two best known organizations to emerge from the Cold War, were large military blocs facing each other in a perpetually belligerent pose. Since 1990, security organizations have developed more sophisticated roles, much of which entails peace-keeping, cooperation and coordination among states to maintain stability and protect citizens. Despite this developing role, regional security structures in the conflict-ridden Middle East are conspicuous by their absence, while other problem areas, such as the former Soviet space, are attempting to create new regional security structures.

With persistent accusations that the USA is using its overwhelming power to impose its will unilaterally regional security arrangements, according to its proponents, can serve as a shield and a counterbalance. Washington has in turn rejected accusations that it is seeking global hegemony by pointing out that it is aware of the limits to its military reach. Successive US administrations have openly welcomed the formation of regional security organizations to deal with political hotspots, particularly in Africa and the Far East and the USA is a key member in Nato and the Organization of Security and Cooperation in Europe (OSCE). US policy makers in recent years have concurred with modern international relations specialists who point to the growing linkage between regional security and steady economic and social development.

History and Collective Security

Western political philosophy has since the enlightenment struggled to come to terms with the reality of war and its justification while European states were apparently aspiring to civilized and rational human interaction. The lack of answers to this dichotomy played its part in contributing to the rise of the realist school in politics, which

The Value of Regional Security Structures: a comparative overview

Dr. Talal NIZAMEDDIN*

The community of nations is facing unprecedented threats to its very existence by a combination of contemporary challenges: terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction. Underlying these dangers is the seemingly growing gulf between East and West, with each side considering the other a menace to its way of life. With the reputation of the UN in tatters resulting from financial scandals, administrative mismanagement and political ineffectiveness, regional security structures are emerging as the most effective safeguard for stability in the international system. In this article, comparative perspective will be adopted to highlight the emerging value of regional multinational security structures as opposed to a single world body or none at all. The methodology will incorporate a historic and contemporary analysis of selected bodies and an examination of their founding missions and Charters in order to establish their aims and document their role in modern international affairs. By utilizing comparative models, this study may provide examples and experiences that could benefit regions short of successfully operating regional structures such as Middle East.

*Academician and researcher

Dans le 4ème axe de cette étude, le chercheur évoque les relations militaires et leurs ventes qui, jusqu'aux années 80 étaient très modestes, alors qu'aujourd'hui la Chine est considérée la 1ère source dans le monde accueillant les exportations des armes russes; la part de la Chine seule des exportations des armes russes vers l'étranger atteint 45%. A partir de 1995 et jusqu'à l'année 2002, la Chine est considérée le 1er importateur dans le monde en matière d'armes avec 8,17 milliard de dollars; elle est le 1er acheteur d'armes traditionnelles dans le monde avec 6,3 milliard de dollars annuellement, et ce depuis 2002.

Dans l'axe suivant, le chercheur expose les derniers développements importants dans les relations bilatérales et ce, en évoquant trois phases principales:
Le communiqué russo-chinois pour l'établissement d'un nouveau régime mondial. Le 1/7/2005, et leur position commune vis-à-vis des questions internationales primordiales tel les réformes au sein des Nations Unies, la mondialisation, la coopération entre le Nord et le Sud, l'économie et le commerce mondial.
Les man?uvres militaires communes entre la Chine et la Russie sous nom du "message de la paix 2005" qui ont eu lieu entre le 18 et 25 Août 2005, et qui ont suscité la crainte de plusieurs forces internationales, notamment les Etats-Unis.
La lettre adressée par le président Russe Vladimir Poutine au président chinois le 5/1/2006 dans laquelle il a évoqué le niveau sans pareil qu'ont atteint les relations bilatérales à tous les niveaux, en insistant sur la nécessité de renforcer ce partenariat dans le cadre de la convention de l'accord mutuel, tout en considérant que l'année 2006 sera exceptionnelle au niveau de la coopération commune.

Dans la conclusion, le chercheur expose les points de rencontre des intérêts chinois et russes ainsi que les points de divergence sans que ce fait affecte l'importance des relations entre les deux pays, vu que c'est un pas très important et requis dans e monde unipolaire que nous connaissons aujourd'hui et ce, afin de briser l'hégémonie américaine sur le monde. Sans doute, c'est un pas qui accélèrera la naissance d'un monde multi-polaire.

Ali Houssein BAKIR

Les relations stratégiques entre la Chine et la Russie

Le but de cette recherche est de mettre en valeur le développement des relations russo-chinoise, surtout durant la dernière période. La première partie de cette recherche évoque un arrière-plan de ces relations bilatérales qui remontent à l'année 1949, dans le temps où l'Union Soviétique faisait partie du système mondial, puis le rôle joué par le président russe Boris Eltsine, dans le renforcement de ces relations depuis 1992; c'est alors que les relations bilatérales ont connu plusieurs dimensions, notamment: la position des deux pays vis à vis la politique américaine négative, le rejet commun du principe de l'hégémonie d'une seule force sur le système mondial, l'opposition exprimée envers le projet de l'armure anti-missile la coopération dans le domaine des techniques militaires, la coordination entre les deux pays au niveau de la sécurité dans la Moyenne Asie, la confirmation du principe de la non-intervention dans les affaires internes de chaque pays, et le respect mutuel de l'unité et de la sécurité régionale de chaque pays.

La recherche évoque ensuite avec plus de détails les aspects politiques, économiques et militaires de ces relations.

Du point de vue politique, le chercheur discute les dimensions de l'alliance régionale entre la Chine et la Russie et ses répercussions, et met le point sur l'accord de coopération et de bon voisinage entre les deux pays, et l'importance de cet accord pour le renforcement de leurs relations stratégiques.

Sur le plan politique, le chercheur expose les relations commerciales entra la Chine et la Russie, surtout en 2004, quand le taux des échanges a atteint près de 2,21 milliard de dollars, avec une augmentation de 35% en comparaison avec l'année précédente. Le chercheur passe après pour évoquer les intérêts communs au niveau du pétrole et l'influence de ces intérêts dans les relations entre les deux pays, tout en mettant l'accent sur le projet du tuyau pétrolier, proposé pas la Russie et à travers lequel la Russie assure à la Chine ses besoins en matière pétrolière, et le malentendu qui a eu lieu suite à l'intervention du Japon, réclamant le passage de ce tuyau dans son territoire.

se rendre à l'autre, et en dépit de l'utilisation de tous genres d'armes et de capacités de combat, Sharon imposa l'option du moindre mal vis à vis des intérêts israéliens, et sacrifia ainsi un peu de son idéologie pour gagner un peu plus sur le terrain, garantir la continuité de l'énorme soutien américain sur les plans financier, politique et diplomatique, justifier la dérobade d'Israël vis-à-vis de ses engagements précédents, confirmer la nécessité de désarmer les palestiniens et de les priver de toute couverture internationale, démanteler la cause palestinienne en tant que cause d'occupation par excellence et la transformer en enclaves de sécurité et de colonies, et par la suite impliquer les Etats-Unis dans des engagements et obligations vis-à-vis de la sécurité sioniste dans ses dernières manifestations à la suite de la construction du mur de séparation ségrégationniste, et l'expansion des colonies autour de Jérusalem, et dans le reste des régions en Cisjordanie, et ce sur la base que la paix ne peut fournir des substituts aux arrangements sécuritaires géostratégiques.

En contre partie, la victoire du mouvement Hamas aux élections locales et législatives a constitué une grande frappe pour Bush et Sharon, notamment si cette victoire est considérée dans son extension régionale, en Egypte, en Algérie, au Maroc, au Soudan, à Bahreïn, en Turquie et en Iran, ce qui constitue manifestement un défi face aux plans communs israélo américains concernant la région. Alors que Sharon est écarté de toute prise décision, dû à son état comateux, et en l'absence de toute personne capable de remplir le vide laissé par Sharon, les affaires israéliennes et la région sont sur le point d'expérimenter, à nouveau, des vagues de violence et de terrorisme mutuel pour assurer le rééquilibre et la stabilité sur les nouvelles bases des forces changeantes quotidiennement et à toute heure.

Ihssan MOURTADA

Israël sous les stratégies d'expansion de Sharon

Le virement de plusieurs tranches de la société israélienne vers l'idéologie de l'extrême droite a ouvert la voie à Sharon, ainsi qu'à son armée et son gouvernement, de lever toute prohibition en vue d'abolir le principe du règlement et ses fondements, mis en place depuis Madrid jusqu'à la feuille de route, en passant par Oslo. Ainsi, les Palestiniens se sont retrouvés face à l'unique choix de résister et poursuivre la résistance, après qu'Israël eût détruit les ports de l'autorité palestinienne et les parties constituantes du projet d'Etat national palestinien indépendant et viable.

C'est dans cette ambiance de grande tension que Sharon, tirant profit des événements du 11 septembre 2001, lança de grandes opérations terroristes, contre la société civile palestinienne et les militants, dont l'opération « muraille préventive », confirmant la pensée du célèbre Arnold Toynbee : « Israël vit en temps de guerre et flétrit en temps de paix ».

En parfaite coordination, l'administration américaine de Georges Bush fils et le gouvernement israélien d'Ariel Sharon ont ?uvré à décourager le peuple palestinien et le pousser au désespoir, et ce en lui infligeant un état de fait difficile à supporter et de long terme. C'est ainsi que le plan de séparation unilatéral et la construction du mur de ségrégation raciale ont substitué aux précédents règlements, en vue d'ouvrir la voie aux successifs gouvernements israéliens de diriger le conflit à long terme et de ne pas chercher à le dénouer. Ces réalités ont ramené les choses au point de départ, et ont dévoilé que la crise des combattants sur la scène palestinienne, est une crise de terre, d'existence et d'idéologie, notamment que l'idée de « la grande terre d'Israël », a occupé des décennies durant, jusqu'à nos jours, une place prépondérante dans la vie idéologique, publique et privée d'un bon nombre d'israéliens nationalistes et religieux. Pour ces derniers, le plan visant à résoudre l'engagement a été un moment décisif du point du non retour. Ceci provoqua une grande crise qui a été sur le point de déstabiliser bon nombre de réalités, aux fondements de leurs visions mondiales, et a ouvert le débat sur la possibilité d'une guerre civile, dans le but de répandre la frayeur et l'intimidation et non pas par constat de fait. Au moment où il était clairement devenu impossible d'imposer à un parti de

Dr. Nassim EL-KHOURY

L'Etat Kurde entre la possibilité et l'impossibilité d'exister

La question kurde prend les devants de la scène depuis la chute de Bagdad, et ce à cause de l'ouverture des dossiers des minorités partout au monde, notamment au Moyen-Orient. Cette situation revêt un aspect inquiétant dû aux difficultés qui entravent la résolution des conflits. Le chercheur avance ainsi des interrogations concernant la réalité kurde, notamment les kurdes d'Irak dans la situation courante, et considère que le danger réside dans l'invasion américaine de l'Irak et la revalorisation stratégique de l'eau, avec le besoin israélien urgent en eau, ce qui amène les israéliens à s'activer d'une manière intensive au Nord de l'Irak par le biais de relations perturbées avec les kurdes, à la suite de la proclamation de leur auto gouvernance.

En ce qui concerne les données géostratégiques, les kurdes sont au nombre de 30 millions environ, et leurs origines historiques demeurent un sujet d'étude pour les spécialistes, tandis que la tribu kurde a construit des alliances avec les tribus turques provenant de l'Asie majeure.

Il est possible d'avancer que la Turquie laïque a amené les kurdes à devenir des montagnards turques. Cependant, à la suite de la guerre du Golfe, une réserve kurde a été créée au Nord de l'Irak, avec le soutien et la protection des Etats-Unis d'Amérique. L'Iran s'est inquiété de cette présence militaire, et c'est là que réside le noyau du dossier irako-turque, alors que les confrontations meurtrières effectives entre les kurdes et les gouvernements irakiens ont débuté depuis la révolution du 17 juillet 1958 jusqu'au 9 avril 2003, lorsque les kurdes ont participé dans la vie politique.

La recherche pose finalement des questions sur le futur des kurdes et le destin de l'Irak ainsi que de la région en général, tout en mentionnant que la question kurde demeurera probablement une cause ajournée qui n'offre aucune perspective de résolution, tout au moins à propos des questions géographiques compliquées.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Les Accords de Taêf: Les Titres de l'Unité Nationale et de la Réforme

Les accords de Taêf représentent la première référence pour la stabilité de la nation, la construction de l'Etat et l'unité des citoyens. Le chercheur étudie dans la première partie, la valeur légale des accords de Taef, au niveau local, régional et international, accords cautionnés par le comité tripartite arabe, approuvés par le Conseil de Sécurité des Nations Unies et appuyés par le Conseil Européen. La Chartre elle-même se fonde sur des expériences qui ont prouvé, à travers l'histoire, leur efficacité dans le maintien de la stabilité de ce pays. L'auteur évoque la Chartre Nationale de 1943, révélée dans le premier communiqué ministériel publié le 8/11/1943, et présentée au Conseil National en tant que document pour l'Indépendance. Les accords de Taêf de 1989 ont par la suite modifié certaines clauses de la Chartre de 1943, et les ont introduites dans la Constitution qui a déterminé d'une part la finalité, la souveraineté et l'unité régionale de la nation libanaise, et d'autre part son identité et appartenance arabes.

Le chercheur a aussi souligné les clauses des accords de Taêf qui visent à promouvoir l'unité nationale et à repenser la structure démographique historique.

Les accords ont mentionné les titres qui n'ont pas été adoptés au cours des amendements de la Constitution en 1990, et ont confirmé que la nouvelle loi électorale devrait respecter les règles qui préservent la coexistence entre libanais et éliminent le confessionnalisme politique. La réforme indique que la division administrative au Liban garantit la cohésion nationale et l'unité du sol, du peuple et des institutions.

L'affaire KANYABASHI»

19 Cf. l'article précité de B. Stern.
20 BU Zubar Mohammed, «Tribunal pénal international pour l'ex Yougoslavie», Thèse Poitiers 1999; et Lescure Karine, «Tribunal pénal international pour l'ex Yougoslavie», Paris, Montchrestien 1994.
21 V. l'accord ainsi que la loi française autorisant son approbation du 27 octobre 2003, sur le site www.assemblée-nationale.fr
22 V. le site www.cubitus.sénat.fr
23 Rapport de la commission d'experts indépendants qui ont été chargés par le conseil de sécurité de l'ONU d'établir un rapport sur d'éventuelles violations des droits de l'homme au Rwanda. V. www.fr.encarta.msn.com
24 V. Service d'information des Nations Unies: www.un.org.
V. le site : www.fidh.org.

NOTES

1 Sur les aspects de la justice et les problèmes qu'elle pose en général, v. G. Del Vecchio, «Justice, Droit, Etat. Etudes de philosophie juridique», Ed Dalloz 1938, p. 3s.
2 La charte des Nations unies publiée au site de l'organisation: www.un.org

3 Charte des Nations unies
4 Cf. D. Cohen, "Justice publique et Justice privée», Arch. Phil. Droit, 1997, p. 149-161, spéc. p. 149.
5 Préambule de la charte des Nations unies.
6 Cf. Statut de la cour internationale de justice publié sur le site officiel de l'organisation
7 Cf. le site de la cour internationale de justice : www.icj-cij.org

8 Sur la cour internationale de justice : Cour internationale de justice 1946-1996, La Haye London, Kluwer Law International 1999 ; Roger Pinto, Cour Internationale de justice, JCl Droit International, fasc. 215; Goy Raymond, Cour internationale de justice et droits de l'homme, Bruxelles, Bruylant 2002; Guillaume Gilbert, «Cour internationale de justice à l'aube du XXème siècle : le regard d'un juge», Paris, Pedone 2003 ; Azar Aida, «Exécution des décisions de la cour internationale de justice», Ed. de l'université de Bruxelles 2003; Kdhir Monsef, «Dictionnaire juridique de la cour internationale de justice », Bruxelles Bruylant 2000; Commentaire du règlement de la cour internationale adopté le 14 avril 1978, Paris, Pedone 1983; La cour internationale de justice de justice, 1ère éd. New York: Nations unies. Département de l'information. 1957.
9 V. le site du tribunal pénal international : www.icc-icp.int ; C. Bouquemont, «cour pénale internationale et les Etats-Unis», Paris, Budapest Tonino l'Harmattan 2003.
10 Article 36.7 du statut de la CPI.
11 A la différence du tribunal pénal international pour la Yougoslavie et celui pour le Rwanda qui sont régis par un principe de primauté sur les tribunaux nationaux.
12 Article 13.2 du statut de Rome.
13 Article 5.2 du statut de Rome.
14 Article 6 du statut de Rome.
15 Cf. pour approfondir, Fernandez Julien, «Le crime contre l'humanité devant la cour pénale internationale. Essai d'analyse de l'article 7 du statut de Rome», Thèse Université Panthéon Assas Paris II 2003.
16 Article 7 du statut de Rome.
17 Au Rwanda et en Ex Yougoslavie, le viol et la violence ont été largement utilisés comme outil de terreur, pour humilier et dégrader les femmes d'un groupe ethnique spécifique ainsi que la communauté entière à laquelle elles appartenaient.
18 B. Stern, «Légalité et compétence du tribunal pénal international pour le Rwanda:

Mais comment va se traduire la formule en pratique au niveau du tribunal lui-même?

Probablement, c'est sur la nationalité des juges membres du tribunal que la formule «à caractère international» aura les conséquences les plus importantes. Nous avons vu que les précédents tribunaux ad hoc ne pouvaient contenir plus d'un juge ressortissant d'un même Etat. Dans le cas libanais, il s'agirait probablement d'un tribunal constitué en partie de juges libanais, avec un certain nombre de juges étrangers. Ce tribunal sera le premier de son genre.

Finalement, la justice est au centre des préoccupations de l'ONU. L'organisation œuvre et souhaiterait que la justice règne sur cette terre. Que la réalité comble ce vœu, n'est pas certain, mais son existence ne fait guère de doute. En fait, dans le cas rwandais par exemple, le tribunal connut des débuts difficile: manque de moyens financiers, personnel insuffisant au début, puis nombre de dysfonctionnement au moment même où il disposait d'assez de moyens humains et financiers. On a parlé entre autres de lenteurs de procédure, de mauvais traitement de témoins... Mais la plupart de ces problèmes a connu des améliorations et d'autres ont reçu des solutions[25]. Peut être faudrait-il ne point perdre de vue ce qu'on a déjà noté: la justice est un idéal.

Ceci explique qu'au niveau des organes et comme on l'a déjà vu, loin d'être une justice figée, il s'agit d'une justice à construction régulière. Le cas libanais en témoigne!

Le 28 mars 2006, a été adopté à New York à l'unanimité par le conseil de sécurité des Nations unies la résolutions 1664 mandatant M. Kofi Annan, secrétaire général des Nations unies pour négocier avec les autorités libanaises un accord visant à l'établissement d'un tribunal à caractère international sur la base du rapport présenté par le secrétaire générale de l'ONU à la lumière des constatations de M. Michel.

On entend aujourd'hui parler non pas d'un tribunal international mais d'un tribunal à caractère international.

Jusque là, aussi bien dans le cas du Rwanda que celui de l'ex Yougoslavie, il s'agissait de tribunaux internationaux. La formule «à caractère international» n'est pas connue ni facilement définissable.

Ceci nous amène à réfléchir sur la différence qui existerait entre les deux formules.

Nous croyons que cette formule vise à préserver en quelque sorte la ou plutôt une certaine souveraineté de l'Etat libanais.

Nous avons déjà vu que les défenses devant les tribunaux pénaux internationaux pour le Rwanda et l'ex-Yougoslavie soulevaient une exception d'incompétence fondée sur le fait que l'établissement du Tribunal viole le principe de souveraineté des Etats. Mais les tribunaux rejetaient sans cesse ces motifs considérant que les Etats membres de l'ONU avaient consenti à une limitation de leur souveraineté. Pourquoi dans le cas libanais chercher ou accepter de protéger celle-ci?

Nous resterons loin des considérations politiques même si nous croyons que celles-ci jouent un rôle important à ce niveau.

Peut-être que la nature du crime y est pour quelque chose. Dans les cas précédents, il s'agissait de crimes contre l'humanité et de génocide dirigé contre une grande masse de la population, alors que dans le cas libanais, même si le crime a eu indirectement des répercussions au niveau national, il reste que c'est un crime dirigé directement contre la personne du premier ministre libanais.

par le magistrat allemand Detlev Mehlis, concluait qu' «un faisceau de preuves conduisait à l'implication tant du Liban que de la Syrie dans l'assassinat de l'ex premier ministre libanais» et que l'attentat avait été mené par un groupe disposant de ressources considérables et d'une organisation minutieuse.
Dans son second rapport, présenté le 13 décembre 2005 au conseil de sécurité, Detlev Mehlis affirmait que si la Syrie avait amélioré sa coopération avec la commission, en autorisant l'interrogation de cinq hauts représentants syriens soupçonnés d'être impliqués dans l'assassinat, le gouvernement syrien devrait faire plus pour lever tous les doutes quant à sa volonté de faire réellement connaître la vérité.
Dans une résolution adoptée le 15 décembre 2005, le conseil de sécurité a prorogé le mandat de la commission d'enquête internationale jusqu'au 15 juin 2006 et autorisé la commission à apporter une assistance sur les autres attentats commis au Liban depuis le 1er Octobre 2004.

L'enquête se poursuit, mais les préparations pour la création d'un tribunal «à caractère international» ont commencé.
Récemment, le secrétaire général a demandé à Nicolas Michel, secrétaire général adjoint chargé des affaires juridiques, de se rendre à Beyrouth afin d'étudier la possibilité de juger les auteurs de l'attentat contre l'ex premier ministre libanais par un tribunal à caractère international.
Ce dernier a la charge de discuter de la marche à suivre pour aider les autorités libanaises à identifier la nature et l'étendue de l'assistance internationale nécessaires pour que les personnes inculpées dans le meurtre de l'ancien premier ministre Hariri soient jugées par un tribunal à caractère internationale. Donc la mission de M. Michel est d'étudier la forme que pourrait prendre un tribunal international[24].

n'est pas encore accompli.
Ceci nous donne une idée du temps que prend ce genre de tribunaux pour juger ces affaires. Plus de 10 ans sont passés sur l'instauration de ces tribunaux et leur mission n'est pas encore achevée.

C. Les exemples futurs envisageables.

Aujourd'hui, un nouveau tribunal temporaire est sur le point de voir le jour, relatif à l'assassinat de l'ancien président du conseil des ministres libanais Rafic Hariri.
Mais avant de réfléchir sur ce tribunal, nous essaierons de situer sa création.
Le 14 février 2005, l'ancien premier ministre a été victime d'un attentat qui lui a coûté la vie avec plusieurs autres personnes au cœur de la capitale Beyrouth.
Kofi Anan, secrétaire général de l'organisation des Nations Unies assurai: «Nous ne savons toujours pas qui en est responsable, mais j'ai toute confiance que tous les efforts seront faits pour identifier les auteurs, qui devraient être traduits en justice».
Le conseil de sécurité, affirmait par la déclaration présidentielle du 15 février 2005 sa détermination à traduire en justice les auteurs de cet attentat, demandait au « gouvernement libanais de traduire en justice les auteurs, organisateurs et commanditaires de cet acte terroriste inqualifiable ».
S'étant saisi de l'affaire, l'ONU a mis en place en juin 2005 une commission d'enquête internationale par la résolution 1595, après qu'une enquête préliminaire des Nations Unies ait qualifié l'enquête des services de police libanais de 'gravement défectueuse'.
Le premier rapport de la commission d'enquête, dirigée alors

méthodiques'[23], le tribunal pénal international pour le Rwanda (TPIR) a été installé le 8 novembre 1994 afin de juger les personnes responsables 'd'actes de génocides et d'autres violations graves du droit international humanitaire commis sur le territoire du Rwanda, ou par des citoyens rwandais sur le territoire d'Etats voisins, entre le 1er janvier et le 31 décembre 1994'.

La création de ce tribunal visait aussi à contribuer au processus de réconciliation nationale au Rwanda et au maintien de la paix dans la région.

Le tribunal pénal international pour le Rwanda est régi par son statut joint en annexe à la résolution 955 du conseil de sécurité. Le siège du tribunal est à Arusha en République Unie de Tanzanie.

Il est composé de trois organes: les chambres de première instance, la chambre d'appel et le bureau du procureur chargé des enquêtes et des poursuites.

Si le tribunal est compétent pour traiter des crimes tels le génocide et ceux contre l'humanité, il reste que cette compétence est limitée ratione temporis et ratione loci. En fait, ce tribunal a été créé pour traiter exclusivement des crimes commis entre le 1er janvier et le 31 décembre 1994 par des rwandais sur le territoire du Rwanda et sur le territoire d'Etats voisins ainsi que les citoyens non rwandais pour les crimes commis au Rwanda.

Les crimes relevant de sa compétence sont de la même nature que ceux qui relèvent de la compétence du TPIY; donc le génocide, les crimes contre l'humanité, et les violations de l'article 3 commun aux conventions de Genève et du protocole additionnel II: protection des civils en temps de guerre et violations des lois et des coutumes de la guerre.

Les TPIY et TPIR n'ont jusqu'à aujourd'hui pas encore accompli leur mission. Plusieurs personnes ont été jugées, mais le travail

Yougoslavie pendant 13 ans jusqu'en Octobre 2000 était le plus retentissant organisé en Europe depuis le procès des dirigeants nazis à Nuremberg.

● Comment sont exécutées les peines prononcées par les tribunaux?

L'organisation des Nations Unies conclue des accords avec des pays pour l'exécution des peines. Ces Etats signataires prennent en charge cette exécution dans leurs prisons. Ainsi par exemple, un accord a été conclu avec la France concernant l'exécution sur le territoire français des peines prononcées par le TPIR[21], et un projet de loi existe pour l'exécution des peines prononcées par le TPIY[22].

La création du TPIY a été suivie de la création d'un autre tribunal: le tribunal pénal international pour le Rwanda.

2. Le tribunal pénal international pour le Rwanda.

En octobre 1990, à la frontière entre l'Ouganda et le Rwanda, éclatent les premiers combats entre les forces armées du gouvernement rwandais, composées majoritairement de Hutu, et les soldats du front patriotique rwandais, composés de Tutsi dont les parents s'étaient exilés en Ouganda dans les années 60. De multiples tentatives de médiation ont été engagées, et ont conduit au traité de paix d'Arusha, signé le 6 Août 1993. Mais les assassinats du président et premier ministre rwandais en avril 93 a entraîné une vague de massacres à grande échelle, perpétrés contre des membres de l'ethnie tutsi et des membres modérés de l'ethnie hutu. Ces massacres se muent en un véritable génocide qui fait entre 50000 et un million de victimes.

Suite à la constatation par le conseil de sécurité de l'existence de 'preuves accablantes attestant que des actes de génocide ont été commis à l'encontre du groupe tutsi par des éléments hutu agissant de manière concertée, planifiée, systématique et

façon inquiétante, la création de ce tribunal devait aussi sommer les belligérants de tempérer leur frénésie meurtrière, de cesser leurs exactions, et de s'engager dans la voie d'un règlement pacifique du conflit.

Le tribunal est compétent pour juger les personnes physiques et non les personnes morales.

Les chambres du tribunal se composent de seize juges permanents et d'un maximum de neuf juges permanents.

u a portée et l'objet de sa création sont limités.

La compétence du tribunal est limitée dans l'espace (ex Yougoslavie), dans le temps (depuis 1991), et ratione materiae dans son domaine d'accusation.

Le statut définit la compétence du TPIY pour poursuivre et juger quatre catégories de crimes qui nous rappellent la compétence du tribunal pénal international:

Les crimes de guerre:

i. Les violations graves aux conventions de Genève de 1949
ii. Les violations des lois ou coutumes de la guerre

Ainsi que

iii. Le Génocide
iiii. Les crimes contre l'humanité.

Le samedi 11 Mars 2006, l'ancien président yougoslave Slobodan Milosevic est mort en détention au tribunal pénal international pour l'ex Yougoslavie de La Haye où son procès pour génocide, crimes contre l'humanité et crimes de guerre venait d'entrer dans sa cinquième année.

Avec son décès, s'éteint l'action judiciaire entamée contre lui le 12 Février 2002. πPremier chef d'Etat inculpé de génocide, l'ancien homme fort de Belgrade ne connaitra jamais le verdict du TPIY.

Le procès de celui qui fut président de la Serbie, puis de la

1- Le tribunal pénal international pour l'ex Yougoslavie[20].

Le 14 Août 1992, une résolution de la commission des droits de l'homme des Nations Unies fait état de violations généralisées massives et graves des droits de l'Homme commises sur le territoire de l'ancienne Yougoslavie, en particulier en Bosnie-Herzégovine. La liste de ces exactions est longue. Y figurent notamment des exécutions sommaires et arbitraires, des disparitions, des actes de torture et autres traitements cruels, inhumains ou dégradants, des arrestations et des détentions arbitraires, des attaques délibérées contre des non combattants, des hôpitaux et des ambulances. La résolution dénonce aussi le projet de 'purification ethnique' mis en œuvre en Bosnie-Herzégovine en particulier, et qui donne lieu à des «expulsions et des transferts ou déplacements massifs forcés de personnes de leur foyer» visant à désunir ou à détruire des groupes nationaux, ethniques, raciaux ou religieux.

Plus tard, il apparaît que ce programme d'épuration ethnique et de terreur est aussi fondé sur le viol systématique et la prostitution forcée de millions de femmes.

Par sa résolution 808 du 22 février 1993, le conseil de sécurité des Nations Unies décide alors la création d'un tribunal pénal international pour juger les personnes présumées responsables de violations graves du droit humanitaire international commises sur le territoire de l'ex Yougoslavie depuis 1991.
Ce premier tribunal ad hoc est une grande avancée dans la lutte contre l'impunité.
Avec la résolution 827 du 25 mai 1993, le tribunal pénal international pour l'ex Yougoslavie (TPIY), siégeant à La Haye (Pays Bas), est doté d'un statut.
Alors que la situation en Bosnie-Herzégovine se détériorait de

demande fût présentée en dehors des délais, le TPIR a considéré qu'il convenait dans l'intérêt de la justice de l'examiner en raison des graves questions qu'elle posait relativement à l'établissement du Tribunal, sa compétence, son indépendance. En effet, il est intéressant de citer quelques griefs qui remettent en cause selon la défense de Kanyabashi la compétence du TPIR puisque ce n'est pas la première affaire (ni probablement la dernière) dans laquelle ils sont soulevés:

- l'établissement du Tribunal viole le principe de souveraineté des Etats
- le Conseil de sécurité n'est pas compétent pour établir un tel Tribunal
- le Tribunal n'est ni impartial, ni indépendant du fait de sa création par le Conseil de sécurité, organe éminemment politique.

Concernant la violation de la souveraineté, la cour considère essentiellement qu'en adhérant à la Charte des Nations Unies et en acceptant de ce fait de considérer les décisions prises par le Conseil de sécurité comme obligatoires, en vertu du chapitre VII, les Etats avaient consenti à une limitation de leur souveraineté.
Concernant l'incompétence du conseil de sécurité pour créer un Tribunal pénal international pour défaut de menace de paix, la cour considère que le Conseil de sécurité est seul juge de l'existence d'une menace à la paix.

B- Les exemples actuels.

Deux exemples de cette justice temporaire existent déjà aujourd'hui: le tribunal pénal international pour l'ex Yougoslavie (1) et le tribunal pénal international pour le Rwanda (2).

dessaisissement d'une juridiction nationale dans une enquête ou une affaire donnée, à tout stade de la procédure.

A. Les mécanismes de mise en place de cette justice temporaire.

C'est sur la base du chapitre VII de la charte des Nations Unies que les tribunaux temporaires sont institués.
En effet, l'article 39 de la charte dispose: «Le Conseil de sécurité constate l'existence d'une menace contre la paix, d'une rupture de la paix ou d'un acte d'agression et fait des recommandations ou décide quelles mesures seront prises conformément aux articles 41 et 42 pour maintenir ou rétablir la paix et la sécurité internationales».
L'article 29 de la charte prévoit que «le conseil de sécurité peut créer les organes subsidiaires qu'il juge nécessaires à l'exécution de ses fonctions».

Ces articles fondent la création des tribunaux susvisés et donnent au conseil de sécurité un large pouvoir d'appréciation de l'existence d'une menace à la paix. Les tribunaux pénaux de l'ex Yougoslavie et de Rwanda ont eu à l'affirmer plus d'une fois. Un auteur avait décelé le dessin à ce niveau des premiers linéaments d'une jurisprudence pénale internationale[18].

Il serait intéressant de citer à ce niveau l'affaire Kanyabashi[19]. Joseph Kanyabashi a été accusé de génocide, complicité de génocide, incitation directe et publique à commettre le génocide, pour actes commis alors qu'il était maire de la commune de Ngoma, par un acte d'accusation du 15 juillet 1996. Le 17 avril 1997, ses défenseurs ont soulevé une exception préliminaire par laquelle ils contestaient la compétence du Tribunal pour juger Kanyabashi pour toute une série de motifs. Bien que cette

des circonstances de fait qui ont conduit à sa création. Une fois ses objectifs atteints, le Tribunal sera dissous par le conseil de sécurité.

Mais qui crée ces tribunaux? Et existe-t-il une forme particulière suivant laquelle tous les tribunaux institués doivent être mis en place?

Nous traiterons de ces points en développant les mécanismes de mise en place de cette justice temporaire (A).

A la suite des violations 'massives' du droit international humanitaire et des droits de l'homme en ex Yougoslavie et au Rwanda, le conseil de sécurité des Nations Unies a créé, en mai 1993 et novembre 1994 deux tribunaux pénaux internationaux afin de poursuivre devant une juridiction internationale les personnes responsables de ces violations. Ces deux tribunaux sont les premières instances judiciaires internationales chargées de juger des criminels de guerre depuis les procès de Nuremburg et de Tokyo en 1945. Ainsi ont été institués par le conseil de sécurité le tribunal pénal international pour l'ex Yougoslavie ainsi que le tribunal pénal international pour le Rwanda. Nous étudierons ces deux tribunaux dans le cadre des exemples actuels (B).

Aujourd'hui un nouveau tribunal semble sur le point de voir le jour et ceci dans le cadre de l'assassinat de l'ancien premier ministre libanais Rafic Hariri. Nous réfléchirons sur ce tribunal éventuel en étudiant les futurs exemples envisageables (C).

Mais avant de passer à ces développements, il est intéressant de noter quelques remarques sur le conflit de compétence entre ces tribunaux ad hoc et les juridictions nationales.

Ces tribunaux n'ont pas le monopole de la poursuite et de la punition des violations de droit international humanitaire. Ils exercent leur compétence en concurrence avec les juridictions nationales. Cependant, ces tribunaux ont primauté sur ces dernières, et peuvent, dans l'intérêt de la justice demander le

terrorisme dans le champ de compétence de la cour, les Etats à Rome n'ont pas pu s'accorder sur la définition du terrorisme. Mais, la conférence diplomatique de Rome reconnaît que les actes de terrorisme constituent des crimes graves de grande importance pour la communauté internationale et une résolution a été adoptée par consensus, recommandant que les Etats parties considèrent l'inclusion de ces crimes lors de la conférence de révision.

Donc le crime de terrorisme n'est pas défini comme tel dans le statut de Rome, ce qui pose aujourd'hui un grand problème, le terrorisme étant le premier mal de ces années.

Avant l'instauration de ce tribunal, et ayant senti le besoin de l'existence d'un tribunal international compétent pour juger des particuliers, des tribunaux temporaires ont été créés. Notons que la création de ce TPI n'a pas d'influence sur l'existence des tribunaux temporaires vu que cette justice permanente n'a pas d'effet rétroactif.

Nous traiterons de ces tribunaux dans le cadre de l'étude de la justice temporaire de l'ONU.

II. La justice temporaire de l'ONU

A côté des organes judiciaires permanents sans limitations géographiques et temporelles, existent des tribunaux temporaires créés pour examiner les crimes commis dans certaines régions durant des périodes spécifiques non pour examiner les violations qui se produisent n'importe où dans le monde, et dont la mission s'achève par l'exécution de cette mission (pour laquelle ils sont créés). Ce sont donc des tribunaux ad hoc qui sont en effet conçus pour répondre à une situation précise : sa taille, sa structure et ses besoins en personnel sont prévisibles, de même que les règles de procédure et le droit applicable sont prévus pour cette situation en fonction

tels que l'assassinat ou les atteintes graves à l'intégrité, commis dans le but de détruire tout ou une partie d'un groupe national, ethnique, racial ou religieux.

Les crimes contre l'humanité[15] couvrent les actes spécifiques typifiés et interdits lorsqu'ils sont commis dans le cadre d'une attaque directe généralisée ou systématique contre une population civile. De tels actes comprennent : le meurtre, l'extermination, le viol, l'esclavage sexuel, la disparition forcée de personne et le crime d'apartheid[16].
Génocides et crimes contre l'humanité sont punissables s'ils sont commis aussi bien en temps de paix qu'en temps de guerre.
Les crimes de guerre couvrent les violations graves contenues dans les conventions de Genève de 1949 et autres violations graves aux lois de la guerre, commises à grande échelle aussi bien dans le cadre de conflits armés internes qu'internationaux. Ainsi elle recouvre notamment l'homicide intentionnel, la torture, les traitements inhumains, l'emploi d'armes toxiques ou d'autres armes conçues pour causer des souffrances inutiles, l'attaque et le bombardement de villes de villages ou habitations etc.
L'inclusion des conflits internes correspond aux avancées du droit international coutumier et reflète la réalité des 50 dernières années, selon laquelle les pires violations aux droits de l'homme n'ont pas eu lieu dans le cadre de conflits internationaux, mais bien dans le cadre de conflits internes.
Le statut inclut les crimes de violence sexuelle tels que le viol, l'esclavage sexuel, la prostitution forcée et la grossesse forcée, entendus comme crimes de l'humanité lorsqu'ils sont commis dans le cadre d'une attaque généralisée ou systématique lancée contre toute population civile[17].

Notons qu'en dépit d'un important intérêt à inclure le

La cour peut être saisie par un Etat partie au traité ou par le procureur lui même.
Le conseil de sécurité peut, en agissant en vertu du chapitre VII de la charte, déférer une « situation » à la cour si un ou plusieurs des crimes couverts par le statut paraissent avoir été commis. Le statut de la cour reconnaît le rôle du conseil de sécurité dans le maintien de la paix et la sécurité internationale selon la charte des Nations unies[12].
Toute personne bénéficie devant la cour de la présomption d'innocence jusqu'à ce que sa culpabilité ait été établie devant la Cour conformément au droit applicable.

La cour est compétente pour connaître des crimes les plus atroces. Mais quels sont ces crimes?

- Compétence de la cour.

Commençons par dire que le principe de la légalité des délits et des peines est bien respecté devant la cour. Donc pas de crime ni de peine sans texte : Nullum crimen, nulla poena sine lege.
Le statut de Rome ne crée pas de nouveaux crimes mais reflète le droit international conventionnel et coutumier existant.
La cour examinera les crimes les plus graves commis par des individus : génocide, crimes contre l'humanité et crimes de guerre. Ces crimes sont spécifiés dans le Statut de la cour à l'article 5.
Le crime d'agression, également de la compétence de la cour, sera examiné par la cour lorsque l'Assemblée des Etats parties sera parvenue à un accord sur sa définition, ses éléments constitutifs et les conditions selon lesquelles la Cour exercera sa compétence[13].

Le génocide14 couvre ces actes spécifiques typifiés et interdits

en principe de 18 juges de nationalités différentes. En effet, la Cour ne peut comprendre plus d'un ressortissant du même État[10].

Le statut de Rome de la Cour pénale a été adopté le 17 juillet 1998 par la conférence diplomatique des plénipotentiaires des Nations unies sur la création d'une cour criminelle internationale. Ce statut est entré en vigueur le 1er juillet 2002. Le statut de Rome bénéficie du soutien de plus de la moitié des Etats dans le monde. Le Liban n'y a malheureusement pas encore adhéré.

A la différence de la Cour internationale de justice (CIJ), qui ne peut connaître que des différends opposant des Etats, la CPI est compétente pour juger les individus, indépendamment de leur qualité officielle et hiérarchique. Elle a compétence sur les affaires qui impliquent la responsabilité pénale individuelle.

La compétence de la CPI n'a pas de limite spatiale ou temporelle.

Elle est complémentaire des juridictions pénales nationales, n'exerçant sa compétence que lorsque les Etats seront dans l'incapacité ou ne manifesteront pas la volonté de poursuivre eux-mêmes les responsables des crimes de la compétence de la CPI[11] et a pour but de garantir durablement le respect de la justice internationale et sa mise en oeuvre. En fait, les juridictions nationales sont les juges de droit commun du droit des gens. Ce n'est qu'en cas de défaillance du système de répression interne ; lorsque la juridiction pénale nationale est inefficace ou délibérément conciliante, que le tribunal intervient. Cette complémentarité à la base du fonctionnement de la CPI ne peut que retenir l'attention puisqu'elle nous semble avoir un effet positif sur les systèmes juridiques nationaux; elle devrait inciter les Etats à moderniser leur système juridique, à typifier les crimes internationaux, à renforcer l'indépendance du pouvoir judiciaire.

- les conventions internationales, soit générales, soit spéciales, établissant des règles expressément reconnues par les Etats en litige;
- la coutume internationale comme preuve d'une pratique générale, acceptée comme étant le droit;
- les principes généraux de droit reconnus par les Nations civilisées;
- les décisions judiciaires et la doctrine des publicistes les plus qualifiés des différentes Nations, comme moyen auxiliaire de détermination des règles de droit.

2. La cour a la faculté, si les parties sont d'accord, de statuer ex aequo et bono, et donc conformément à l'équité.

La CIJ était jusqu'en 2002, le seul organe judiciaire de l'ONU. La cour ne pouvant être saisie que par les Etats, il était indispensable de créer un tribunal ou une cour compétente pour juger des individus. Mais en 2002 est entrée en vigueur la cour pénale internationale, institution judiciaire d'une importance capitale.

B- La cour pénale internationale.

La Cour pénale internationale (CPI)[9], est la première institution permanente chargée d'enquêter et de juger les individus accusés de violations massives du droit international humanitaire et des droits de l'homme, c'est-à-dire de génocides, de crimes de guerre, de crime contre l'humanité et, une fois défini de crimes d'agression. Elle est dotée de la personnalité morale.

La création du tribunal revêt aussi une dimension éminemment symbolique, puisqu'elle traduit la volonté des acteurs de la communauté internationale de ne plus laisser impunis ceux qui bafouent les règles fondamentales du droit international, tout en contribuant à son élaboration.

La Cour a son siège à La Haye, aux Pays-Bas. Elle est composée

b- La compétence de la cour

Seuls les Etats ont qualité pour se présenter devant la Cour (article 34 des statuts de la cour).

La compétence de la Cour s'étend à toutes les affaires que les parties lui soumettront, ainsi qu'à tous les cas spécialement prévus dans la Charte des Nations unies ou dans les traités et conventions en vigueur.

Les Etats parties au Statut pourront, à n'importe quel moment, déclarer reconnaître comme obligatoire de plein droit et sans convention spéciale, à l'égard de tout autre Etat acceptant la même obligation, la juridiction de la Cour sur tous les différends d'ordre juridique ayant pour objet:

1. l'interprétation d'un traité;
2. tout point de droit international;
3. la réalité de tout fait qui, s'il était établi, constituerait la violation d'un engagement international;
4. la nature ou l'étendue de la réparation due pour la rupture d'un engagement international.

Ces déclarations pourront être faites purement et simplement ou sous condition de réciprocité de la part de plusieurs ou de certains Etats, ou pour un délai déterminé. Les déclarations faites en application de l'Article 36 du Statut de la Cour permanente de Justice internationale pour une durée qui n'est pas encore expirée seront considérées, dans les rapports entre parties au Statut, comme comportant acceptation de la juridiction obligatoire de la Cour internationale de Justice pour la durée restant à courir d'après ces déclarations et conformément à leurs termes.

En cas de contestation sur le point de savoir si la Cour est compétente, la Cour décide.

La Cour, dont la mission est de régler conformément au droit international les différends qui lui sont soumis, applique:

questions concernant entre autres les frontières terrestres et les délimitations maritimes, la souveraineté territoriale, le non recours à la force, la non-ingérence dans les affaires intérieures des Etats, les relations diplomatiques, la prise d'otages, le droit d'asile, la nationalité, la tutelle, le droit de passage et les droits économiques.

Nous développerons rapidement la composition de la cour (a) avant de traiter de ce qui nous semble particulièrement important: sa compétence (b).

a- La composition de la cour

La Cour est un corps de magistrats indépendants, élus, sans égard à leur nationalité, parmi les personnes jouissant de la plus haute considération morale, et qui réunissent les conditions requises pour l'exercice, dans leurs pays respectifs, des plus hautes fonctions judiciaires, ou qui sont des jurisconsultes possédant une compétence notoire en matière de droit international.

La Cour se compose de quinze membres. Elle ne pourra comprendre plus d'un ressortissant du même Etat.

Les membres de la Cour sont élus par l'Assemblée générale et par le Conseil de sécurité sur une liste de personnes présentées par les groupes nationaux de la Cour permanente d'arbitrage, suivant une procédure posée par le statut de la cour (article 3 et suivants). Les membres de la Cour sont élus pour neuf ans et ils sont rééligibles; toutefois, en ce qui concerne les juges nommés à la première élection de la Cour, les fonctions de cinq juges prendront fin au bout de trois ans, et celles de cinq autres juges prendront fin au bout de six ans. Les membres de la Cour jouissent, dans l'exercice de leurs fonctions, des privilèges et immunités diplomatiques. La Cour peut, à toute époque, constituer une chambre pour connaître d'une affaire déterminée. Le nombre des juges de cette chambre sera fixé par la Cour avec l'assentiment des parties.

dispose entre autres: «Il est créé comme organes principaux de l'organisation des Nations unies: une Assemblée générale, un conseil de sécurité, un conseil économique et social, un conseil de tutelle, une cour internationale de justice et un secrétariat...».
Le chapitre 14 de la charte pose en 5 articles les bases de l'institution de cette cour.
Principal organe judiciaire de celle-ci comme nous l'avons déjà noté, la cour dont le siège est au Palais de la paix à La Haye aux Pays Bas, règle conformément au droit international les différends d'ordre juridique qui lui sont soumis par les Etats membres de l'ONU et d'un Etat non membre de l'organisation qui a adhéré au statut (par ex. Suisse), et donne des avis consultatifs sur les questions juridiques que peuvent lui poser les organes ou les institutions autorisées à le faire.
Son statut fait partie intégrante de la Charte des Nations unies, instrument constitutif de l'organisation.
En effet, l'article 92 de la charte de l'ONU dispose que la cour «fonctionne conformément à un statut établi sur la base du statut de la Cour permanente de Justice internationale et annexé à la présente charte dont il fait partie intégrante».

La cour a pour membres tous les Etats parties à son statut, à savoir tous les Etats membres de l'ONU. Seuls les Etats ont qualité pour se présenter devant elle et lui soumettre des affaires contentieuses. La cour ne peut être saisie par des particuliers ou par des entités ou organisations internationales. L'assemblée générale et le conseil de sécurité peuvent demander à la cour des avis consultatifs sur toute question juridique. Les autres organes de l'ONU et les institutions spécialisées peuvent, avec l'autorisation de l'Assemblée générale lui demander des avis consultatifs sur des questions judiciaires entrant dans le cadre de leur activité.
La cour a rendu aux alentours de 70 arrêts depuis 1946 sur des

procédures, permettant de constituer le mode normal de résolution des conflits[4]. C'est à partir de la justice envisagée dans cette dernière acception que l'on étudiera la justice de l'ONU.
En fait, l'organisation ayant pris à sa charge le maintien de la justice[5] , des organes ou plutôt des juridictions compétentes ont été créé pour traiter les litiges.
Nous nous interrogeons sur ces organes et leurs compétences.
On retrouve des organes permanents qui ont été créés pour trancher tout éventuel différend relevant de leurs compétences dont la cour internationale de justice, et des organes temporaires qui sont créés pour trancher certains litiges déterminés à l'avance et qui disparaissent après le règlement de ces litiges: ce sont en quelque sorte des 'tribunaux sur mesure'! Tel le tribunal pénal international pour le Rwanda.
Ceci étant, nous traiterons des tribunaux et de leurs compétences en étudiant dans un premier temps la justice permanente de l'Onu (I) et dans un second temps la justice temporaire (II).

1- La justice permanente de l'ONU.

L'organisation des Nations unies comporte deux organes permanents chargés de trancher des litiges qui surviennent et qui 'mettent en danger la paix internationale': la cour internationale de justice[6] qui est l'organe judiciaire principal de l'organisation et la cour pénale internationale; ayant chacune son propre domaine de compétence.

A - La cour internationale de justice[7].

La création de la cour internationale de justice[8] a été prévue au chapitre III de la charte de l'ONU comme étant l'un des six organes principaux de l'organisation. L'article 7 de la charte

La "Justice" de L'ONU

Rayanne B. ASSAF*

L'aspiration à la justice est universelle.
Celle-ci occupe notamment du point de vue juridique et philosophique une place de tout premier plan. D'où l'importance de tout sujet traitant de la justice dans tous ses aspects[1]. Qu'en serait-il si l'on traitait de celle de l'organisation des Nations unies: justice contribuant à maintenir la paix et la sécurité internationales et assurer le respect du principe de l'égalité de droits des peuples et de leurs droits à disposer d'eux mêmes?
Conscients de cette importance, les peuples des Nations unies proclament dans (et dès) le préambule de la Charte de l'Organisation[2], leur résolution de créer les conditions nécessaires au maintien de la justice et plus précisément au respect des obligations qui découlent des traités et autres sources du droit international[3].

Comme on l'a déjà écrit, la justice est à la fois un idéal, une finalité et une institution.
Un idéal, en ce qu'elle impose d'«appel à l'absolu», une finalité en ce qu'elle tend à attribuer à chacun son dû, et une institution étant un ensemble d'organes, de juridictions, de personnel et de

* Thésarde en Droit et Chercheur

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2006

Summaries

- *Dr. Chafic EL MASRI*

- The Taef Agreement: National Unity and Update Headlines 62

- *Dr. Nassim EL-KHOURY*

- The Kurdish State, between the possibility and the impossibility of existing 63

- *Ihsan MOURTADA*

Israel under the Expansion Strategies of Sharon. 64

- *Ali Houssein BAKIR*

- A Briefing on Chinese - Russian Strategic Relations 66

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY ..... Dr. Michel NEHME

Dr. Adnan AL-AMIN ..... Dr. Hassan MNEIMNE

Dr. Ilham MANSOUR..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• La "Justice" de l'ONU ..... *Rayanne B. ASSAF* 5

• The Value of Regional Security Structures:

A Comparative Overview ..... *Dr. Talal NIZAMEDDIN* 35

Resumés

• *Dr. Chafic EL MASRI*

- ***Les Accords de Taêf:***

Les Titres de l'Unité Nationale et de la Réforme ***28***

• *Dr. Nassim EL-KHOURY*

- ***L'Etat Kurde entre la possibilité et l'impossibilité d'exister*** ***29***

• *Ihssan MOURTADA*

Israël sous les Stratégies d'expansion de Sharon ***30***

• *Ali Houssein BAKIR*

- ***Les Relations Stratégiques entre la Chine et la Russie*** ***32***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- La "Justice" de l'ONU
- The Value of Regional Security Structures: A Comparative Overview